

FRAMEWORK CONTRACT COMMISSION 2007 Lot Nr 4
Contract Nr 2010/254278

دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

التقرير النهائي

أيار 2011

الخبراء:

جيان فرانسيسكو كوستانيني

جمال عثمانة

خالد عياش

فداء الحسيني

ويتمويل من الاتحاد الأوروبي



هذا المشروع بتنفيذ من

SOGES

تعبّر محتويات هذا التقرير عن آراء المؤلفين وعلى مسؤوليتهم ولا يمكن التعامل معها على أساس أنها تعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

للحصول على معلومات إضافية حول البرامج القطاعية للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يرجى مراجعة المواقع الإلكترونية التالية:

مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة:

http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/projects/overview/index_en.htm

الصفحة الخاصة ببرامج المساعدات الأوروبية إلى الأراضي المحتلة:

http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied_palestinian_territory/occupied-palestinian-territory_en.htm

يمكن تنزيل نسخة إلكترونية من هذه الدراسة على الرابط التالي:

http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/projects/overview/index_en.htm

7	ملخص تنفيذي
7	المقدمة والإطار المنهجي للدراسة
7	القضايا الأساسية ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع المدني الفلسطيني
9	رؤية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية
10	مصادر دعم المنظمات المجتمع المدني الفلسطينية
12	خلفية عامة: الإطار المؤسسي وأهداف الدراسة
13	الإطار النظري ومنهجية البحث
14	الإطار النظري للدراسة
14	الإطار المنهجي للدراسة
16	لمحة عامة عن المصادر الأولية للمعلومات
18	لمحة عامة عن المصادر الثانوية للمعلومات
19	العقبات والتحديات
20	السياق
20	التطور الزمني للمجتمع المدني الفلسطيني
23	الإطار القانوني الناظم لقطاع المجتمع المدني
28	القضايا والمصالح الأساسية للمجتمع المدني الفلسطيني
28	منظور عام
32	القضايا والمصالح الهامة الناشئة في القدس الشرقية وغزة
35	نظرة تحليلية إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني
36	منظمات المستوى الأول
46	منظمات المستوى الثاني
63	منظمات المستوى الثالث
66	منظمات المستوى الرابع
68	مصادر الدعم والتمويل المتاحة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني
68	الاتحاد الأوروبي
70	الجهات المانحة الأوروبية
75	الجهات المانحة الأخرى
76	المنظمات غير الحكومية الدولية
77	مصادر إضافية
78	توصيات عملية
79	استراتيجية عامة لدعم منظمات المجتمع المدني
80	الأهداف
81	التعاون مع الأطراف ذات العلاقة
82	الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة
82	الفرص والخيارات
85	أولويات التدخلات القطاعية
89	ملحق رقم 1- المراجع
95	ملحق رقم 2 - منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني
97	ملحق رقم 3 - المنظمات التي شاركت في اجتماعات المجموعات البؤرية

قائمة الاختصارات

الإغاثة الزراعية	جمعية لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية
العمل الزراعي	اتحاد لجان العمل الزراعي
الكنيسة اللوثرية	الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة.
الأونروا	وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
اليونسكو	منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة
اليونيسيف	منظمة صندوق الأمم المتحدة للطفولة
اليونيفم	منظمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
اليونفبا	منظمة منظمة صندوق الأمم المتحدة للسكان
باسيا	الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية
بانوراما	مركز بانوراما لتعزيز الديمقراطية والتنمية المحلية
بيالارا	الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب
جمعية البيانات	جمعية معهد البحوث والدراسات التطبيقية
جمعية العطاء	جمعية العطاء لرعاية وخدمة المسنين
حملة المقاطعة	حملة مقاطعة منتجات المستوطنات
حملة مقاطعة إسرائيل	حملة المقاطعة وسحب الاستثمار والعقوبات على إسرائيل
منتدى شارك	منتدى شارك الشبابي
معهد ماس	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية
معهد أريج	معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)
مركز مصادر	البوابة الإلكترونية التابعة لمركز تطوير المنظمات غير الحكومية
مركز ضحايا التعذيب	مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب
مركز مساواة	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء
مركز بديل	المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
مركز بيسان	مركز بيسان للبحوث والإنماء
مركز تطوير	مركز تطوير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية
مركز معا	مركز العمل التنموي - معا
مركز حريات	مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية
مركز سوا	جمعية كل النساء معا - اليوم وغدا
مواطن	المعهد الفلسطيني للدراسات الديمقراطية
مؤسسة أمان	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان
مؤسسة الطريق	الهيئة الفلسطينية للتنمية والطريق
مؤسسة الحق	الحق - القانون من أجل الإنسان
مؤسسة الرؤية	الرؤية الفلسطينية
مؤسسة الضمير	الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
مؤسسة الميزان	مركز الميزان لحقوق الإنسان
مؤسسة ريف	مؤسسة ريف للتمويل الصغير
مؤسسة مفتاح	المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية
نوراد	وكالة الإغاثة النرويجية
نوراك	لجان الإغاثة النرويجية

1. المقدمة والإطار المنهجي للدراسة

في الشهر الأول من عام 2011، أعلن مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عن إطلاق دراسة مسحية (Mapping Study) خاصة حول منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة شاملة عن منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك احتياجات هذه المنظمات في مجال بناء القدرات وكذلك رفع توصيات حول مجالات التدخل المحتملة التي يمكن تقديم الدعم لها من قبل برامج التعاون القادمة. وقد تم إنجاز هذه الدراسة في شهر أيار من عام 2011.

شمل النطاق الجغرافي للدراسة كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة) بمشاركة 262 منظمة من منظمات المجتمع المدني وذلك من أجل التأكد من اشتمال المسح على تمثيل كاف للمنظمات والتوصل إلى معرفة خصائص العمليات والتفاعلات التي تميز المجتمع المدني الفلسطيني على المستويين المحلي والوطني. ومن المنظمات المشاركة في الدراسة:

- شاركت 87 منظمة في اللقاءات والمقابلات التي أجراها فريق البحث (منها 49 منظمة في الضفة والقدس و38 منظمة في قطاع غزة) بالإضافة إلى الإجابة على الاستبيان الخاص بالبحث مما يعني تنوع الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات من هذه المنظمات المشاركة حول خصائص كل من هذه المنظمات والتحقق من المعلومات التي تم الحصول عليها.
- شاركت 100 منظمة في المجموعات البؤرية (73 منظمة في الضفة الغربية والقدس مقابل 27 منظمة في قطاع غزة) بالإضافة إلى الإجابة على الاستبيان الخاص بالبحث، حسب الوصف المقدم أعلاه والتي تمت دراستها باستخدام أدوات من أدوات البحث المختلفة التي تم استخدامها لغرض جمع المعلومات.
- بالإضافة إلى ذلك، قامت 75 منظمة فقط بالإجابة على الاستبيان الذي تم توزيعه على عدد كبير من المنظمات.

وعلاوةً على ذلك، شاركت 68 منظمة من بين المنظمات المذكورة أعلاه في اجتماعات التغذية الراجعة والحلقات الدراسية، التي عُقدت في مدينتي رام الله وغزة، والتي كان الغرض من عقدها استخدامها كأداة إضافية للتحقق من نتائج الدراسة.

2. القضايا الأساسية ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع المدني الفلسطيني

تتصف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بخاصية فريدة، نابعة من تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى، وبطريقة تناقض حتى المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه. ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني وتطورت ضمن "إطار الدولة"، يشير الكثير من الكتاب والباحثين إلى حقيقة نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل غياب الدولة، وغياب الاستقلال الوطني، وغياب السيادة على الأرض والمواطنة. لكن بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 تغير الوضع، خاصة بعد إصدار "قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية" في عام 2000، حيث أضحى التركيز الأساسي في عمل هذه المنظمات على توفير الخدمات، بينما واجهت منظمات المجتمع المدني الكثير من الصعوبات في خضم عملها على صعيد التأثير على وضع السياسات العامة، وذلك بالرغم من التحسن الملحوظ أحياناً في عمل المنظمات في الحوار الوطني حول السياسات والمشاركة على صعيد الحوكمة المحلية.

يبدو، للوهلة الأولى، أنّ منظمات المجتمع المدني في الأراضي المحتلة تشكل قطاعاً واسعاً ومتنوعاً ومؤثراً، بسبب اتساع نطاق الأنشطة التي تقوم بها في كافة المجالات (تقدم منظمات المجتمع المدني حوالي 90% من الخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة) وبالتالي بسبب قدرة هذه المنظمات على الحفاظ على المصادر البشرية الفلسطينية الأكثر خبرة ودراية، بالإضافة إلى اعتبار هذه المنظمات مصدرًا هامًا للمعلومات والمعرفة التي تراكمت لديها على امتداد عقود من العمل، إلى جانب الدور الذي تقوم به كجسر يربط بين الأراضي الفلسطينية والعالم. لكن مع كل هذه الإيجابيات تواجه منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة العديد من القضايا الهامة، والتي تعتبر بمثابة أخطار محدقة بهذا القطاع العامل ضمن ظروف صعبة. ومن أبرز هذه التهديدات والأخطار:

- عدم وضوح العلاقة بين السياسة ومنظمات المجتمع المدني، والحاجة إلى إيجاد أدوار جديدة ومحددة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بها في عمليات التحول الديمقراطي وبناء الدولة الجارية حاليًا في الأراضي المحتلة.
- التركيز الحصري للمنظمات على تقديم الخدمات بما ينطوي على هذا من أخطار تتهدد المجتمع المدني بتغييب دوره عن مجالات صنع السياسات العامة، إلى جانب أخطار أخرى مثل التنافس مع السلطة العامة في تقديم الخدمات وتهميش الدور الخدماتي لهذه المنظمات وحصره في توفير الخدمات "الفئات الخاصة" مثل الفقراء والمعوزين اقتصاديًا وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات المهمشة.
- استمرار حالة الطوارئ وتردي الوضع الأمني من جراء الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى العمليات العسكرية المتكررة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والتي يتولد عنها أيضا حالة من الانقسام داخل المجتمع المدني الفلسطيني.
- غياب الصوت الموحد للمجتمع المدني الفلسطيني بالرغم من العدد الكبير للمنظمات ذات الخبرة الطويلة، وبالرغم من تراكم مقومات المعرفة لديها والبعد الاقتصادي للأنشطة التي تقوم بها في الأراضي المحتلة.
- غياب الاعتراف بكافة مستويات مجتمع المدني واقتصره على المنظمات غير الحكومية، والاعتراف المحدود جدًا بالمنظمات القاعدية، بالإضافة إلى نزوع معظم المنظمات غير الحكومية إلى فقدان ارتباطها بالمجتمع المحلي وبالجهات التي نشأت أصلاً بهدف العمل على تمثيلها والدفاع عن مصالحها.
- تعاطف ووجهة نشوء مظاهر التنافس والنزاع بين منظمات قطاع المجتمع المدني نفسه، مع تدني مستوى الفاعلية في استخدام المصادر المتاحة لهذه المنظمات.
- تردي الحوكمة الداخلية وضعف المساءلة والشفافية واستمرار الممارسات غير الديمقراطية داخل هذه المنظمات، والتي تقضي إلى الحد من قدرتها على التعبئة وحشد القدرات وإلى تدني مستوى ثقة الجمهور بها.

من ناحية أخرى اشتملت الأولويات الناشئة في قطاع غزة والقدس الشرقية على ما يلي:

- تعاني القدس الشرقية، من ناحية، من وضع خاص أدى إلى ظهور مجموعة من التحديات المزدوجة التي تواجه منظمات المجتمع المدني فيها: يتعلق النوع الأول بالخطر المحدق بشرعية وجود وأنشطة هذه المنظمات، بينما يتعلق النوع الثاني بتصاعد ظروف العزل الاجتماعي للمدينة والذي يخلق طلبًا متزايدًا من السكان على أنشطة وخدمات حماية حقوق الإنسان لمواطنيها.
- ومن ناحية أخرى يؤثر الحصار المفروض على قطاع غزة، وبشكل خطير، على منظمات المجتمع المدني ويؤدي إلى تدني مستوى الثقة بين المنظمات نفسها من جهة وبينها وبين الفئات التي تعمل المنظمات على تمثيلها من جهة أخرى، إضافة إلى تدني مستوى الثقة بين المنظمات وبين السلطات السياسية وغياب فضاء الحوار السياسي والمشاركة في الحوكمة، ونقص الموارد البشرية المؤهلة والأجهزة والمواد المتاحة لهذه المنظمات والاعتماد الكامل على التمويل الخارجي من الجهات المانحة ومصادرهما.
- لكن وعلى الرغم من كل هذا، لا تزال منظمات المجتمع المدني تلعب دور العامل المساعد على إحداث التغيير إضافة إلى أدوار متعددة أخرى مثل: تيسير التطور التكنولوجي والإبداع، التغيير الاجتماعي في مجالات النوع الاجتماعي والاحتياجات التنموية للفئات العمرية المختلفة، دعم أنشطة الدمج الاجتماعي للمجموعات المهمشة، والعمل على التخفيف من أو الحد من التأثيرات الاجتماعية طويلة الأمد الناتجة عن "حالة الحصار"، إضافة إلى قيام هذه المنظمات بتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعرفة ونشرها محليًا ودوليًا.

3. رؤية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية

جرت ضمن هذه الدراسة عملية تحليل للمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وفقاً لأربعة مستويات مؤسسية/ تنظيمية بالإضافة إلى تحليل قدرات واحتياجات كل من هذه المنظمات، على النحو الوارد أدناه.

بالنسبة لمنظمات المستوى الأول (والتي تشمل المجموعات القاعدية وأنواعاً أخرى من المنظمات المجتمعية المحلية):

- تشمل احتياجات تطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات الناشئة عن "تحليل الاحتياجات" ما يلي: إدارة المشاريع، الرقابة على السياسات العامة، والعمل على بناء اعتراف بـ"الصفة الطوعية" لنشطاء منظمات المجتمع المدني.
- تشمل الاحتياجات المؤسسية لمنظمات المستوى الأول على ما يلي: تحديد الهوية المؤسسية وتعزيزها، إدارة العلاقات والتفاوض مع السلطات المحلية، والحصول على الدعم من المصادر المحلية وإدارته، والرقابة على الخدمات والعمليات الجارية في المجتمع أو على المستوى المحلي.
- أما الاحتياجات المتعلقة بالبيئة المؤسسية والسياق فتشمل: الاعتراف بالمنظمات القاعدية المحلية بوصفها طرفاً أساسياً لا بوصفها الجهة المنفذة أو المستفيدة من المشاريع، وتعزيز إعادة بناء العلاقات بين المنظمات القاعدية وبين المجتمعات المحلية، إضافة إلى اعتراف السلطات المحلية بالمنظمات القاعدية في مناطقها دون الحاجة إلى مرور المنظمات بعملية التسجيل، وخلق فضاء للحوار حول السياسات التتموية على المستوى المجتمعي أو المحلي بمشاركة كل من المنظمات القاعدية والسلطات المحلية.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني (والتي تتكوّن من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوسيطة):

- تشمل احتياجات تطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات الناشئة ما يلي: تخطيط وإدارة المشاريع، تحليل السياسات العامة، دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة، والحصول على التمويل.
- تشمل الاحتياجات المؤسسية لهذه المنظمات خاصة على مستوى الحوكمة المؤسسية ما يلي: الاعتراف بالمنظمات القاعدية ومساندتها، تطوير وظائف التواصل والشفافية، المشاركة في الحوكمة على المستوى المحلي، الرقابة على السياسات والخدمات العامة، بالإضافة إلى بناء وإدارة العلاقات والشراكات مع السلطات العامة.
- أما الاحتياجات المتعلقة بالبيئة المؤسسية والسياق فتشمل: خلق فضاء للحوار حول السياسات على المستوى الوطني، اعتراف السلطات العامة بمنظمات المجتمع المدني، اعتراف المنظمات الأقدم بالمنظمات الجديدة وفتح باب العضوية والانتساب إلى التحالفات والشبكات القائمة أمام عدد أكبر من المنظمات.

أما بالنسبة لمنظمات المستوى الثالث (التي تشمل تجمعات (aggregations) من منظمات المجتمع المدني التي تركز على قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة أو حملة محددة) ومنظمات المستوى الرابع (وتشمل الأطر العامة (General Frameworks) والمنابر الوطنية (National Platforms) فكانت نتائج عملية تحديد احتياجاتها كالتالي:

- تشمل احتياجات تطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات الناشئة على ما يلي: تخطيط وإدارة المشاريع، تحليل السياسات العامة، دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة، والحصول على التمويل.
- تشمل الاحتياجات المؤسسية لهذه المنظمات خاصة على مستوى الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالعلاقة مع المنظمات الأعضاء ما يلي: إدارة المتطوعين والناشطين، تطوير وظائف التواصل والشفافية، بناء وإدارة العلاقات والشراكات مع السلطات العامة، وتحليل احتياجات أعضائها من المنظمات أو الجهات التي تمثلها.
- أما الاحتياجات المرتبطة بالبيئة المؤسسية والسياق فتشمل: خلق مساحة للحوار حول السياسات على المستويين المحلي والوطني، الاعتراف بها من قبل السلطات العامة، وزيادة عدد المنظمات الأعضاء في التحالفات والمنابر العامة).

4. مصادر دعم المنظمات المجتمعية الفلسطينية

شمل البحث دراسة مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، مع التركيز بشكل خاص على الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأوروبية ومنظمات الإغاثة الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة إلى الدعم المقدم من السلطات العامة الفلسطينية وأطراف مؤثرة أخرى خارج نطاق مؤسسات الدولة (Non-State Actors). وقد تبين في الدراسة توفر مصادر كبيرة من الدعم لهذه المنظمات، لكن مع انحصار التمويل في مشاريع منفردة وقصيرة الأمد، تهدف غالبًا إلى تقديم الخدمات، مما يعني على أرض الواقع ندرة المصادر المادية المتوفرة فعلاً للمنظمات على شكل برامج طويلة الأمد أو توفر الدعم الهادف إلى تعزيز دور المجتمع المدني ككل في الحوار حول السياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي.

كما يؤدي التخصيص الحالي للمصادر المتاحة إلى زيادة توجه منظمات المجتمع المدني إلى حصر معظم نشاطها في تقديم الخدمات - أحيانًا بالتنافس مع السلطات العامة - وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المنافسة على التمويل بين هذه المنظمات وتجنبها القيام بدور فاعل في مجال الحوكمة، إضافة إلى التوجه العام إلى التعامل مع المنظمات القاعدية بوصفها "الجهة المستفيدة" لا طرفًا أساسيًا.

5. توصيات عملية

استنادًا إلى نتائج الدراسة تم التوصل إلى بعض التوصيات التي تجد سياقها الرئيسي في وضع استراتيجية عامة لدعم منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل على تبني استراتيجية عامة هادفة إلى "تعزيز مكانة المجتمع المدني في الحوار العام وتطوير وتنفيذ استراتيجيات تنموية بالتكامل مع استراتيجيات السلطة الفلسطينية وأنشطتها". وعلى هذا الأساس تم تحديد ثلاث استراتيجيات رئيسية بصدد تحقيق هذه الأهداف، وهي:

- دعم انتقال التركيز في عمل منظمات المجتمع المدني من تقديم الخدمات إلى الحوكمة وما قد يتطلبه ذلك من زيادة انخراط المنظمات في عملية وضع السياسات العامة، والرقابة على تنفيذ السياسات وإدارة الخدمات العامة، علاوة على المشاركة في إنشاء وتسيير المجالس التنموية الوطنية والمحلية ودعم المشاركة المجتمعية العامة في عملية صنع القرار.
- دعم إدماج المنظمات القاعدية في المجتمع المدني وتحسين علاقاتها مع منظمات المستويين الأول والثاني، خاصة من خلال التوصل إلى وضع رؤية مشتركة للمجتمع الفلسطيني، وتعزيز علاقات التعاون بين منظمات المستويات المختلفة، وزيادة الاعتراف بمنظمات المستوى الأول بوصفها قطاعًا فاعلاً ومستقلًا لا بصفتها "الجهات المستفيدة" من التمويل.
- دعم إيجاد فضاء خاص بوضع الأجندات المحلية والحوار بشأن السياسات العامة والتي تقوم من خلالها هذه المنظمات بتمثيل وجهات النظر المجتمعية على مستوى القاعدة.

يمكن تعزيز الاستراتيجيات الثلاث المذكورة أعلاه من خلال تبني ثلاثة أهداف خاصة تتعلق بما يلي: توسيع مجال بناء قدرات كافة المنظمات للقيام بأدوارها في مجال الحوكمة، إيجاد فضاء خاص بعملية "صنع القرار انطلاقًا من القاعدة"، وتيسير عملية الحوار حول السياسات العامة، وتحسين مبادرات التنمية المحلية المستدامة. كما قد يتطلب ذلك أيضًا تبني إطار عام مشترك من قبل الأطراف ذات الصلة وإيجاد الظروف التي تهدف إلى الاستفادة القصوى من المصادر المتوفرة، إلى جانب زيادة الأنشطة التشاورية بين المنظمات، ودعم موقف المنظمات أمام السلطات العامة عن طريق توحيد الموارد المتاحة لدى الجهات المانحة المختلفة وتطوير إجراءات تعزيز ارتباط هذه المبادرات وملاءمتها للاحتياجات الفعلية.

وأخيرًا، قام فريق الدراسة بتحديد الفرص والخيارات المتاحة لدعم تطور المجتمع المدني وتحديد أولويات هذا القطاع. فمن حيث الفرص والخيارات المتاحة تم تحديد المجالات التالية:

- دعم منظمات المستوى الأول لمساعدتها في الحفاظ على وظائفها وروابطها على مستوى القاعدة في الوقت الذي تعمل فيه على بناء قدراتها وتعزيز فرص استدامتها، لأن الحفاظ على الروابط القاعدية يرتبط ارتباطًا وثيقًا مع قدرة هذه المنظمات على القيام بدور فاعل في إدارة الخدمات العامة والمبادرات التنموية.
- دعم منظمات المستوى الثاني بهدف زيادة مبادراتها الفاعلة وأنشطتها في مجال السياسة العامة وتغيير التوجه العام نحو زيادة الاعتراف بدور منظمات المستوى الأول بوصفها "طرفًا مؤثرًا في مجال السياسة العامة".
- دعم منظمات المستويين الثالث والرابع بهدف رفع مستوى مشاركة المنظمات الأعضاء فيها، وتمكين الشبكات ومناير المجتمع المدني من القيام بأنشطة دائمة ومستمرة وزيادة تأثيرها على صنع السياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي.

أما بصدد الأولويات القطاعية المتعلقة ببرامج الدعم المتخصصة لدى الاتحاد الأوروبي (مثل برامج المبادرة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية، وبرنامج الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة، وبرنامج الشراكة من أجل السلام، وبرنامج الإستثمار في الشعب/النوع الاجتماعي، والأنشطة الثقافية، والتعاون في القدس الشرقية) خاصة ما يلي:

- **برنامج دعم الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة (Non –State Actors program)** والتي بإمكانها توفير فضاء متميز لتعزيز الاعتراف المتبادل بين منظمات المجتمع المدني وبين الأطراف المؤثرة الأخرى، وبضمنها السلطة الوطنية وغيرها، من خلال مبادرات هادفة إلى إنتاج وتبادل المعرفة وتعزيز التوصل إلى وجهات نظر مشتركة (من خلال المؤتمرات وورشات العمل وغيرها من الأنشطة)، وبناء الشراكات بغرض صنع السياسات العامة أو حل القضايا والمشاكل المحلية.
- أما أولويات برنامج المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) فتشمل: تعزيز التعاون القائم بين المناير الوطنية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والدعوة إلى التطبيق الفاعل للتشريعات القائمة حول الهيئات الأهلية والمنظمات القاعدية إضافة إلى الدعوة إلى إفساح المجال للاعتراف العام بالمنظمات القاعدية والمجتمعية المحلية "غير المسجلة" مع القيام بإجراء البحوث والرقابة مع التركيز على أنشطة حقوق المواطنة في الحياة اليومية (مثل الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية والحصول على خدمة ذات جودة عالية، وتحسين العلاقات بين المواطن وأجهزة الدولة البيروقراطية).
- برنامج الشراكة من أجل السلام: والذي يمكنه توفير الدعم للأولويات الناشئة التالية: الحوار العام حول وجهات النظر من السلام (ويشمل بناء الدولة) وسياسات صنع السلام، إلى جانب العمل على تحسين قدرة المنظمات على مواجهة التهديدات الناجمة عن الانقسامات السياسية و"الاجتياح السياسي" للفضاء الخاص بالمجتمع المدني، ودعم المبادرات واللجان المحلية لتعزيز اعتراف سلطات الاحتلال بالمجتمع المدني الفلسطيني وبالذور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك دعم مبادرات منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى كشف وتوضيح أثر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتعزيز المبادرات المحلية لإيجاد الحلول لهذه الصراعات أو التخفيف من أثارها.
- برنامج الإستثمار في الشعب/النوع الاجتماعي والذي قد يُعنى بالأولويات الناشئة التالية: تعزيز التعاون بين المنظمات النسوية ومراعاة السياسات العامة في عملية صنعها وتضمينها المبادئ والمفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي والهادفة إلى زيادة الاعتراف بالحقوق الجماعية وعدم اقتصرها على الحقوق الفردية فحسب.
- أما الاحتياجات الناشئة في مجال الأنشطة الثقافية فتشمل فتح المجالات الثقافية المحلية والوطنية أمام المنظمات القاعدية والصغيرة وإيجاد وإتاحة الفرص أمامها للمشاركة والاستفادة من مخرجات الإنتاج الثقافي.
- وأخيرًا تشمل الأولويات الأساسية الناشئة في مجال مبادرات التعاون في القدس الشرقية على ما يلي: اعتراف سلطات الاحتلال بمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في القدس الشرقية بوصفها طرفًا أساسيًا، وفتح المجال للحوار والتفاوض معها حول الأدوار التي يمكن لهذه المنظمات القيام بها في مجال تمثيل المواطن الفلسطيني (بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية)، وكذلك العمل على تسهيل قيام الجهات المانحة الدولية بأدوار الوساطة وإضفاء الشرعية وتوفير الدعم السياسي للمنظمات.

1. خلفية عامة: الإطار المؤسسي وأهداف الدراسة

في الشهر الأول من عام 2011 أعلن مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عن إطلاق دراسة مسحية (Mapping Study) خاصة حول منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تم إنجاز هذه الدراسة في شهر أيار من العام ذاته والتي أجريت ضمن إطار عام يتميز بوجود عاملين أساسيين.

أولاً: تسريع ودعم الاعتراف بدور الجهات غير الحكومية أو الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة من قبل المفوضية الأوروبية، لأنه وفقاً لجميع الوثائق الصادرة عنها مؤخراً، تتجه المفوضية الأوروبية أكثر فأكثر نحو اعتبار منظمات المجتمع المدني منظمات هامة ليس فقط بوصفها مقدمة للخدمات أو بوصفها إحدى الجهات المساعدة على تنفيذ استراتيجيات المفوضية الأوروبية، ولكن بوصفها طرفاً ذا تأثير سياسي وشريكاً رئيسياً في عمليات التنمية*. بالإضافة إلى ذلك يتزايد الاعتراف الفعلي بأهمية المشاركة الواسعة والفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في الحوار الوطني حول السياسات ودور هذه المنظمات في التأثير على عملية صنع السياسات العامة ومضامينها، بوصفها عنصراً هاماً يعمل على ضمان عمل عمليات التنمية بطريقة أكثر فاعلية وتعزيزاً للديمقراطية.

ثانياً: يشتمل إطار الدراسة كذلك على الحاجة إلى تعزيز مشاركة أكثر تنظيمياً وفاعلية لمنظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني حول صنع السياسات العامة وعمليات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لكون الوضع الحالي للأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي يتميز بالتنشيط الجغرافي والقانوني والسياسي - مثلاً لا زالت القدس الشرقية تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما يقع قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس في حين تسيطر حركة فتح على الضفة الغربية - الأمر الذي يصعب التعرف على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني وتحديد الدور الذي تقوم به في التنمية أو في المشاركة في الحوار الدائر حول صنع السياسات العامة الرقابة على هذه السياسات أثناء التنفيذ.

الأهداف العامة والخاصة

ضمن هذا الإطار المعقد يُعتبر الهدف العام للدراسة "تعزيز مكانة وموقف المجتمع المدني في الحوار الوطني العام وكذلك في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية وتكاملها مع استراتيجيات السلطة الفلسطينية وأنشطتها". أما من حيث الأهداف الخاصة، فإن الهدف المحدد للدراسة هو "تقديم لمحة شاملة عن منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك احتياجات هذه المنظمات في مجال بناء القدرات إضافة إلى رفع توصيات للمفوضية الأوروبية حول مجالات التدخل الممكنة لتقديم الدعم لها من قبل برامج التعاون المقبلة".

من أجل تحقيق هذه الأهداف فمن الأهمية بمكان أن تخرج الدراسة بمعلومات أساسية تلقي الضوء على بعض الجوانب الهامة لهذه المنظمات، على افتراض أنها تقوم بالأدوار المتوقعة منها في مجالات: تعزيز الحوار حول السياسات العامة التي تشمل التأثير على عمليات صنع القرارات الحكومية، والقيام برصد ومتابعة تنفيذ هذه السياسات، إضافة إلى القيام بدور فاعل في كل من الدعوة إلى هذا الحوار على جميع المستويات وفي عملية تحقيق التنمية المستدامة. على هذا الأساس من المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد المنظمات والهياكل الأساسية الموجودة في المجتمع المدني، فضلاً عن تحديد الصعوبات والعوائق الرئيسية التي تواجهها واحتياجاتها الرئيسية في مجال بناء القدرات.
 - التعرف على المجالات الرئيسية في السياسة العامة التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة فيها بنجاح، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من: القدرات الحالية لهذه المنظمات، والوضع السياسي العام في الأراضي الفلسطينية، والوضع العام الحالي لقطاع منظمات المجتمع المدني.
 - توفير لمحة عامة عن الاستراتيجيات الحالية المتبعة من قبل الجهات المانحة في مجال تنمية قطاع المجتمع المدني، وتحديد التوجهات المستقبلية لها من حيث المشاركة الشاملة في تنمية هذا القطاع ومجالات العمل ذات الأولوية.
 - وضع استراتيجية عمل لتعزيز فاعلية مشاركة المجتمع المدني بما في ذلك رفع توصيات بشأن إمكانية استخدام الآليات والأدوات الحالية المستخدمة من قبل المفوضية الأوروبية (مثل برامج الدعم الثنائي المقدم من دولة إلى أخرى، أو برامج الدعم العاملة في القطاعات المتخصصة أو ذات التركيز الجغرافي، وما إلى ذلك).
- أخيراً، عمل على تنفيذ هذه الدراسة فريق متخصص تألف من الباحث الرئيسي السيد جيان فرانسيسكو كونستانتيني، وخبير المجتمع المدني السيد جمال عثمانة، بالإضافة إلى فريق البحث الميداني المكوّن من السيدة فداء الحسيني والسيد خالد عابش.

* راجع أيضاً الكتاب الأبيض حول الحوكمة الأوروبية (2001)، مذكرة توصل حول مشاركة الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة في عملية التنمية

(2002)، مذكرة توصل حول "الحوكمة والتنمية" (2003)، الإجماع الأوروبي حول التنمية (2005)، مذكرة توصل حول "الحوكمة في الإجماع الأوروبي حول

التنمية" (2006)، والإجراء رقم/1905 2006 الصادر عن المفوضية الأوروبية بتاريخ 18 كانون ثاني 2006 بشأن آلية تمويل التعاون التنموي (2006) وغيرها

من الإصدارات.

1. الإطار النظري ومنهجية البحث

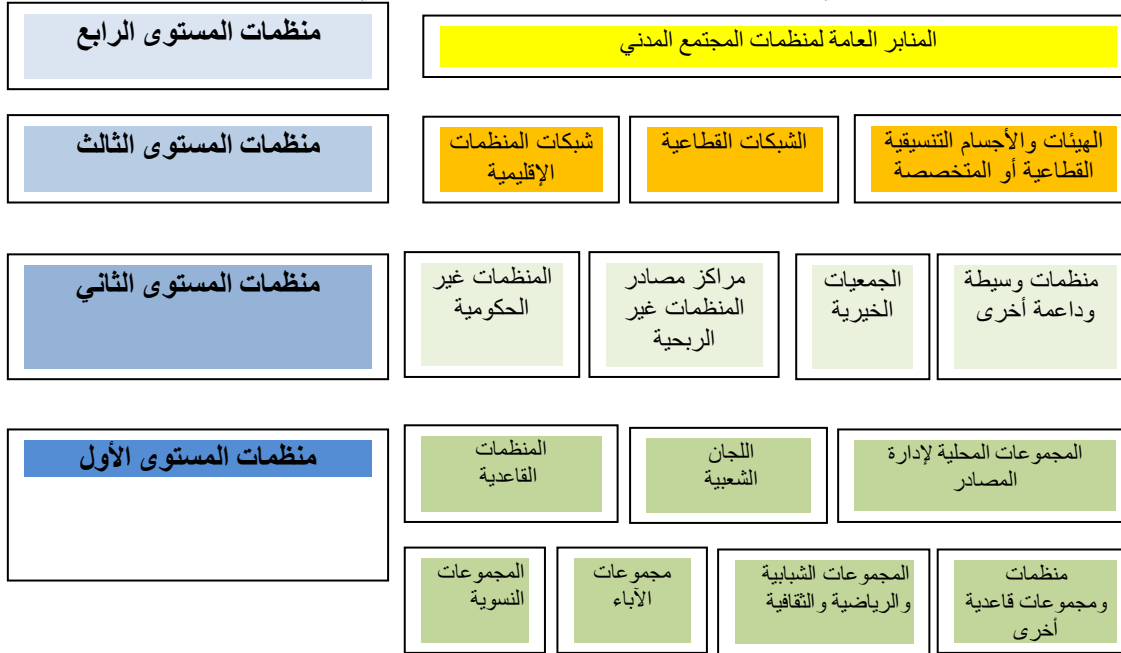
1.1. الإطار النظري للدراسة

تستند الدراسة إلى إطار نظري يعتمد على تبني مجموعة من المفاهيم والأدوات التحليلية بهدف استخدامها لأغراض تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة وتحليلها، بما في ذلك دراسة العمليات وآليات التفاعل بين هذه الجهات. وتشتمل هذه الأدوات على ما يلي:

- اعتماد مفهوم عملي تطبيقي (أو تعريف عملي لأغراض البحث) موسّع لمفهوم المجتمع المدني، يشتمل على المنظمات غير الحكومية وعلى طيف واسع من منظمات المجتمع المدني المختلفة، بحيث يمكن وفقاً لمفهوم العمل أن تتواجد المنظمات على أي من المستويات التنظيمية الرئيسية الممتدة في الشكل البياني أدناه. وهذه المستويات هي: المستوى الأول ويشمل اللجان والمجموعات الشعبية والمنظمات القاعدية، المستوى الثاني الذي يتكوّن من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية ومنظمات وسيطة أخرى، في حين يشمل المستوى الثالث تجمعات منظمات المجتمع المدني العاملة فيقطاع معين أو منطقة جغرافية أو بحملة مناصرة معينة، ويتكوّن المستوى الرابع من تجمعات مختلفة وائتلافات بين عدد من منظمات المجتمع المدني مثل الشبكات الإقليمية أو الوطنية.

وعلاوةً على ذلك، تشمل الدراسة، وفقاً لمفهوم المجتمع المدني المعتمد فيها، كافة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وهي تلك الأجسام والكيانات التي تركز في عملها على مفهوم المسؤولية الاجتماعية نظراً لاهتمامها بالعمل على خدمة المصالح الجماعية والصالح العام وإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق.

تمثيل بياني للمستويات الأربعة لمنظمات المجتمع المدني



- تحديد مجموعة من آليات التفاعل والديناميكيات التي يتعين دراستها عند تحليل البعد الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني المدني، لا سيما ما يتعلق منها بعمليات التنمية المحلية والسياسات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي. كذلك تشمل آليات التفاعل وديناميكيات العمل مواضيع مثل الحوكمة (governance)، والمشاركة في الحوار الدائر حول السياسات العامة (policy dialogue)، وتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع، ونشر المعرفة. وبناء الروابط والجسور (أي تعزيز الروابط الداخلية والتماسك المؤسسي مقابل التركيز على الترابط مع الجهات الخارجية، وزيادة رأس المال الاجتماعي وبناء علاقات ثقة خارجية) إلى جانب مواضيع الابتكار والاستدامة.
- التركيز على العوامل التي تؤثر على إمكانية قيام منظمات المجتمع المدني بلعب الأدوار المتوقعة منها في مجال مبادرات التنمية المستدامة وصنع السياسة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار كل من العوامل الخارجية التي تمثل القيود والفرص (أي البعد الخارجي) والعوامل الداخلية مثل موارد المنظمة وقدراتها وهيكلها التنظيمي وثقافتها المؤسسية وأهدافها الأنية أو المتوسطة أو طويلة الأمد وأجسام وآليات الحوكمة لديها (أي البعد الداخلي).

- تحليل قدرات منظمات المجتمع المدني والاحتياجات المتعلقة ببناء وتطوير هذه القدرات مع التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية هي: **المهارات الفردية**، وتشمل القيادة الاستراتيجية و**الديناميكية الداخلية التنظيمية** مثل الهوية التنظيمية للمنظمة (أي القيم والرسالة والأخلاقيات)، إلى جانب الإدارة الكفؤة والفاعلة والموارد المتاحة، و**درجة التفاعل بين المنظمة والأطراف الفاعلة الأخرى** بالإضافة إلى تحليل السياق الخارجي.

2.1. الإطار المنهجي للدراسة

يجب التنويه إلى أنّ هذه الدراسة ليست دراسة مسحية عامة، لأنها لم تقم بإجراء مسح إحصائي لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية. فقد ارتأت الدراسة العمل على تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق استخدام أسلوب الدراسة المعمّقة بدلاً من أسلوب المسح، للتوصل إلى فهم العمليات القائمة والتحديات الرئيسية الماثلة أمام المجتمع المدني الفلسطيني. ولهذا الغرض تميّزت المقاربة المنهجية للدراسة بالملامح الرئيسية التالية:

- **مقاربة منهجية عامة** تقوم على استخدام مجموعة متنوعة ومتكاملة من مصادر المعلومات.
- دمج الأساليب النوعية والكمية في الدراسة.
- الإشارة إلى "الحقائق" و"التمثيل" (facts and representations) بوصفها مؤشرات على الظواهر قيد الدراسة.
- بناء المعرفة من خلال عملية تكرارية تهدف إلى استخلاص وتوضيح وجهات نظر الأطراف ذات الصلة (stakeholders).

نطاق الدراسة

جغرافياً غطت الدراسة كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة)، إضافة إلى التعامل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وفقاً للمفهوم الوارد في النظرية والمنهجية المعتمدين في هذه الدراسة، والقائلين بأنّ المجتمع المدني يحتل فضاءً غير معرّف ويتخذ أشكالاً مختلفة من المنظمات وبالتالي يكون هذا المجتمع "عالمًا غير معروف"¹، وذلك على الرغم من وجود بعض الدراسات المسحية والإحصائية التي أجريت سابقاً بهدف حصر هذا العالم واستكشاف الملامح العامة للمجتمع المدني الفلسطيني (مثل الدراسة المسحية حول المنظمات غير الحكومية التي قامت بها مؤسسة "ماس" في العام 2007 بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ومن أجل رسم صورة عن عالم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، أقدمت الدراسة على بعض الخيارات الرئيسية وهي:

1. التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من منظمات المجتمع المدني: أ- **المنظمات القائمة في الضفة الغربية والقدس الشرقية** (على اعتبار أن المقرات الحالية لمعظم المنظمات المقدسية الكبرى توجد في مدينة رام الله بينما يفضي الطابع "غير الرسمي" على العديد من منظمات المجتمع المدني المقدسية التي لا توجد مكاتب لها في الضفة الغربية)، ب- **المنظمات القائمة في قطاع غزة**.
2. التشاور مع منظمات تنتمي إلى المستويات التنظيمية الأربعة.
3. استشارة منظمات نشطة عاملة في جميع "القطاعات" ومجالات العمل المعترف بها وتشمل: الزراعة والبيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية وذوي الاحتياجات الخاصة وحقوق المرأة والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات.

بهذه الطريقة تم التوصل إلى عيّنة واسعة تتمتع بتمثيل اجتماعي ذي مغزى (sociologically meaningful representation) دون التمكن من تحديد التمثيل الإحصائي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني. كما تم اتخاذ خيار آخر يقضي بتحديد الباحثين ومقدمي المعلومات (informants) نظراً لحساسية هذه العملية بشكل خاص عند دراسة منظمات المجتمع المدني واعتماد المعايير التالية لاختيار العينة المشاركة في الدراسة من ضمن طيف واسع من منظمات المجتمع المدني:

- **إشغال مركز أو موقع رئيسي ضمن المجتمع المدني الفلسطيني**، وهو ما يُقاس من خلال دراسة مدى المشاركة في الشبكات الوطنية وكذلك النطاق الجغرافي والتنظيمي للأنشطة.

¹ في واقع الأمر استندت معظم الدراسات السابقة إلى التعريف الإداري للمنظمات غير الحكومية، وأدرجت ضمن مجموعة واحدة وفقاً لهذا التعريف كافة أنواع مختلفة الجمعيات "المسجلة" بدون التمييز بين مستوياتها والمهام الاجتماعية لهذه المؤسسات. وعلاوة على ذلك، تباينت التقديرات لحجم هذا القطاع بين التقديرات التي خلصت إليها هذه الدراسات السابقة وبين الإحصائيات المقدمة من قبل السلطات العامة (مثل وزارة الداخلية) حيث يتراوح عدد منظمات المجتمع المدني وفقاً للتقديرات المختلفة ما بين 1400 إلى 2200 منظمة.

- القدرة على توفير المعلومات، ويتم قياسها وتحديدها من خلال الأنشطة البحثية السابقة والخبرة والعلاقات مع المنظمات الأخرى.
- العمل أو المشاركة في قطاع واحد على الأقل من بين المجالات القطاعية التي تشملها الدراسة.

الملاح الكمية للدراسة

كما سيتضح لاحقاً في الفقرات التالية من التقرير، قامت الدراسة بالتواصل مع 262 منظمة من منظمات المجتمع المدني توزعت كالتالي:

مشاركة 100 منظمة تنتمي للمستوى الأول مقابل 152 منظمة من المستوى الثاني إضافة إلى 10 منظمات من المستويين الثالث والرابع، كما تنوعت المشاركة بتنوع الآليات المنهجية المتبعة في البحث وذلك كما يلي:

- مشاركة 87 منظمة في اللقاءات والمقابلات التي أجراها فريق البحث (49 منها في الضفة والقدس و38 في قطاع غزة) بالإضافة إلى تعبئة الاستبيانات الخاصة بالبحث، مما يعني تنوع الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات من هذه المنظمات المشاركة حول خصائص كل منظمة والتحقق من المعلومات التي تم الحصول عليها.
- مشاركة 100 منظمة في المجموعات البورية (73 منها في الضفة الغربية والقدس و27 في قطاع غزة) بالإضافة إلى تعبئة الاستبيانات الخاصة بالبحث حسب الوصف المقدم أعلاه، ويعني هذا دراسة هذه المنظمات عن طريق استخدام أداتين من الأدوات البحثية المختلفة المستخدمة في جمع المعلومات.
- بالإضافة إلى ذلك، قامت 75 منظمة فقط بتعبئة الاستبيانات التي تم توزيعها على عدد كبير من المنظمات.

علاوة على ذلك، شاركت 68 منظمة من بين المنظمات المذكورة أعلاه في اجتماعات التغذية الراجعة والحلقات الدراسية التي عُقدت في مدينتي رام الله وغزة والتي كانت بمثابة أداة إضافية للتحقق من نتائج الدراسة.

مصادر المعلومات

يمكن تصنيف مصادر المعلومات التي تم تحديدها لغرض تنفيذ الدراسة في نوعين أساسيين وذلك حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

مصدر المعلومات	
ممثلون عن منظمات المجتمع المدني	المصادر الأولية للمعلومات
ممثلون عن الجهات المانحة وغيرها من المنظمات الشريكة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية	
مديرو البرامج والمشاريع في مفوضية الاتحاد الأوروبي المسؤولين عن متابعة المبادرات التعاونية مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية	
ممثلون عن السلطات العامة على المستويين المركزي والمحلي	
منظمات المجتمع المدني المشاركة في أنشطة هذه الدراسة (المقابلات والزيارات الميدانية والمجموعات البورية الخ)	
ممثلون عن منظمات المجتمع المدني	المصادر الثانوية للمعلومات
الوثائق الصادرة عن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية للتعريف بنفسها وبأنشطتها	
المواقع الإلكترونية لمنظمات المجتمع المدني	
تقارير المشاريع من قبل كل من منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة	
تقارير تقييم المشاريع الخاصة بالجهات المانحة	
تقارير المشاريع والبرامج	
وثائق السياسات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني وأدوارها في الأراضي الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط	
المقالات الأكاديمية والدراسات والتقارير البحثية	

الأدوات المستخدمة في التشاور مع مصادر المعلومات

تمت المشاورات مع مصادر المعلومات من خلال استخدام العديد من الطرق والأدوات من بينها:

- المقابلات الفردية المعمقة.
- المقابلات الجماعية مع ممثلي المنظمات من المستوى الثاني والثالث والرابع.
- المجموعات البؤرية (Focus groups) مع ممثلي المنظمات من المستوى الأول.
- زيارات ميدانية إلى المنظمات والمشاريع التي تنفذها.
- دراسة وتحليل الوثائق المختلفة.
- قيام المنظمات المشاركة بتعبئة استبيانات ذاتية (self-administered questionnaires).
- تقديم التغذية الراجعة من خلال اللقاءات الجماعية وحلقات النقاش (restitution seminars).

كما يوضح الجدول أدناه الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات من مصادرها المختلفة:

الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات من المصادر المختلفة	
مصفوفة تحليل المنظمات من المستويين الثالث والرابع	المصادر الأولية للمعلومات
مصفوفة تقييم سريع للمنظمات من المستوى الثاني	
دليل مقابلات مع ممثلي جهات مانحة وشركاء آخرين	
دليل نقاش مع ممثلي منظمات من المستوى الأول أثناء اللقاءات الجماعية والمجموعات البؤرية	
تعبئة استبيانات ذاتية من قبل منظمات المستوى الثاني	
تعبئة استبيانات ذاتية من قبل منظمات المستوى الأول	
لقاءات التغذية الراجعة وحلقات النقاش	
مصفوفة جمع المعلومات حول منظمات من المستويين الثالث والرابع	المصادر الثانوية للمعلومات
مصفوفة جمع المعلومات حول منظمات من المستوى الثاني	
إرشادات حول تحليل وثائق	

3.2 لمحة عامة عن المصادر الأولية للمعلومات

بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً، نورد أدناه لمحة عامة عن الأدوات البحثية التي جرى استخدامها لجمع المعلومات من المصادر الأساسية، مصنفة حسب المنطقة والمستوى المؤسسي للمنظمات المشاركة:

المقابلات المعمقة

كما ذكرنا سابقاً، كانت اللقاءات الفردية والجماعية المعمقة الأداة الأولى المستخدمة في جمع المعلومات والتي تم استخدامها مع 87 منظمة مجتمع مدني توزعت جغرافياً وفقاً للجدول التالي:

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية والقدس الشرقية	المستوى المؤسسي للمنظمات
77	35	42	المستوى الثاني (المنظمات غير الحكومية، إلخ)
7	2	5	المستوى الثالث (الشبكات، إلخ)
3	1	2	المستوى الرابع (الشبكات، إلخ)
87	38	49	المجموع

وبالإضافة إلى المقابلات مع منظمات المجتمع المدني، تم إجراء العديد من المقابلات المماثلة مع ممثلين عن الجهات المانحة وشركائها الفنيين من بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. بالإجمال تم عقد 10 لقاءات ضمت عدداً من الباحثين وممثلي الجهات المانحة والوزارات لدى السلطة الفلسطينية وممثلين عن البلديات والهيئات المحلية والمنظمات الدولية وعدد من مراكز مصادر منظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف.

المجموعات البؤرية

أما الأداة الثانية المستخدمة في جمع المعلومات من مصادرها الأولية من منظمات المستوى المؤسسي الأول فاشتملت على عدد من المجموعات البؤرية التي عُدت باستخدام دليل لإدارة النقاش بين المشاركين فيها، والذين بلغ عددهم بالمعدل من 8 إلى 15 منظمة قاعدية في كل مجموعة. وبالإجمال تم عقد 7 مجموعات بؤرية في الضفة الغربية والقدس الشرقية شملت 73 من منظمات المستوى الأول. أما في قطاع غزة فقد تم عقد مجموعتين بؤريتين شملتا 27 منظمة مشاركة.

الاستبيان

يعتبر الاستبيان أحد أدوات جمع المعلومات من المصادر الأولية. حيث قامت المنظمات المشاركة بالإجابة على الأسئلة الواردة فيه بشكل ذاتي دون تدخل فريق البحث. ويمكن تصنيف المنظمات التي أجابت على الاستبيان وفقاً للمنطقة والمستوى المؤسسي حسب ما هو وارد في الجدول التالي:

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية والقدس الشرقية	المستوى المؤسسي للمنظمات
98	27	71	المستوى الأول (المنظمات القاعدية، إلخ)
152	62	90	المستوى الثاني (المنظمات غير الحكومية، إلخ)
5	2	3	المستوى الثالث (الشبكات، إلخ)
3	1	2	المستوى الرابع (الشبكات، إلخ)
258	92	166	المجموع

لقاءات التغذية الراجعة وحلقات النقاش

أما الأداة الأخيرة التي استُخدمت لجمع المعلومات من المصادر الأولية، فاشتملت على عقد عدد من اللقاءات والحلقات الدراسية مع المنظمات ذات الصلة بهدف عرض ونقاش ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، والتي أرتوي عدم مشاركة منظمات المستوى الأول فيها نظراً لطبيعة هذه اللقاءات. وقد تركزت النقاشات خلالها على عرض النظرة العامة حول تجربة الجماعية والاحتياجات المنظمات من المستوى الثاني وحتى الرابع بشكل عام، بدلاً من تركيز النقاش على التجارب أو الاحتياجات المنفردة للمنظمات. لهذا السبب روعي عند اختيار المنظمات المشاركة معرفتها بالمرحل المختلفة للدراسة ودرابيتها بالوضع العام لقطاع منظمات المجتمع المدني نتيجة لانخراطها في هذا القطاع (عن طريق إجراء الدراسات وإجراء البحوث حول قضايا المجتمع المدني) أو نتيجة عملها في مجال بناء القدرات الخاصة بالقطاع أو بمشاركتها في أنشطة التشبيك وبناء الائتلافات بين منظمات المجتمع المدني. لذا يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه اللقاءات وفقاً للمنطقة الجغرافية والمستوى المؤسسي كما هو وارد في الجدول أدناه:

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية والقدس الشرقية	المستوى المؤسسي للمنظمات
60	30	30	المستوى الثاني (منظمات غير حكومية، إلخ)
5	2	3	المستوى الثالث (الشبكات، إلخ)
3	1	2	المستوى الرابع (الشبكات، إلخ)
68	33	35	المجموع

ملخص المصادر الأولية للمعلومات

يقدم الجدول التالي ملخصاً للمصادر الأولية للمعلومات التي تم استخدامها مع المنظمات من المستويات المختلفة في كلا المنطقتين، مصنفة وفقاً لنوع أداة البحث التي شاركت فيها:

ملخص الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات من المصادر الأولية									
المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية والقدس الشرقية			نوع المنظمة		
	التقارير الراجعة التغذية اللقاءات	الاستبيان	المجموعات البؤرية	المقابلات المعمقة	التقارير الراجعة التغذية اللقاءات	الاستبيان		المجموعات البؤرية	المقابلات المعمقة
198		2 7	27			71	73		المستوى الأول
289	30	6 2		35	30	90		42	المستوى الثاني
17	2	2		2	3	3		5	المستوى الثالث
9	1	1		1	2	2		2	المستوى الرابع
513	33	9 2	27	38	35	166	73	49	المجموع

ومن الجدير في هذا الصدد التنويه إلى أن الجدول السابق لا يشير إلى العدد الكلي للمنظمات المشاركة في الدراسة، لسبب بسيط يتعلق بمشاركة المنظمات في أكثر من أداة بحثية، وذلك على عكس الجدول التالي الذي يبين العدد الكلي للمنظمات المشاركة والبالغ 262 منظمة، منها 100 منظمة من المستوى الأول وحوالي 152 منظمة أخرى من المستوى الثاني إضافة إلى 10 منظمات من المستوى الثالث. وقد توزعت هذه المنظمات كالتالي:

- 87 منظمة شاركت في اللقاءات الفردية والجماعية (49 في الضفة الغربية والقدس الشرقية و38 في قطاع غزة)
- 100 منظمة شاركت في المجموعات البؤرية (73 في الضفة الغربية والقدس الشرقية و27 في قطاع غزة)
- 75 منظمة شاركت فقط من خلال الإجابة على الاستبيان .

4.2 لمحة عامة عن المصادر الثانوية للمعلومات

من الأدوات البحثية الأخرى المستخدمة، البحث عن ودراسة وتحليل العديد من الوثائق المتوفرة بوصفها مصدرًا هامًا للمعلومات، لأنها عملت على توفير معلومات هامة حول قدرات وفعاليات قطاع المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعمليات والتحديات التي تواجهه. وعليه يمكن تصنيف الوثائق المشاركة في الدراسة وفقاً لنوع جهة الإصدار كالتالي:

- تقارير صادرة عن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية حول أنشطتها وخصائصها المؤسسية وسياق عملها (حوالي 43 وثيقة).
 - دراسات حول المجتمع المدني الفلسطيني أجرتها منظمات دولية بهدف توفير مسح عام ونظرة شاملة على هذا القطاع (حوالي 10 وثائق).
 - تقارير صادرة عن الجهات المانحة حول أنشطة التعاون بينها وبين منظمات المجتمع المدني (حوالي 50 وثيقة).
 - دراسات بحثية أكاديمية (كتب، مقالات، وأوراق بحثية علمية بلغ مجموعها 25 وثيقة).
- بالإضافة إلى هذه الوثائق، قامت الدراسة بفحص اثنتين من قواعد البيانات المتخصصة بقطاع المجتمع المدني، والتي تقوم على إدارتها كل من مركز تطوير المنظمات غير الحكومية وفرع شبكة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في قطاع غزة.

تحليل أنشطة الجهات المانحة

كما طلب فريق البحث من الجهات المانحة توفير الوثائق والمعلومات حول أنشطتها وبرامجها في القطاع الأهلي الفلسطيني، إلى جانب القيام ببحث خاص حول الوثائق المتوفرة على الإنترنت وغيرها من المصادر، بلغ عددها العشرات من الوثائق المتوفرة على شبكة الإنترنت أو التي قامت الجهات المانحة بتوفيرها بناءً على طلب الفريق. ويمكن تصنيف هذه الوثائق حسب الدولة التي تتبع لها الجهة المانحة وآلية توفير المعلومات وفقاً للجدول التالي:

البلد / الجهة المانحة	متوفرة على الإنترنت وغيرها من المصادر	تم توفيرها من قبل الجهة المانحة
النمسا		*
بلجيكا	*	
الدانمارك		*
فرنسا		*
فنلندا		*
ألمانيا	*	
إيطاليا	*	
إيرلندا		*
هولندا		*
إسبانيا		*
السويد		*
سويسرا	*	
المملكة المتحدة	*	
الولايات المتحدة الأمريكية	*	
البنك الدولي	*	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات التابعة للأمم المتحدة	*	

5.2 العقبات والتحديات

تعتبر القيود المفروضة على الحركة العقبة الكبرى التي واجهها فريق البحث أثناء العمل الميداني نتيجة للوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما اضطر الفريق إلى تقديم الدعم للباحث الميداني في قطاع غزة من خلال الاتصالات الإلكترونية والهاتفية المستمرة. ولم تتسن فعلياً للباحث الرئيسي فرصة زيارة قطاع غزة إلا أثناء زيارته الثانية إلى الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك كانت لصعوبة الدخول إلى قطاع غزة آثار سلبية محدودة على هذه الدراسة، بسبب تمكن الفريق من الالتقاء بالمنظمات العاملة في القطاع بشكل فردي، وعقد لقاءات المجموعات البؤرية بشكل منتظم، والحصول على العدد المتوقع من الاستمارات بعد الإجابة عليها من المنظمات التي طلب منها ذلك. وبالتالي يمكن القول بأن المعلومات التي تم الحصول عليها نجحت في توفير المعلومات حول المنظمات التي شملها البحث والمتواجدة في قطاع غزة.

كما كان لصعوبة الحركة والوصول إلى القدس الشرقية ومناطق الضفة الغربية آثار على العمل الميداني، أدت إلى الحد من حركة الباحث الميداني في القدس وفي أحيان أخرى إلى عدم تمكن الباحثين وممثلي منظمات المجتمع المدني من الوصول والمشاركة في أنشطة الدراسة، وذلك نتيجة للقيود المفروضة على الحركة بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية.

بيد أن تأثير السيطرة السياسية والصراع بين الأحزاب الحاكمة المحلية وبين منظمات المجتمع المدني (التي تعتبر "مرتبطة بالأطراف الأخرى") على الدراسة الميدانية كان ضئيلاً، بسبب مشاركة منظمات من مختلف الانتماءات السياسية والدينية في لقاءات المجموعات البؤرية، إلا أن هذه المنظمات عيّرت عن قلقها أحياناً إزاء ظاهرة إغلاق منظمات المجتمع المدني أو فرض تغييرات إجبارية على عضوية المجالس الإدارية فيها.

بالرغم من المشاركة الواسعة للمنظمات فمن الجدير بالذكر رفض بعض منظمات المجتمع المدني الإجابة على الاستمارة الخاصة بالبحث، نتيجة لعدم وضوح وضعها القانوني أو لتخوفات عدة. وهي ظاهرة جديرة بالتحليل بحد ذاتها. فمن

المعروف أن السلطات "أغلقت" بعض المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولكنها سمحت أحياناً لبعض المنظمات بالاستمرار في العمل (لكن حتى في الحالة الأخيرة قامت هذه المنظمات بتنفيذ بعض الأنشطة بطريقة لا تلفت إليها الأنظار). ونتيجة لهذا الرفض تم اتخاذ تدابير أخرى لضمان توافق البيانات الناتجة عن الاستبيانات من خلال تحليل المنظمات المسجلة في قواعد البيانات حول المجتمع المدني - مثل قاعدة البيانات المتوفرة لدى مركز مصادر شبكة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في غزة.

يشكل عام وبالمقارنة مع البلدان الأخرى، لوحظ أنّ الحاجة إلى تسجيل جميع منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى صعوبة في التمييز بين المستويين الأول والثاني من منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال يندرج تحت المصطلح "الاتحادات" الوارد في القانون الفلسطيني العديد من المنظمات الحاصلة على التسجيل والتي تتباين كثيراً من حيث طبيعتها. لكن كقاعدة عامة يمكن التمييز بين المستويين على أساس أن المنظمات التي لديها موظفون تعتبر منظمات غير حكومية، في حين تصنف المنظمات القائمة على العمل التطوعي على أنها منظمات قاعدية.

غالباً ما تؤدي الحاجة لتسجيل المنظمة، فضلاً عن توفر الموارد وعدم وضوح الهوية التنظيمية، إلى خلق انطباع وتصوّر ذاتي لدى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ولدى طيف واسع من المنظمات، بأنها لا تزال منظمات قاعدية لكنها تعتمد على الموظفين مدفوعي الأجر للقيام بعملها. كذلك يُلاحظ قيام بعض المنظمات القاعدية بالتعريف عن نفسها بوصفها "منظمات غير حكومية" ومحاولة تطوير ذاتها بهذا الاتجاه، غير أنّ المنظمات القاعدية في معظم الأحيان تعمل على المحافظة على الطابع غير الرسمي لها من خلال العديد من الممارسات مثل: عدم المشاركة في الاجتماعات، وتعهد "إخفاء" نفسها كلياً أو التصريح بأن وجودها أمر "غير دائم"، تنظيم نفسها على أساس أنها "فروع محلية" تنطوي تحت مظلة وطنية من الاتحادات والمنظمات غير الحكومية.

نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه، استغرقت عملية الإجابة على الاستبيان، نسبياً، وقتاً وجهداً أكبر مما كان متوقعاً. كما تبين بوضوح عدم رغبة معظم المنظمات في الإجابة على الاستبيان (مثلاً تمت إعادة 191 استمارة فقط من بين 700 استمارة وُزعت على المنظمات)، مما أدى إلى وجود عبء ضخم من العمل على كاهل الفريق للعمل على جمع الاستبيانات إضافة إلى بروز حاجة موضوعية إلى استخدام مصادر خارجية أخرى (بالإضافة إلى الاستبيان) وذلك لاستكمال عملية جمع البيانات وتحليلها الكمي.

كان من الضروري أثناء مرحلة الاستبيان الاعتماد على مساعدة الباحثين الميدانيين تحسباً للحاجة إلى تفسير بعض البنود الواردة في الاستبيان وتوضيحها للمنظمات المشاركة بعد ترجمتها إلى اللغة العربية. ومع ذلك، وبفضل المساعدة التي تلقاها الفريق، يمكن القول إنّ عملية الاستبيان جرت بشكل سلس وممنهج بشكل عام، باستثناء بعض البيانات المالية المتعلقة بموازنات منظمات المجتمع المدني، والتي تطلبت تدقيقاً إضافياً من الباحثين الميدانيين. بينما جرت عملية التحقق النهائي من صحة المعلومات والاستبيانات أثناء مرحلة التفرغ. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ عملية تفسير واستخدام البيانات أصبحت أكثر سهولة بعد تجربتها خلال الزيارة الأولى للباحث الرئيسي إلى الأراضي الفلسطينية وإجراء بعض التغييرات أحياناً على كيفية صياغة وطرح الأسئلة الواردة في الاستبيان، استناداً إلى التجربة.

3. تحليل السياق

1.3 التطور الزمني للمجتمع المدني الفلسطيني

تشير كافة الأدبيات المتوفرة إلى تمتع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بخاصية فريدة من نوعها، ناشئة عن تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى، بطريقة تتناقض مع المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه. ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني وتطوّرت ضمن "إطار الدولة" في البلدان الأخرى، يشير الكثير من الكتاب والباحثين إلى حقيقة نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل غياب الدولة، وغياب الاستقلال الوطني، وغياب السيادة على الأرض والمواطنة. وكثيراً ما يُشار إلى أنّ بداية نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطينية - بما في ذلك المنظمات الدينية والنسوية والجمعيات الخيرية والنوادي الشبابية - كانت خلال حقبة العشرينيات من القرن الماضي.

منذ ذلك الحين وحتى قيام دولة إسرائيل في العام 1948 واصلت منظمات المجتمع المدني تواجدها وممارسة أنشطتها، لكن التغيير المستمر في السياق التاريخي أدى إلى استمرار بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في العمل في الأراضي الإسرائيلية، والعمل على الحفاظ على الهوية الفلسطينية، بينما قامت أخرى بالعمل خارج إسرائيل، في البلدان العربية بشكل رئيسي، وركّزت أنشطتها على قضيتين رئيسيتين هما تحرير فلسطين والهوية القومية العربية.

خلال هذه الحقبة تم ضم الضفة الغربية إلى الأردن وأطلق عليها اسم "الضفة الغربية للأردن"، بينما وُضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية دون ضمه إلى مصر رسميًا. وهو وضع نتج عنه ظهور أول العلامات الفارقة في تطور المجتمع المدني الفلسطيني. فمن جهة بدأت منظمات المجتمع المدني في غزة بالعمل بشكل علني وإقامة العلاقات مع الأحزاب السياسية مثل الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، وفرع الإخوان المسلمين في غزة وفرع حزب البعث القومي العربي في غزة. وبدوره أدى ذلك إلى تطور واضح ومبكر للمؤسسات السياسية في غزة مثل المجلس الوطني الفلسطيني الذي نشأ عام 1948 والمجلس التشريعي الفلسطيني الذي تشكل في العام 1963.

في المقابل تواصلت تواجد منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية لكن دون القدرة على العمل العام باستثناء تقديم الخدمات واتخاذ شكل "الجمعيات الخيرية" بموجب القانون الأردني الساري في ذلك الوقت (تأسس اتحاد الجمعيات الخيرية في العام 1958)، والذي أجبرت أحكامه الجمعيات الخيرية على طلب الإذن من السلطات الأردنية قبل القيام بأي نشاط (حتى عقد الاجتماعات).

في الفترة ما بين الأعوام 1964 وحتى عام 1988 ارتبط تطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بتطور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة. حيث قدمت منظمة التحرير الفلسطينية الدعم للعمل على إنشاء لجان العمل التطوعي والمنظمات القاعدية الشبابية والنسوية إضافة إلى المنظمات غير الحكومية الصحية والتعليمية التي ظهرت أيضا في الضفة الغربية وقطاع غزة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. كما شهدت تلك الحقبة ولادة العديد من منظمات المجتمع المدني الرئيسية في هذه البيئة وفي ظل وجود الاحتلال وغياب الدولة. وواصلت الجمعيات الخيرية (على الأقل المنظمات ذات الطابع الديني منها) العمل وتقديم الخدمات في هذه الفترة، مع التركيز بصفة خاصة على القضايا الرئيسية مثل الصحة والتعليم. وفي ظل غياب الدولة واستمرار الاحتلال تركزت الأنشطة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني في مجالين رئيسيين: تقديم الخدمات وأنشطة الإغاثة الإنسانية. بينما ظلت قضايا وضع السياسات العامة خارج مجال عمل منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث اعتُبر هذا الدور من المسؤوليات الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

في ظل هذه الظروف التاريخية احتلت منظمات المجتمع المدني منذ عام 1948 موقعا متميزا خاصة في مخيمات اللاجئين التي شهدت تنظيم الناس لأنفسهم بدعم من الجهات الخارجية (مثل الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية والأونروا) إضافة إلى نشوء العديد من منظمات المجتمع المدني التي عملت آنذاك على تنظيم وتوزيع المساعدات على سكان المخيمات.

مع تصاعد الانتفاضة (الأولى) في العام 1987 عاشت منظمات المجتمع المدني مرحلة جديدة تميزت بظهور أجندة وأولويات جديدة، ركزت على وضع الأجندة السياسية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخلق رؤية تنموية في إطار الصراع طويل الأمد مع الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وإعطاء الأولوية للدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني خاصة ضد الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، برزت منظمات شعبية جديدة في حين تراجعت المنظمات غير الحكومية التقليدية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وشملت المنظمات الجديدة أشكالا مختلفة عرفت بـ"اللجان الشعبية" التي كانت المحرك الأساسي خلال الانتفاضة وهي ذات الحقبة التي شهدت بدايات قيام المنظمات الخيرية الإسلامية بأدوار جديدة أكثر قربا من المشاركة السياسية، بالإضافة إلى إيجاد الظروف الموضوعية التي أدت إلى ظهور حركة حماس في العام 1988 كإحدى الجهات النشطة المشاركة في الانتفاضة.

أما حقبة التسعينيات فشكّلت مرحلة حاسمة أخرى في تاريخ قطاع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. ففيما عانت الأحزاب السياسية من الضعف المتزايد وعدم القدرة على تمثيل فئات ومصالح المجتمع الفلسطيني، شهد قطاع منظمات المجتمع المدني توسعا كبيرا وبدأ باعتماد أجندات تركز على الظروف الاجتماعية الداخلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع مواصلة تقديم الخدمات، على رأس أولويات هذه المنظمات. غير أن نشوء السلطة الفلسطينية في العام 1994 واضطاعها بمسؤولية توفير الخدمات غير من هذه المعادلة وساهم في توجه منظمات المجتمع المدني إلى العمل على قضايا ومجالات أخرى شملت: تعزيز الديمقراطية، وبناء المؤسسات، واتباع نهج تنموي مختلف، ومراقبة وتوثيق انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان، والمرافعة وحشد التأييد، وخطط مناهضة العسكرة، ومشاريع السلام واللاعنف، فضلا عن تمثيل المجموعات المهمشة أو ذات المصالح الخاصة مثل الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

تشير التقديرات إلى أن عدد منظمات المجتمع المدني بلغ في العام 1994 حوالي 1400 منظمة في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن هذا العدد انخفض بعد قيام السلطة الفلسطينية (مثل اختفاء 800 منظمة عن الوجود وفقا لتقديرات

معهد ماس) بالتوافق مع ظهور جيل جديد من المنظمات (تأسس حوالي 40% من المنظمات المتواجدة في عام 1996 بعد قيام السلطة الفلسطينية). فقد دعت السلطة الفلسطينية منظمات المجتمع المدني في ذلك الحين إلى الاندماج في مؤسسات السلطة الوطنية (وهذا ما حدث مع بعض المنظمات غير الحكومية خاصة التي ارتبطت بشكل وثيق بحركة فتح مثل مجلس الخدمات الصحية التي عمل على إدارة 62 عيادات صحية، تم دمجها لاحقاً في وزارة الصحة لدى السلطة الفلسطينية). لكن العديد من منظمات المجتمع المدني رفضت دعوة الاندماج هذه، مما أفرز ظاهرة جديدة من المنافسة على التمويل والأنشطة مع السلطة الفلسطينية وازدياد حدة التوتر بين الطرفين. وفي هذا الإطار بدأت السلطة الفلسطينية بفرض سيطرتها على قطاع المنظمات غير الحكومية، والتي أدت في العام 1997 إلى عرض مسودة مشروع قانون إلى المجلس التشريعي الفلسطيني ينص على منح وزارة الداخلية صلاحية "ترخيص" المنظمات غير الحكومية بدلاً من مجرد صلاحية "التسجيل".

على الرغم من التوترات المتنامية خلال تلك الفترة دعت بعض منظمات المجتمع المدني إلى الإصلاح الذي بدأ أيضاً بالظهور على جدول أعمال السلطة الفلسطينية إضافة إلى بروز اتجاهين آخرين خلال هذه الفترة وهما امتداد وتوسع المنظمات الإسلامية داخل المجتمع الفلسطيني، وتزايد أعداد الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية (خلال عام 1993 ارتفع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية إلى 200 وارتفع عدد الوكالات الدولية من 3 إلى 29). وكنتيجة لهذا التوجهات ظهرت المنافسة على الموارد البشرية المحلية وظهر نوع جديد من المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي، تميّز بانعدام وجود روابط له مع المجتمع المحلي وعدم تمثيل أية فئات اجتماعية، بينما انحصرت عملها في تنفيذ أنشطة حصلت على التمويل من الجهات المانحة أو لحسابها.

في العام 2000 بدأ القرن الجديد بصور قانون خاص بمنظمات المجتمع المدني والمعروف باسم "قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية" الذي احتوى في نهاية الأمر - بفضل جهود منظمات المجتمع المدني والحكومات الأجنبية وبالرغم من توجه السلطة الفلسطينية إلى تعزيز سيطرتها على منظمات المجتمع المدني - على الإقرار القانوني بحق المنظمات غير الحكومية في العمل، وشريطة الحصول فقط على "التسجيل" من السلطات العامة (السلطة الوطنية) ودون الحاجة إلى الحصول على أية تصاريح. ونتيجة لهذا الإقرار توفرت حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني، بسبب عدم توفر سند قانوني لدى السلطة الفلسطينية لحظر تشكيل المنظمات غير الحكومية أو منعها من العمل. وبالإضافة إلى الإقرار بالحقوق في تشكيل الجمعيات والهيئات الأهلية، ينص القانون على استقلالية المنظمات غير الحكومية في اتخاذ قراراتها فقط بناء على رغبة مجالس الإدارة فيها، لا وفقاً للسياسات والقرارات المفروضة عليها من الخارج.²

من جهة أخرى ساهمت **الانتفاضة الثانية** في إحياء الصراع المسلح مما اضطر الأطراف العاملة على تغيير أنشطتها وتوجهاتها. فعادت الأحزاب السياسية مثلاً إلى الكفاح المسلح بينما ركزت منظمات المجتمع المدني جل نشاطها على الأنشطة الإغاثية. كما ازداد الدعم الدولي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية خلال الأعوام 2004-5 والتي أصبحت تعتمد بشكل شبه كلي على هذا الدعم في القيام بأنشطتها وخدماتها. فوفقاً لدراسة أجريت في العام 2009 شكلت قيمة المساعدات الخارجية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أقل من 50% من إجمالي التمويل في ذلك العام، بينما ارتفعت إلى قرابة الـ80% من حجم التمويل في العام 2008.³

كان الهدف من تقديم جزء من هذه التمويل دعم أنشطة الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان إضافة إلى مبادرات "صنع السلام" و"تطبيع" العلاقات مع إسرائيل.⁴ غير أنه على عكس النتيجة المتوقعة من ذلك التمويل ساهم ارتفاع عدد مشاريع المنظمات غير الحكومية في هذه المجالات في انخفاض قدرة مشاركة المجتمع المدني في العمل في مجال حشد التأييد ووضع السياسات. كما تفاق هذا التغيير غير المتوقع مع وجود عامل آخر ساهم في الحد من مساهمة منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات العامة في هذه الفترة، وهو انخفاض التمويل المتوفر للمنظمات التي اعتبرت ذات علاقة بمجموعات تهدد عملية السلام (مثل المنظمات الإسلامية والمنظمات الداعية إلى القيام بمبادرات وأنشطة مناوئة للاحتلال الإسرائيلي).

² Hanafi S., Tabar L., *The Emergence of a Palestinian Globalized Elite*, Muwatin, Ramallah, 2005.

³ De Voir J., Tartir A., *Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999 – 2008*, MAS – NDC, Ramallah, 2009.

⁴ تستند أنشطة "من الشعب إلى الشعب" أو "السلام من القاعدة" إلى الممارسات التي تم إختبارها في مناطق أخرى في العالم لكن هذه الأنشطة غالباً ما تكون قليلة الفاعلية وينظر إليها بعين الشك في أوساط منظمات المجتمع المدني. وهذا ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات التقييمية مثل دراسة تقييم برامج التبادل الشبابي الفلسطيني الإسرائيلي بهدف تحفيز السلام من خلال الحوار والوفاق. انظر الدراسة التالية الصادرة عن مؤسسة الرؤية الفلسطينية

(PAL Vision, *Evaluation Study for the Exchange and Reunion of Palestinian Israeli Youth Aiming to Urge the Peace Process through Dialogue and Accord*, Palestinian Vision, 2008

من ناحية أخرى يتضح التأثير الكبير في هذه الفترة لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت في كانون ثاني من عام 2006 والتي أظهرت تنامي الإجماع (جزئياً على الأقل) على المنظمات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى ترسخ الاعتقاد السائد لدى الرأي العام الفلسطيني باعتماد السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية على السواء على المساعدات الدولية واستشراء الفساد فيها. بالرغم من هذه التطورات السلبية واصلت منظمات المجتمع المدني العمل على قضايا أخرى مع ملاحظة تراجع التركيز على الدعوة إلى المناصرة والإصلاح في السياسات العامة والتي يبدو إنها اختفت كذلك من الأجندات العامة لكل من منظمات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية.

أما خلال الأعوام التي تلت الانتخابات العامة في العام 2006 فوجدت سمتها الرئيسية في الفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وما نتج عنه من نوعين أساسيين من التغييرات. أولاً: تزايد ضغط السلطات السياسية على منظمات المجتمع المدني لتصبح تابعة وموالية للحزب الحاكم في كل منطقة (والتي ظهرت على شكل الصراع المفتوح مع السلطات السياسية، ومنع أجهزة الأمن لمنظمات المجتمع المدني من تنفيذ أنشطتها، والتدخل الصارخ في شؤون المنظمات المجتمع المدني والذي بلغ حد قيام السلطات السياسية بتعيين الهيئات الإدارية لبعض منظمات المجتمع المدني في كل من قطاع غزة والضفة الغربية). وثانياً: تركيز المزيد من أنشطة منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات وتجنب المشاركة الفعالة في الحكم المحلي (إذا لم يكن ذلك بناءً على طلب السلطات السياسية) والمنافسة على التمويل مع السلطة الفلسطينية. وهو وضع ساهم في تكريسه عدم وجود تعريف واضح لأدوار هذه المنظمات أو تقاسم للمسؤولية بينها وبين السلطة الوطنية.

ومع ذلك، وبالرغم من هذا الوضع الصعب يمكن الإشارة إلى حدوث بعض التحسن على وضع منظمات المجتمع المدني، على المستوى المحلي على الأقل. حيث أنشأت بعض الهيئات المحلية الفلسطينية عدداً من "المجالس الشعبية" التي شملت في عضويتها بعضاً من ممثلي منظمات المجتمع المدني. كما رفعت الوزارات الحكومية من وتيرة مشاوراتها مع المنظمات "المتخصصة" من منظمات المجتمع المدني، والتي ما زالت تعتبر شريكاً رئيسياً للسلطات العامة في قطاعات معينة.

2.3 الإطار القانوني الناظم لقطاع المجتمع المدني

قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

يعتبر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني (قانون رقم 1 لسنة 2000) العنصر الرئيسي في الإطار الناظم لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية⁵. وقد جاءت المادة رقم (1) من هذا القانون⁶ الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني لتنصّ بشكل رسمي على حق المواطنين الفلسطينيين في "ممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والعلمية بحرية كاملة ومن بينها الحق في إنشاء وتسيير الجمعيات والاتحادات والهيئات الأهلية". كما ينصّ القانون على شروط وأشكال ممارسة هذا الحق بناءً على الأحكام المختصرة التي أوردها القانون لاحقاً.

أما بالنسبة لتعريف المنظمات ذات الصلة فينصّ القانون على ما يلي:

"الجمعية أو الهيئة الأهلية⁷ هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية"

إلى جانب هذا التعريف يقدم القانون أيضاً تعريفاً للجمعيات الأجنبية على أنها "أية جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب". ويقدم تعريفاً إضافياً للمنظمات المندمجة معاً بوصفها عملية اتحاد بين جمعيتين أو أكثر (ويعرّف بأنه "عملية إدماج أو توحيد جمعيتين أو

⁵ نتج عن إقرار قانون رقم 1 لعام 2000 إلغاء ما سبقه من القوانين المتعلقة بعمل المؤسسات الأهلية ومن بينها القانون العثماني حول الجمعيات الخيرية الصادر في 29 رجب 1327 هجرية وقانون المنظمات الخيرية رقم 33 لعام 1966 والذي كان سارياً في فلسطين حتى إلغائه الفعلي مع صدور قانون عام 2000.

⁶ راجع القانون الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني. قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، قانون رقم 1 لسنة 2000 على الرابط التالي:

<http://www.pogar.org/publications/other/laws/associations/charlaw-comorg-pal-00-e.pdf>.

⁷ جدير بالذكر أنّ هذا القانون لا يستخدم كلمة "منظمة" على الإطلاق في وصف منظمات المجتمع المدني وإنما يستبيح عنها بمصطلحات أخرى مثل جمعية خيرية وهيئة أهلية. وعليه يستخدم هذا الجزء فقط من الدراسة نفس المصطلحات الواردة في القانون للدلالة على منظمات المجتمع المدني من المستويين الأول والثاني.

هيئتين أو أكثر في جمعية أو هيئة واحدة ذات شخصية معنوية جديدة". إلى جانب الاتحاد (وهو ائتلاف بين جمعيتين أو هيئتين أو أكثر بحيث ينشأ عنها هيئة تمثيلية واحدة بينما تحتفظ كل منها بشخصيتها المعنوية المستقلة).

وفقاً لهذا القانون يعرف **النشاط الأهلي** على أنه "أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره يقدم تطوعاً أو اختيارياً ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً أو صحياً أو مهنيًا أو مادياً أو روحياً أو فنياً أو رياضياً أو ثقافياً أو تربوياً". أما الوزارة ذات الاختصاص فيحدها القانون بوزارة الداخلية. أما بشأن تسجيل الجمعيات والهيئات الأهلية فقد نصّ القانون على إنشاء ثلاث سجلات عامة وهي: (أ) سجل طلبات التسجيل⁸، (ب) سجل المنظمات المسجلة (أي الحاصلة على التسجيل)⁹، (ج) سجل الجمعيات التي رُفض طلب تسجيلها¹⁰.

وينصّ القانون كذلك على آلية التسجيل التي تتطلب من الأعضاء المؤسسين أو الهيئة التأسيسية تقديم طلب خطي مستوف للشروط¹¹ إلى الدائرة المختصة بالتسجيل لدى وزارة الداخلية، ويفرض على الوزارة إصدار قرارها بشأن استيفاء الطلب لشروط التسجيل خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ تقديم الطلب. أما إذا انقضت مدة الشهرين على ورود الطلب للدائرة دون اتخاذ قرار، تعتبر الجمعية أو الهيئة مسجلة بحكم القانون. وفي حالة صدور قرار من الوزير برفض التسجيل يجب أن يكون القرار مُسبباً ويحق لمقدمي الطلب الطعن فيه أمام المحكمة المختصة.

كما يورد القانون بعض الأحكام المتعلقة بحقوق وواجبات الهيئة الأهلية، والتي يخصصها كما يلي: التزام الهيئة بالاحتفاظ بسجلاتها (المادة رقم 11)، إيداع بيان لدى الدائرة المختصة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على مركز الجمعية أو نظامها أو أهدافها أو أغراضها أو مجلس إدارتها (المادة رقم 12)، إضافة إلى تقديم تقرير سنوي حول أنشطة الجمعية وتقرير حسابات مدقق (المادة رقم 13). وتشتمل التقارير الأخيرة على كافة الإعفاءات الضريبية والجمركية التي مُنحت للجمعية بشأن أموالها المنقولة وغير المنقولة الضرورية لتحقيق أهدافها.

من جهة أخرى حدّد القانون إجراءات حل الجمعية أو الهيئة الأهلية. فوفقاً للقانون يمكن للهيئة العامة للجمعية أو للوزارة اتخاذ مثل هذا القرار. وقد حدّد القانون سببين رئيسيين لقيام الوزارة بحل الجمعية وهما:

- عدم قيام الجمعية أو الهيئة الأهلية بمباشرة عملها الفعلي خلال السنة الأولى من تاريخ تسجيلها أو حصولها على الترخيص.
- ثبوت قيام الجمعية أو الهيئة الأهلية بمخالفة نظامها الأساسي مخالفة جوهرية ولم تصحح أوضاعها خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ إنذارها خطياً بذلك من قبل الوزير أو الدائرة.

لكن في حالة صدور قرار من الوزير بإلغاء تسجيل أية جمعية أو هيئة يجب أن يكون القرار مُسبباً وخطياً، ويحق للجمعية أو الهيئة الطعن فيه أمام المحكمة المختصة. وإذا ما تم الطعن في قرار حل الجمعية أو الهيئة أمام المحكمة المختصة يجوز للجمعية أو الهيئة مواصلة عملها لحين صدور قرار قضائي (مؤقت أو نهائي). كذلك نصّ القانون على بعض الشروط والضمانات لحرية واستقلالية الهيئات الأهلية تتعلق بشكل رئيسي بعدم جواز وضع اليد على أموال أية جمعية أو هيئة أو إغلاق أو تفتيش مقرها أو أي من مراكزها وفروعها إلا بعد صدور قرار من جهة قضائية مختصة (المادة رقم 41).

في الوقت الحالي يدور الكثير من النقاش والجدل حول قانون رقم (1) لعام 2000 لعدة أسباب أهمها:

⁸ في سجل طلب تسجيل الجمعيات يجب تسجيل المعلومات التالية لكل جمعية: اسم الجمعية، مجال نشاطها، أهدافها، وأية معلومات أخرى تراها الدائرة المختصة ضرورية لكافة الجهات ذات الاختصاص.

⁹ في سجل الجمعيات المسجلة يفرض القانون أن يدوّن فيه اسم الجمعية ومراكز نشاطها وأهدافها وأية معلومات أخرى تراها الدائرة المختصة ضرورية لذوي الشأن للاطلاع عليها.

¹⁰ يحتوي سجل الجمعيات التي رفض تسجيلها على أسمائها وأهدافها وأسباب رفضها وأية معلومات إضافية ترى الدائرة ضرورة لتسجيلها.

¹¹ تتضمن هذه الشروط بعض العناصر الرسمية الشكلية (مثل تقديم طلب تسجيل موقع من ثلاثة على الأقل من المؤسسين المفوضين بالتسجيل والتوقيع عن الجمعية أو الهيئة، إضافة إلى نسخ من النظام الأساسي موقعة من أعضاء اللجنة التأسيسية والذي يجب أن يشمل اسم وعنوان وأهداف الجمعية ومقرها ومصادرهما المالية وكيفية استغلالها والتصرف بها، وشروط العضوية، والهيكل التنظيمي للجمعية، وشروط تعديل إجراءات عقد الجمعية العامة، وطرق المراقبة المالية وقواعد حل الجمعية أو الهيئة، إلخ) التي وردت في المادة رقم (5) من القانون. بالإضافة إلى بعض الشروط الخاصة بأهداف واليات عمل الجمعية ومصادرهما وشروط الهيكل التنظيمي وجهاز الحوكمة فيها، والدمج أو الاتحاد مع جمعيات أخرى وغيرها من الشروط.

- من ناحية مُطالبية **السلطة الفلسطينية** ووزارة الداخلية يفرض مزيد من السيطرة على المنظمات المجتمع المدني التي تدعم وجهة نظرها بعدم وجود أي تعريف محدد للتنسيق بين السلطات العامة وبين منظمات المجتمع المدني أو التنسيق بين المنظمات نفسها ذاتها، إضافة إلى عدم وجود سيطرة فعلية على الأنشطة التي تنفذها هذه الهيئات أو على التأثير الناتج عن هذه الأنشطة إضافة إلى الادعاء بأن هذه الهيئات غالبًا ما تخفي وراءها مصالح سياسية أو حتى مصالح فردية محددة.
- من ناحية ثانية رغبة المنظمات الخيرية وغير الحكومية في التمتع بمزيد من الاستقلالية الذاتية وتطبيق أدق للقانون (مثلًا تؤدي الإجراءات البيروقراطية التي لم ينص عليها القانون إلى تأخير تسجيل هذه الجمعيات، الأمر الذي يعتبر ظاهرة شائعة).

بالرغم من ذلك يتفق الطرفان (أي منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة) على أمرين. أولاً: عدم قدرة هذا القانون على العمل كأداة تضمن نوعية منظمات المجتمع المدني أو جودة عملها. وثانيًا: ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بموضوع الفساد والحوكمة الداخلية السيئة¹² لدى هذه المنظمات. ويرى البعض أنّ الحل قد يكمن - بناءً على الدروس والعبر المستفادة من التجارب في بلدان أخرى - في تعزيز إطار التنظيم الذاتي في هذا القطاع، وهو ما تدعو إليه منظمات المجتمع المدني - وبدعم من الجهات المانحة الدولية - تحت عنوان "مدونة السلوك" (أنظر الإطار أدناه).

مدونة قواعد السلوك للمنظمات غير الحكومية

في عام 2006 وبعد مشاورات واسعة استندت إلى مشاركة واسعة من المجتمع المدني زادت في عددها عن 250 منظمة غير حكومية، عمل مركز تطوير المنظمات غير الحكومية على صياغة "مدونة قواعد السلوك للمنظمات غير الحكومية" والتي حددت القيم الأخلاقية والمبادئ التي يتوقع من المنظمات غير الحكومية الامتثال لها ومن بينها:

- الالتزام بالمواثيق والقوانين.
- الالتزام بأولويات التنمية (وفقاً لأجندة وطنية وبدون أي أنشطة تطبيع مع المحتل).
- المشاركة.
- التشبيك والتنسيق.
- الشفافية.
- المساءلة.
- المساواة والشمولية.
- منع تضارب المصالح.
- التأثير والفاعلية.
- نزاهة المنظمات غير الحكومية.
- حل النزاعات.

بعد الانتهاء من وضع هذه المدونة في عام 2008 قام مركز تطوير المنظمات غير الحكومية بترويجها ونشرها بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية بالتعاون مع الشبكات الرئيسية (وهي اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية، شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والمعهد الوطني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية - غزة) التي قامت معاً بتشكيل "ائتلاف مدونة قواعد السلوك". وتبع تشكيل هذا الائتلاف تفعيل مدونة السلوك من خلال إعداد الأدلة والمبادئ التوجيهية وإطلاق فعاليات أخرى تهدف إلى وضع هذه المدونة موضع التطبيق الفعلي من خلال تبني 3 خطوات رئيسية: (1) التصديق على المدونة وترويجها ونشرها من قبل منظمات غير حكومية. حيث قامت أكثر من 500 منظمة بالتوقيع عليها وتبنيها. كذلك اعتمدت جامعة الدولة العربية هذه المدونة بوصفها نموذجاً للدول العربية. (2) بناء قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال الحوكمة الديمقراطية بهدف دعم هذه المنظمات ومساعدتها في تطبيق المدونة من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب الذي شمل 50 منظمة غير حكومية، إضافة إلى تحضير 24 كتيباً ودليلاً إرشادياً حول كيفية تطبيق المدونة. (3) تطوير آلية إمتثال لضمان التطبيق الفعلي لهذه المدونة من خلال المشاورات مع الأطراف ذات الصلة بشأن التطبيق القسري للمدونة تشمل: التنظيم الذاتي (برامج تدقيق)، المتابعة وتقديم الشهادات من قبل طرف ثالث، واستحداث نظام تصنيف جديد (نظام الحوافز).

المصدر: غسان كسابرة. المساءلة والموثوقية: تعزيز الحوكمة الديمقراطية لدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: مدونة طوعية لقواعد السلوك. مركز تطوير مصادر المنظمات غير الحكومية، تحالف مدونة قواعد السلوك. مدونة قواعد السلوك للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، 2008.

¹² وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة) تعتقد غالبية الشعب الفلسطيني (90%) بوجود الفساد في قطاع المنظمات غير الحكومية.

من الوضع حالياً أنّ طبيعة الروابط السياسية (لا أحكام القانون والتشريع) هي السبب الوحيد وراء استمرار العلاقة بين السلطات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في كل من الضفة والقطاع دون احترام ما ورد في الإطار القانوني القائم الذي ينظم عملية تسجيل المنظمات وإغلاقها بشكل مؤقت أو دائم¹³. كذلك يتم إحداث التغييرات على الإطار القانوني عن طريق إصدار قرارات حكومية - منها على سبيل المثال قرار وزير الداخلية رقم 20 لسنة 2000 في الضفة الغربية والذي يفرض على المنظمات رفع طلب التسجيل إلى الأجهزة الأمنية.

إنّ فرض التسجيل على المنظمات كانت له نتائج أخرى منها: كثرة عدد المنظمات الحاصلة على التسجيل (مع حلول العام 2009 بلغ عدد المنظمات الحاصلة على التسجيل 2100 منظمة في الضفة الغربية وحوالي 890 منظمة في قطاع غزة)، إلى جانب الصعوبة المتزايدة في تحديد وتمييز الأنواع المختلفة من المنظمات القاعدية من المستوى الأول (مثل "مجموعات العون الذاتي"، أو اللجان الشعبية أو المنظمات المجتمعية المحلية) عن منظمات المستوى الثاني. وفي حقيقة الأمر يبدو أنّ الفرق الوحيد بين هذه المنظمات ينحصر في قضية توظيف العاملين فيها إما "بأجر" أو من خلال الاعتماد على "العمل التطوعي" - بالرغم من إشارة بعض الدراسات إلى تحوّل العمل التطوعي تدريجياً إلى عمل مدفوع الأجر. كما يلاحظ ازدياد عدد المنظمات المحلية الصغيرة (التي يديرها أفراد عائلة واحدة) التي تعرّف عن نفسها على أنها منظمة غير حكومية وذلك بهدف الحصول على الدعم المالي من الجهات المانحة.

من جهة أخرى يبدو أنّ تزايد أعداد المنظمات الحاصلة على التسجيل أصبح عاملاً آخر يعيق التأكد من جودة الأنشطة والحوكمة الداخلية للمنظمات ويجعل من إمكانية قيام وزارة الداخلية بهذا الدور أمراً مستحيلاً نظراً لوجود الآلاف من هذه المنظمات التي تختلف كثيراً في صفاتها ومزاياها (حتى لو تمكنت الوزارة نظرياً من القيام بذلك مع عدد صغير من المنظمات).

القوانين الأخرى ذات الصلة

يسري في الضفة الغربية وقطاع غزة عدد من القوانين الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بالتعاونيات والنوادي الرياضية، التي يتم وفقها تسجيل التعاونيات لدى وزارة العمل والنوادي الرياضية لدى وزارة الشباب والرياضة¹⁴. وفي كثير من الحالات هناك الكثير من المنظمات المسجلة لدى هاتين الوزارتين تلعب أدواراً هامة في التنمية المحلية.

قانون التعاونيات

توجد حوالي 600 جمعية تعاونية عاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعمل معظمها في قطاعي الزراعة والإسكان¹⁵. وكان تشكيل هذه الجمعيات حتى العام 2010 يندرج تحت صلاحيات الدائرة العامة للتعاونيات في وزارة العمل استناداً إلى اثنين من الأطر القانونية السارية في أجزاء مختلفة من الأراضي المحتلة. ففي الضفة الغربية يخضع تشكيل التعاونيات لأحكام القانون الأردني بينما يخضع تسجيل مثل هذه الجمعيات في قطاع غزة إلى القانون المصري. لكن في شهر تموز من عام 2010 قام مجلس الوزراء باعتماد قانون جديد تم رفعه لمكتب الرئاسة من أجل المصادقة عليه من قبل الرئيس

¹³ أشارت الكثير من التقارير الإعلامية والعديد من ناشطي المجتمع المدني اللذين تمت مقابلتهم إلى قيام السلطات بإغلاق بعض المنظمات أو التغيير القسري لأعضاء هيئاتها الإدارية بالإضافة إلى مصادمة وتفقيش لمقرات المنظمات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. مثلاً خلال العام 2008 تشير التقارير إلى تعيين 28 لجنة مؤقتة في الضفة الغربية لإدارة المؤسسات بعد الحل القسري لمجالس الإدارة فيها، بينما وصل عدد اللجان المعيّنة في العام 2009 إلى 11 لجنة وبلغ عدد المنظمات التي تم إغلاقها في العام 2008 حوالي 58 منظمة مقارنة بحوالي 22 منظمة أغلقت في العام 2009، وذلك بذريعة الانتماء السياسي لأعضائها أو لأسباب متعلقة بالأمن الوطني. لكن يلاحظ أنّياً من هذه الإغلاقات لم يأت بقرار قضائي لكن جاء تنفيذها بناءً على قرارات صادرة عن "السلطة الفعلية" والأجهزة الأمنية العامة والخاصة التي تستمد شرعيتها من "الحرب على الإرهاب". لكن تكمن المفارقة في أنّ الوضع الحالي المتمثل في التطبيق المحدود للقانون يدفع بالمنظمات - وفي بعض الأحيان نفس المنظمات التي تعرّضت لهذه الإجراءات - إلى اللجوء إلى ممارسات تهدف إلى خفض مستويات الشفافية فيها أو التقليل من نشاطها العلني.

¹⁴ يعتبر برنامج تعزيز الشباب الفلسطيني - رواد أحد الأمثلة على ذلك وهو برنامج تقوم بتنفيذه وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع النوادي الرياضية المحلية وبعض المنظمات غير الحكومية الوطنية، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمركز الأمريكي لتطوير التعليم. يراجعة مراجعة الرابط التالي

(<http://www.ruwwad.org/>).

¹⁵ ILO, Concept note. Support to Palestinian Cooperatives for Employment and Income Creation, 2010.

الفلسطيني، الأمر الذي سيعمل على إنهاء حالة "الازدواجية القانونية" مع دخول هذا القانون حيز التنفيذ في الضفة والقطاع إضافة إلى ضرورة استحداث إدارة جديدة وشبه مستقلة للتعاونيات.

وفقاً للقانون الجديد سيتم نقل هذه الصلاحيات والمهام إلى **الهيئة العامة لتنظيم التعاونيات** لدى الدائرة العامة للتعاونيات في وزارة العمل التي يقوم بإدارتها مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة أعضاء يمثلون الوزارات ذات العلاقة، والحركة التعاونية الفلسطينية، ومنظمات العمال وأصحاب العمل. كذلك يضيف القانون الجديد على الهيئة صلاحية العمل كمركز للخدمات الفنية وتقديم المساعدة الفنية للتعاونيات من أجل تطوير أداء وتحسين الهيكل التنظيمي وأنشطة هذه التعاونيات. ويُعتبر قانون التعاونيات الفلسطيني نموذجاً فريداً يحتذى به في العالم العربي¹⁶.

لكن يبدو على أرض الواقع أن القانون الإسرائيلي هو الإطار القانوني الناظم الأهم لعمل المنظمات الفلسطينية خاصة في القدس الشرقية وفي المنطقتين "ب" و"ج" في الضفة الغربية الواقعتين تحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية (المنطقة "ب" خاضعة إدارياً للسلطة الفلسطينية لكنها خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية. بينما تخضع المنطقة "ج" تماماً للسيطرة الإسرائيلية). وعلى الرغم من عدم وجود قانون إسرائيلي يمنع عمل المجموعات ومنظمات المجتمع المدني غير المسجلة وصدور قرار عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام 2009 اعترفت فيه المحكمة "بحرية تشكيل الجمعيات" بوصفه أحد حقوق الإنسان، لا يزال يتوجب على "الجمعيات" الحصول على تفويض من "مسجل الجمعيات" لدى وزارة القضاء الإسرائيلية.

حسب القانون الإسرائيلي توجد ثلاثة قوانين ناظمة لحرية تشكيل الجمعيات:

- قانون الجمعيات (1980) الذي ينظم عملية تشكيل وعمل المنظمات غير الحكومية، والشركات والجمعيات التعاونية.
- القانون الجنائي خاصة "قانون منع الإرهاب" (1948)، و "قانون تنفيذ الاتفاقية الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة" (1994) و "قانون حظر تمويل الإرهاب" (2005).
- القيود على ممارسة المهن التي تتطلب ممن يمارسونها الحصول على عضوية الاتحادات المهنية مثل "نقابة المحامين".

كذلك ينص قانون الجمعيات الإسرائيلي، شأنه شأن القانون الفلسطيني، على حل الجمعيات بناءً على رغبة أعضائها أو بقرار قضائي بناءً على طلب من النيابة العامة أو من مسجل الجمعيات، فقط في حالة فشل هذه الجمعيات في الامتثال للتحذيرات والمخاطر الخطية الصادرة عن النيابة العامة أو مسجل الجمعيات أو اقتراح الجمعيات لأي من جرائم الجمعيات التي يركز عليها القانون بشكل رئيسي وهما: الاحتيال والمخالفات الإدارية.

في الواقع غالباً ما يتم تبني هذه الإجراءات بهدف الضغط على المنظمات أو إغلاقها بطريقة تعسفية أوبناءً على أسباب أو فرص سياسية أو عسكرية. على سبيل المثال تم إغلاق جمعية "أنصار السجين" بعد إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي عنها منظمة غير قانونية في العام 2006. وفي حالة أخرى إغلاق "مركز نضال لتنمية المجتمع"¹⁷ في شهر حزيران 2009 استناداً إلى قانون منع الإرهاب لعام 1948. بالإجمال قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق 25 منظمة جاءت في سياقات مماثلة من بينها بيت الشرق وغرفة تجارة وصناعة القدس وجمعية الدراسات العربية¹⁸.

¹⁶Huseyin Polat, Cooperatives in the Arab World, ILO, 2010

¹⁷يعمل مركز نضال بشكل رئيسي على تقديم الخدمات التعليمية والتعليم المهني لكن إغلاقه جاء تحت ذريعة الادعاء بعلاقته "بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" والتي تعتبر منظمة إرهابية وفقاً للقانون الإسرائيلي.

¹⁸Civic Coalition for Defending the Palestinians' Rights in Jerusalem cited in Lendman St., *Freedom of Association Restrictions and Discrimination in Israel and Occupied Palestine*, March 2010 (Thepeoplevoice.org).

4. القضايا والمصالح الأساسية للمجتمع المدني الفلسطيني

1.4 منظور عام

للهولة الأولى يبدو المجتمع المدني الفلسطيني قطاعاً واسعاً نابضاً بالحياة ويشتمل على مجموعة من المنظمات الفاعلة والعاملة على نطاق واسع من الأنشطة والخدمات في جميع القطاعات (مثلاً تقوم المنظمات بإدارة ما يزيد عن 90% من الخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة). كما يُعتبر المجتمع المدني هاماً جداً في الحفاظ على الموارد البشرية الفلسطينية الأكثر تأهيلاً وفي إنتاج ونشر والحفاظ على مخزون واسع من المعرفة والمعلومات، بالإضافة إلى قيادة دور أحد الجسور الرئيسية التي تربط الأراضي الفلسطينية المحتلة بالعالم الخارجي.

وبالرغم من كل هذه المزايا يعاني قطاع المجتمع المدني من عدة قضايا ومخاطر تهدد وجوده وتطوره وقدرته على القيام بالأدوار المناطة به. لهذا السبب عملت الدراسة على تحديد وتحليل هذه القضايا المذكورة أدناه من خلال المشاورات مع المصادر المختلفة للمعلومات. ومع ذلك يجدر التنويه إلى أنّ هذه القضايا لا تقتصر في مسبباتها وتأثيرها على منظمات المجتمع المدني فحسب، بل تتعداها إلى التأثير على قطاعات أخرى. لكن هذه القضايا مع عموميتها تستوجب التفكير والدراسة المعمقة من أجل تحليل منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عدم وضوح العلاقة بين السياسة والحاجة إلى إيجاد دور جديد للمجتمع المدني

أسلفنا في الأجزاء السابقة موجز تاريخ تطور المجتمع المدني الفلسطيني وارتباطه الوثيق بتطورات الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على امتداد الحقب الزمنية السابقة التي ساهمت بوضع الملامح الرئيسية للقطاع وأثرت على تطوره. ابتداءً من حقبة الانتداب البريطاني ومروراً بمرحلة الإلحاق السياسي للصفة والقطاع بالأردن ومصر، والصراع العربي الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي، وانتهاءً باتفاقيات السلام وما تلاها من تطورات متنوعة. وبالتالي لا يمكن استثناء العامل السياسي عند تحليل القضايا الهامة للمجتمع المدني ومصالحه لذا يمكن الإستنتاج أنّ **الخطر الأساسي يكمن في "احتلال الديناميكيات السياسية لقطاع المجتمع المدني"**، إن جاز التعبير، وما قد ينتج عن ذلك من فقدان هذه المنظمات لصبغة **المجتمع المدني وطبيعته**.

لكن هذه المنظمات لا تواجه **ضغط الأحزاب والسلطات السياسية** فحسب، والتي يبدو من إجراءاتها عدم إدراكها أو فهمها للطبيعة المستقلة للمجتمع المدني والتوقع من منظماته لعب دور **محدد** في عمليات التحول السياسي وبناء الدولة الجارية في الأراضي المحتلة. فالعديد من الأطراف الأساسية في قطاع المجتمع المدني كانت قد تشكلت في الماضي وكان لها دور واضح وهو دعم الشعب الفلسطيني في ظل عدم وجود دولة فلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من مقاومة الاحتلال وإفراز "حكومة قاعدية أو شعبية" في ظل وضع لم يكن يُسمح فيه بوجود سلطة سياسية فلسطينية¹⁹. وقد قامت العديد من المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية الأعضاء في شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO) بمثل هذا الأدوار على امتداد سنوات عديدة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

¹⁹ قد يعود السبب وراء وجود روابط قوية بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى حقيقة أنّ هذه الروابط بدأت تمثل الاحتمال الوحيد المتاح أمام المنظمات للمشاركة في إدارة العمليات الاقتصادية والاجتماعية المحلية. مع أنّ هذه الروابط أصبحت أكثر ضعفاً بعد عام 1994 نتيجة لأزمة الأحزاب في الفترة بين 1994 - 2005، الأمر الذي ساهم في زيادة استقلالية منظمات المجتمع المدني وفي كثير من الأحيان ظهور قيادات وهويات تكتسبت شرعيتها من القدرات الفنية المتخصصة لا من شرعية التمثيل والعمل المجتمعي. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الوظائف الأصلية التي تشكلت المنظمات للقيام بها وقامت بها فعلاً - أي الحكومة في ظل غياب الحكومة - قد جعلت منها أطرافاً أساسية بالرغم من روابطها مع الأحزاب السياسية، أضفت عليها الطابع والأدوار واللاملاح التي تميّز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية وفقاً للنظريات والأدبيات الاجتماعية التي تعتبر المجتمع المدني أداة للتعبير عن احتياجات وتوقعات الفئات الاجتماعية الناتجة عن التفاعل مع الدولة (التمثيل السياسي) ومع القطاع الخاص (السوق).

نظراً للتطورات المختلفة في المجتمع الفلسطيني ثمة هناك قناعة شبه عامة لدى قطاع منظمات المجتمع المدني بوجود تغيير الأدوار التي يقوم بها هذا القطاع، بالرغم من عدم وضوح الكيفية التي سيجري فيها هذا التغيير والاختلاف بين المنظمات على ماهية الأدوار الجديدة التي ستقوم بها. وكلا الأمرين يعتبران من القضايا المثيرة للنقاش والجدل داخل قطاع المجتمع المدني. (في الواقع توجد أربعة آراء بين المنظمات حول طبيعة الدور الجديد مع ملاحظة عدم تفكير معظم المنظمات بشأن الدور الذي عليها القيام به: بنادي الرأي الأول بضرورة استمرار المنظمات في القيام بدورها السابق الذي لعبته أثناء سنوات الاحتلال بسبب عدم تيقن القطاع من ثبات وضع وقدرات السلطة الفلسطينية. بينما يعتقد الرأي الثاني بضرورة اقتصار هذا القطاع على القيام بدور رقابي فقط. كما يوجد إلى جانب هذين الموقفين رأي ثالث يؤمن بضرورة ربط دور المنظمات بالعمل على إحداث التغيير والتنمية الاجتماعية. وبالمقابل رأي رابع يركز على الحاجة إلى استمرار المنظمات في القيام بتقديم الخدمات).

التركيز الحصري على تقديم الخدمات

على النقيض من الخطر الأول يوجد خطر ثان يتهدد منظمات المجتمع المدني، وهو تخليها عن دورها في حلبة السياسات العامة لصالح الاستمرار في تقديم الخدمات، بالرغم من قيام جهاز الدولة الفلسطينية الناشئة في الأراضي المحتلة بدور أكبر في إدارة الخدمات العامة (وخاصة الصحة والتعليم) أكثر بكثير من كان عليه الحال في السابق. وهذا يعني أن تركيز المنظمات على الدور الخدماتي قد يجعلها عرضة لاثنتين من المخاطر الجديدة المحدقة بها وهما: منافسة السلطات العامة في تقديم الخدمات وبالذات في الحصول على الموارد المالية والوصول إلى "المستفيدين من الخدمات" والذين ينظر إليهم أحياناً لا بوصفهم مواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة بل يتم التعامل معهم بوصفهم "متلقين" لهذه الخدمات أو "أسرى" للجهات التي تقدمها (نظراً للانتشار الكبير لظاهرة المنافسة خاصة بين منظمات المستوى الثاني، يبدو وكأن التنافس يدور على مصادر مالية تمكنت من "الإفلات" من قبضة السلطة العامة. وما تفرزه هذه الأموال من عمليات بناء الإجماع قد لا يصب في صالح السلطة العامة) إضافة إلى الخطر الآخر المتمثل في الهبوط بدور هذه المنظمات إلى هامش تقديم الخدمات لما يسمى بـ "المجموعات الخاصة" أو "المجموعات المهمشة" من الفقراء والمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم. وفي كلا الحالتين يوجد قاسم مشترك واحد بينهما وهو احتمال خسارة هذه المنظمات لقدرتها على التأثير في الواقع الاجتماعي.

غير أن التركيز على المواطنة وعلى تمثيل المواطنين وعرض وجهات نظرهم في عملية بناء الدولة يمكنه تقديم منظور للدور الجديد لهذه المنظمات في مثل هذا السياق الصعب - الأمر الذي يتطلب بدوره أمرين هامين: زيادة مشاركة المنظمات في وضع السياسات العامة (عن طريق تقديم المعلومات والمعرفة للسلطة الوطنية وتوصيل منظور المواطنين للسلطات أثناء هذه العملية لئيم أخذه بعين الاعتبار في السياسات العامة الموضوعية) بالإضافة إلى الرقابة على وظائف السلطات العامة وتقديم الخدمات (وبالتالي رفع مستوى الشفافية والمساءلة لدى السلطات العامة). ويتمثل الأمر الآخر في ضرورة بذل منظمات المجتمع المدني للجهود الهادفة إلى التعاون مع السلطات العامة ليس فقط في تقديم الخدمات بل أيضاً (وبشكل أساسي) في إيجاد فضاء للحوار حول السياسات العامة واستعادة هذا الفضاء والدور الذين دخلا في حالة من الأزمة في السنوات الأخيرة (على الرغم من مشاركة بعض المنظمات في وضع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، لا يزال الحوار بين المجتمع المدني وبين السلطات العامة صعباً بسبب إنعدام الثقة المتبادل بين الطرفين ومحاولة السلطات السياسية السيطرة على أنشطة هذه المنظمات وسياساتها).

الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وحالة الطوارئ

ترتبط بعض المخاطر المحدقة بالمجتمع المدني الفلسطيني بوجود الاحتلال وبالاقتباكات المسلحة التي تقع باستمرار في الضفة الغربية وغزة والقدس والتي تنشأ عنها حالة دائمة من الطوارئ وانعدام الأمن، مما يتطلب مواجهة الاحتياجات الناتجة عنها عن طريق الأنشطة الإغاثية. ونتيجة لهذا الوضع فهناك لدى منظمات المجتمع المدني توجه للعمل على أساس حالة الطوارئ، مما أثقل كاهلها وأدى إلى بروز ظاهرة عامة لدى المنظمات تتجلى في تهميش قضايا أساسية مثل وضع أجندة واضحة لها أو رسم خطط العمل على المدى المتوسط أو البعيد. من جهة أخرى أدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي وحالة الصراع إلى إنتاج مجموعة من الانقسامات داخل المجتمع المدني الفلسطيني نشأ الانقسام الأول والأهم بين المنظمات التي ترى جوهر هويتها في المنظور الوطني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي وبين المنظمات التي تركز جل نشاطها على تقديم الخدمات وتجنب التعامل مباشرة مع "الأنشطة المرتبطة بالصراع" (مثل جمع المعلومات والقيام بحملات التوعية على

المستوى الوطني أو المشاركة في "حملة المقاطعة الإسرائيلية". أما الانقسام الآخر الموجود حاليًا فيدور بين المنظمات التي تتشط في مقاومة الاحتلال وبين المنظمات العاملة على "صنع السلام"، إضافة إلى وجود انقسامات أخرى ترتبط بالخلافات بين التيارات السياسية الفلسطينية (مثل الانقسامات الموجودة بين المنظمات التابعة أو المرتبطة بحركة فتح وبين المنظمات التابعة أو المرتبطة مع الحركات الإسلامية، أو بين المنظمات الإسلامية وبين منظمات التيار الوطني العلماني).

في معظم الأحيان قد يبدو للوهلة الأولى ارتباط هذه الانقسامات داخل المجتمع المدني الفلسطيني بأجندات خارجية (الجهات المانحة أو السلطة الفلسطينية) أكثر من ارتباطها باستراتيجيات قطاعية تركز على تمثيل مصالح واحتياجات المواطنين. لكن يتوجب النظر بعمق وبجدية إلى قضية وضع المنظمات لأجندة مرتكزة إلى المواطنة بوصفها أحد الطرق الرئيسية للخروج من الطريق المسدود الناتج عن استمرار حالة الصراع. كذلك في مستطاع للمجتمع المدني وضع أجندة أو برنامج عمل مبني على صنع السلام بوصفه أحد وسائل التأثير على محتويات أجندة السياسات الحكومية وبناء إجماع شعبي أو "رأي عام" حولها .

إيجاد صوت موحد

على الرغم من المميزات العديدة لقطاع المجتمع المدني الفلسطيني - مثل الخبرة الواسعة والعدد الكبير لمنظمات وتراكم أصول المعرفة والمعلومات لديه والبعد الاقتصادي للأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني - إلا أنه ليس لدى القطاع حتى الآن صوت مشترك أو موحد بين كافة مكوناته. فمن جهة لا يوجد دور واضح للمنابر العامة أو للشبكات أو للاتصالات الرئيسية في المجتمع المدني والتي تقتصر عضويتها على عدد صغير فقط من المنظمات، ومن جهة أخرى يلاحظ قلة اهتمام المنظمات خاصة من المستوى الثاني بالمشاركة في أنشطة منظمات من المستوى الثالث أو الرابع بالرغم من وجود عدد لا بأس به من الشبكات والمنابر في قطاع المجتمع المدني.

قد يعود السبب إلى عدم وجود إحساس بحاجة المنظمات إلى تطوير مثل هذا الصوت الموحد (كما سنرى لاحقًا) إلى وجود عوامل متعددة مثل: التركيز على تقديم الخدمات، والمنافسة على المصادر المالية بين المنظمات، وغياب التأويل السياسي أو القطاعي في التعامل مع القضايا المتعلقة باستدامة هذه المنظمات، إلى جانب غياب النقاش والحوار حول دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني.

ويلاحظ أن لهذه العوامل نفس التأثير على المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرات المنظمات ودرجة الوثوقية والمساءلة فيها (مثل مبادرة "مدونة السلوك") وموضوع المشاركة في الشبكات والتحالفات التي تعتبر بمثابة تدخل في شؤون المنظمات (إلا إذا ارتبطت مباشرة بالحصول على المصادر المالية). لذا يكمن التحدي المائل أمام المنظمات في تجاوز مسألة التأسيس الرسمي للشبكات والمنابر والتركيز بشكل أكبر على تطوير رؤية واستراتيجيات مشتركة بين المنظمات الأعضاء. إضافة إلى تحد آخر يتعلق بقدرة المنظمات على الاندماج وتسهيل مشاركة جميع الأطراف الفاعلة والقطاعات المختلفة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بما فيها المنظمات الدينية التي غالبًا ما تبدو وكأنها جزء من "بيئة منفصلة" عن المجتمع المدني.

الاعتراف بالمجتمع المدني وتمثيل الفئات التي تدافع عن مصالحها

بالإضافة إلى التحديات آفة الذكر تواجه المنظمات تحديًا أكبر عند تحليل منظمات المستوى الأول وعلاقتها مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية الأقدم أو الأكثر امتلاكًا للخبرات والموارد. وبالرغم من حقيقة وجود مجتمع مدني ناشط على مستوى القاعدة (والذي يتخذ شكل المجموعات واللجان غير الرسمية) إلا أنه يلاحظ ظهور توجه بالتخفيف المقصود من درجة ظهور المنظمات القاعدية والاعتراف العام بها كطرف أساسي في مجالات الحوكمة وصنع السياسات (والنقص الواضح في أنشطة البحث ونشر المعلومات من قبل المنظمات والسلطات العامة والهادفة إلى تسهيل الاعتراف بالمجتمع المدني المحلي) والذي تعود جذوره إلى الإطار القانوني القائم واعتبار المنظمات القاعدية جهات مستفيدة فقط من أنشطة المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك يلاحظ ظهور توجه لدى المنظمات القاعدية الحاصلة على التسجيل إلى تبني

الأشكال التنظيمية والأدوار الخدمائية للمنظمات غير الحكومية وفقدان روابطها مع مجتمعاتها المحلية والشرعية من الفئات الاجتماعية التي تعمل على تمثيلها.

يُعتبر ضعف الارتباط بالفئات التمثيلية خطرًا رئيسيًا محددًا بالمجتمع المدني الفلسطيني خاصة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية (والتي تشمل غالبًا على عدد صغير من "الأعضاء" وعدد كبير من "العاملين" و"المستفيدين") ومنظمات المستوى الأول الأصغر حجمًا والأقل تنظيمًا، بسبب توجه هذه المنظمات إلى بناء مرجعيتها بوصفها "جهة مقدمة للخدمات" – وبالتالي خطر وقوعها في مأزق التركيز على المحافظة على "استدامة عملها وخدماتها" كمنظمة منفردة بدلا من استدامة "قطاع المنظمات" العاملة في الدفاع عن حقوق واحتياجات الفئات التي تمثلها. كما يتطلب الاعتراف بالفئات التي تمثلها منظمات المجتمع المدني التخلي عن أسلوب "استهداف الجهات المستفيدة" و"الوصول إلى الخدمات والمستفيدين" واعتماد أسلوب التركيز على المشاركة المجتمعية ودعم الممارسة الفعلية للمواطنة.

الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة

نجم عن توفر (أو عدم توفر) المصادر المالية في السنوات الأخيرة عدد من العمليات والظواهر التي تؤدي إلى بروز الأزمات والنزاعات بين المنظمات، خاصة بين منظمات المستويين الثاني والأول. ومما تعتبر من المؤشرات على هذه العمليات:

- زيادة عدد المنظمات التي لا يوجد لها تمثيل شعبي حقيقي والتي ينقصها الرؤية على المدى المتوسط أو البعيد.
- التنافس على الموارد البشرية المتوفرة.
- زيادة التبعية للجهات المانحة في الحصول على المصادر المالية وفيما يتعلق بوضع برامج العمل والأجندات وتحديد المشاريع والأنشطة.
- زيادة توجه المنظمات للعمل كجهات تنفيذية أو تعاقدية مع المانحين.
- زيادة الفجوة بين المنظمات الرئيسية وبين المنظمات التي تشكلت بشكل أساسي لتنفيذ مشروع محدد.
- توجه المنظمات القاعدية إلى تبني أشكال وخصائص المنظمات غير الحكومية بغرض الحصول على الموارد المتاحة بدون وساطة جهات أو أطراف أخرى.
- توجه المنظمات غير الحكومية إلى اعتبار نفسها في منافسة مع المنظمات الأخرى على الموارد المالية، مما يؤدي إلى نقص التواصل والتعاون بين المنظمات.

أما بالنسبة لكيفية الاستفادة القصوى من الموارد فقد بدأت بالظهور كقضية ملحة خاصة مع حجم التمويل المتوفر – حسب التقديرات المختلفة إلى تشير إلى تراوح حجم الدعم الخارجي لمنظمات المجتمع المدني بين 110 - 210 مليون يورو سنويًا، أي ما يعادل 10% من الدعم الخارجي للضفة الغربية وقطاع غزة²⁰ – والمخاطر المحدقة بشأن الاستخدام غير الفعال لهذه المصادر من قبل المنظمات في ظل غياب برنامج عمل موحد أو إجراءات تمويل متجانسة لدى الجهات المانحة.

الحوكمة الداخلية والمساءلة والشفافية

يرى بعض المحللين أن ازدياد الهجوم على منظمات المجتمع المدني واتهامها بالفساد والممارسات غير الديمقراطية يعود إلى غياب الهيكليات الديمقراطية الداخلية المناسبة (باستثناء الترتيبات الشكلية التي يفرضها القانون) الناجمة عن استمرار تأثير التراكيب الزبائنية التقليدية أو الزبائنية الجديدة (patrimonial and neo-patrimonial structures) على الأجسام والتنظيم الهيكلي داخل المنظمات والقطاع بأكمله. وبالرغم من الانتشار المتزايد لمدونة السلوك يلاحظ تدني مستويات المشاركة والشفافية والمساءلة وتداول السلطة داخل منظمات المجتمع المدني والتي تعتبر الاستثناء لا القاعدة.

²⁰See the debate on external aid to Palestine in DeVoir and Tartir, *Tracking External Donor Funding to Palestinian NGOs in the WB and Gaza*, MAS, 2009.

كما يلعب الوضع السياسي والاقتصادي الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة دوراً كبيراً في بروز تحديات هامة تواجه مبادرات تطوير مستوى الشفافية والمساءلة لدى هذه المنظمات، ورفع قدراتها على نشر المعلومات والمعرفة حول أنشطتها، و"النظام الجديد" المعتمد في المساءلة بهدف تغيير "الرأي العام الشائع" عن هذه المنظمات وتحسين قدراتها على الحشد والمشاركة. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من التبعية والاعتماد شبه الحصري على الدعم الخارجي يعود بالأساس إلى ضعف قدرة المنظمات على حشد وتحريك الموارد المالية والبشرية المتوفرة محلياً.

2.4 القضايا والمصالح الهامة الناشئة في القدس الشرقية وغزة

من بين القضايا الهامة المذكورة أعلاه برزت بعض القضايا العينية في القدس الشرقية وقطاع غزة نورد أهمها.

القدس الشرقية

نتيجة للوضع الخاص للقدس الشرقية يوجد نوعان من التحديات الماثلة أمام منظمات المجتمع المدني والتي تتهدد شرعية وأنشطة هذه القطاع، والناجمة عن تعميق حالة العزل الاجتماعي المفروض على القدس الشرقية، ما يؤدي إلى تزايد الطلب على تقديم الخدمات وأنشطة حماية حقوق الإنسان التي تقدمها هذه المنظمات. وعلى أرض الواقع تتعدد العوامل الرئيسية التي تساهم في ظهور هذه التحديات مثل:

- فصل القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية وما أفرزه ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية وفقدان لمصادر الرزق والأسواق إضافة إلى عدم تمكن المواطنين من الوصول إلى شبكات الأمان والشبكات الاجتماعية.
- معاناة القدس الشرقية من التهميش المضاعف والسياسات التمييزية من قبل السلطات الإسرائيلية من جهة ومن السلطة الفلسطينية من جهة أخرى والتي تعنى سياساتها بشكل رئيسي بباقي مناطق الضفة الغربية²¹.
- ظهور العديد من الظواهر السلبية مثل المخدرات والعنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية لنتيجة للتهميش الاقتصادي والاجتماعي للمدينة.
- إنتشار صورة مثالية وغير حقيقية عن مدينة القدس بين سكان المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب حقيقة عدم تمكن الأجيال الجديدة فيهما من معرفة القدس أو زيارتها على الإطلاق.
- عملية التحول في التركيبة الحضرية والسكانية والتي تتصف بإزدياد الفقر ونقص الخدمات والبنية التحتية الأساسية (ويضمنها التعليم والمياه والنظافة العامة والخدمات الصحية الأولية والمستشفيات وأماكن للأنشطة الترفيهية للشباب والأطفال).
- عدم منح صفة وحقوق المواطنة للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية مما يعرضهم للممارسات التمييزية وإنعدام إحتمال مشاركتهم في صنع السياسات العامة حتى على المستوى المحلي.
- عدم وجود تمثيل للسلطة الفلسطينية في المدينة منذ إغلاق "بيت الشرق" كما لا توجد قيادة متفق عليها في إدارة التجمعات الحضرية.
- تكرار انتهاك السلطات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ومضايقتها للسكان الفلسطينيين.
- الفجوة القائمة بين الفلسطينيين في القدس وبين بلدية القدس والتي تعتبر بنظرهم مؤسسة إسرائيلية غير شرعية.
- الغياب المتواصل للتراث والوجود الثقافي الفلسطيني في المدينة خاصة في المناطق السكنية المأهولة غالباً بالسكان الفلسطينيين.
- خطر طرد المقدسيين نتيجة للنزاع على ملكية الأرض والاحتلال ونقص المساكن الملائمة وصعوبة القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالتنظيم الحضري والبناء والترميم الأمر الذي يؤدي إلى العشوائية في المباني الجديدة.
- عدائية السلطات الإسرائيلية نحو المنظمات الفلسطينية ومنع قيامها بالأنشطة العامة وما نجم عن ذلك من إغلاق لحوالي 24 منظمة من منظمات المجتمع المدني وإجبار 33 منظمة أخرى على نقل مكاتبها إلى رام الله إضافة إلى النقص المتزايد في القدرة هذه المنظمات على دعم السكان الفلسطينيين واللجان المحلية الفلسطينية والمنظمات القاعدية.

²¹ لا تزال القدس خارج السياسات التنموية للسلطة الفلسطينية بالرغم من قيام وحدة القدس في مكتب الرئاسة الفلسطينية عام 2010 بتطوير " خطة التنمية عبر القطاعية للقدس الشرقية"

- حاجة منظمات المجتمع المدني إلى تلبية العديد من الاحتياجات وطلبات السكان الأمر الذي إنعكس في تنوع وتشتت الأنشطة التي تنفذها المنظمات (في ظل غياب القدرات الكافية والملائمة).
- القيود المفروضة على الحركة والتي تؤدي إلى صعوبة الوصول إلى المدينة وفصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية.
- نقص المعلومات المحدثة والموثوقة حول عمليات التغيير الحضري الجارية في القدس.
- نقص الموارد المخصصة من قبل الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات التي تعنى بالسكان الفلسطينيين في المدينة مما ينجم عنه أيضا زيادة النزاعات والمنافسة على التمويل بين هذه المنظمات.
- حقيقة تركيز عمل المنظمات وأنشطتها في مجال التصدي لانتهاكات الحقوق الفردية والتي لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج نوعية على مستوى الحقوق الجماعية أو التعزيز الجماعي للفلسطينيين الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان المواطن العادي ونشطاء المجتمع المدني للحافز على الإستمرار في العمل.

إن احتمال قيام المجتمع المدني بالإستجابة لهذه التحديات بشكل ملائم يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل التالية:

- زيادة الموارد لدعم الحصول على الموارد البشرية وإطلاق فعاليات وأنشطة في مجالي توفير الخدمات وقضايا السياسات العامة خاصة مع التركيز على تطوير آليات وترتيبات للتعاون بين منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.
- مدى احتمال إيجاد الحلول وتنفيذها لإعادة تنظيم مساحة الحوار المتعلق بالسياسات العامة في القدس الشرقية.
- الحفاظ على المنظمات القائمة في القدس الشرقية وتعزيز قدراتها خاصة في مجال الحوكمة الرشيدة، والربط بين العمليات الاجتماعية والسياسات العامة، وحقوق الإنسان، والتخطيط الحضري.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني خاصة في مجال الوصول إلى المعلومات والمعارف، والحصول على الموارد البشرية المؤهلة، وتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي، ووضع الترتيبات الخاصة بتخفيف المنافسة ورفع مستوى التنسيق بين المنظمات، وبناء أنظمة حوكمة أكثر فاعلية.
- إعادة بناء الروابط بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المقدسية وتعزيز العلاقة بين منظمات المستوى الثاني وبين "اللجان الشعبية".
- زيادة "الحماية الدولية" للمنظمات وقدرتها على الرقابة على التحول الحضري والعمليات الاجتماعية والقدرة على حشد تأييد المنظمات العالمية وغير الحكومية الدولية لدعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

قطاع غزة

لا شك أن الحصار المفروض على القطاع والانقسام السياسي بين المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية يؤثران على الحياة اليومية والتنمية في قطاع غزة، والذي تحول إلى منطقة محصورة تعاني من كثافة سكانية عالية (أكثر من 2 مليون نسمة يعيشون في عدد من القرى الصغيرة والمدن التي تشكل معاً تجمعات سكانية كبيرة الحجم ورسمية جزئياً) إضافة إلى قلة مساحة الأراضي المتوفرة لأغراض الزراعة²² ونقص الأنشطة الاقتصادية (بسبب الحظر الإسرائيلي المفروض على دخول البضائع) والاعتماد الكامل على المعونات "الإنسانية" الخارجية، إضافة إلى تردّي الوضع السياسي الداخلي في القطاع وجميعها تؤثر بالطبع على منظمات المجتمع المدني. كذلك تفرز هذه الأوضاع العديد من التغييرات الرئيسية ومنها:

- تقويض قدرات منظمات المجتمع المدني نتيجة لعدة عوامل منها: الانقسام الجغرافي، واستمرار حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وتقلص قدرات هذه المنظمات على الاستجابة لاحتياجات الفئات التي تمثلها أو حتى قدراتها على الاستمرار في القيام بوظائفها. فقد حدث أن أغلقت بعض المنظمات أبوابها وبعض آخر تم إغلاقه أو تهديده من قبل السلطات بالإغلاق ما لم تقم برفع التقارير بشكل دائم عن المجموعات المستهدفة والمستفيدين من الأنشطة. حتى وصل الأمر في بعض الحالات الأخرى إلى التدخل الفعلي للسلطات في مجال عمل المنظمات. كذلك أصبح التنسيق مستحيلا أو أكثر صعوبة بين فروع المنظمات الوطنية العاملة في القطاع وبين مقراتها في رام الله. وترافقت كل هذه التغييرات مع نقص في مستوى الثقة بين المنظمات نفسها، أو بينها وبين السلطة السياسية، أو بين المنظمات وبين الفئات التي تعمل على تمثيلها.

²² تشكل مساحة الأراضي الزراعية حوالي 30-40% من مساحة قطاع غزة لكنها نسبتها تقلصت كثيرا مع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية ونقص المصادر المائية (بسبب الاستهلاك المحلي وضخ المياه إلى التجمعات الإسرائيلية المجاورة) مما أدى إلى نقص المساحة المزروعة وتدنّي إنتاجيتها.

- تجميد المجلس التشريعي ومعظم الفضاء المتوفر لتعدّد النقاش السياسي وما نجم عن ذلك من تقويض لقدرة منظمات المجتمع المدني على إطلاق حوار سياسي فاعل والممارسة الفاعلة للأنشطة المتعلقة بالرقابة الفعلية على السياسات العامة والمساهمة في صنع هذه السياسات. في الوقت الذي تُمنع فيه المنظمات من العمل في مجال النقاش والحوار العام في قطاع غزة واستمرار بعض المنظمات في تنفيذ أنشطة مناصرة خاصة لصالح المجموعات المهمشة، إلا أنّ السلطات تشترط على المنظمات التنسيق المباشر معها قبل القيام بهذه الأنشطة.
- الصعوبات القائمة أمام حركة الأفراد والبضائع تحول دون حصول المنظمات على الموارد البشرية المؤهلة والمواد والأجهزة. بحيث كانت النتيجة زيادة التنافس على الموارد البشرية المؤهلة والتردي المتزايد للبنى التحتية لهذه المنظمات (المقرات والمرافق الخدماتية وغيرها)، والتأخير في وصول أجهزة ومعدات و مواد "الإغاثة الإنسانية" في الوقت المناسب، علاوةً على صعوبة الحصول على فرص لبناء قدرات الموارد البشرية للمنظمات أو التواصل مع الجهات المانحة أو المشاركة في الأحداث الوطنية والدولية، باستثناء الحصول على المعلومات والمعرفة المتوفرة عن طريق الإنترنت والاتصالات الإلكترونية (الأمر الذي يعزز من اعتبار نشر المعرفة والمعلومات على المستوى المحلي والدولي أحد الأدوار الهامة لعمل منظمات المجتمع المدني).
- الاعتماد الكلي على الدعم الخارجي، خاصة من المنظمات الدولية والجهات المانحة (والذي يكتسب أهمية في قطاع غزة أكثر من أهميته في الضفة الغربية بالرغم من الطريقة التي تتم بها إدارة الحصار على غزة) وزيادة الاحتياجات الملحة المحلية نتيجة للإعاقة، الأمر الذي يعني اقتصر عمل المنظمات والدعم الخارجي المقدم للقطاع على أغراض "المساعدة الإنسانية" أو "الإغاثة الطارئة" (إلى درجة أنّ بعض المشاريع والمبادرات التنموية يجري تنفيذها تحت هذا العنوان) وما أفرزه ذلك من أثر كبير على تخطيط المشاريع وتنفيذها بهدف إحداث آثار مباشرة خلال مدة قصيرة.
- أدى الاعتماد على المصادر الخارجية أيضاً إلى زيادة المنافسة على التمويل ونقص التعاون وتبادل المعلومات بين المنظمات، إلى درجة مساعلة المنظمات الكبرى عن علاقاتها الاستراتيجية مع الجهات المانحة ومطالبتها بـ"توجيه" استخدام التمويل الذي تحصل عليه بهدف تطوير المنظمات الأصغر. كذلك قد ينجم عن المنافسة المتزايدة على التمويل خطر زيادة انقسام قطاع المنظمات المجتمع المدني حول قضايا عديدة خاصة الشائعة منها مثل الفصائلية والانتماء السياسي والعائلي بالإضافة إلى الاستقطاب الموجود في كثير من قضايا المجتمع المدني مثل مجال العمل (وطني-محلي) أو النوع (ديني-علماني) أو القيم (تقليدية-حديثة).
- لعب الاعتماد على المصادر الخارجية والأزمة الاقتصادية المحلية دوراً أساسياً في نشر "ثقافة التبعية"، من حيث زيادة توجه منظمات المجتمع المدني إلى انتظار الحصول على العون الخارجي بدلاً من زيادة الاعتماد على مواردها الذاتية وقدرتها على حشد المواطنين والقدرات المحلية، إضافة إلى تجنب الدخول في مواجهات ونزاعات مع السلطات المحلية أو القيام بالمبادرات. وكلا الأمرين يؤديان إلى ظهور ثقافة تؤثر سلباً على تطوّر منظمات المجتمع المدني وعلى عمل المنظمات غير الحكومية، نتيجة رفض المجتمع المحلي أو مقاومة الفئات التي تمثلها هذه المنظمات (والتي تم ذكرها في المقابلات كأحد التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة).
- تحول "استدامة" التدخلات التنموية إلى مجرد كلمة في هذه الأوضاع. ففي الوقت الذي تتوفر فيه لبعض المنظمات القدرات الضرورية للاستمرار في التواجد على المدى الطويل (حوالي 50% من المنظمات المحلية تأسست قبل عشر سنوات أو أكثر) بفضل المساعدات الدولية المتوفرة من الكثير من الجهات المانحة، تتأثر الأنشطة والخدمات (وخاصة تلك القائمة على شكل "برامج" أو خدمات محددة مثل برنامج الصحة النفسية أو برنامج خدمات المياه والصرف الصحي) سلباً بسبب انقطاع أو عدم كفاية التمويل أو المصادر المالية (مثل تحصيل رسوم الخدمات والذي أثبتت التجربة عدم نجاعته بالرغم من انتشاره بين المنظمات المقدمة للخدمات).
- ضعف الخدمات المقدمة من السلطات المحلية واعتمادها في ذلك على الدعم الخارجي المقدم من خلال المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو المنظمات الفلسطينية، الأمر الذي يؤثر بالطبع على الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني - لأنها تنحى إلى استبدال دور السلطات العامة في هذا المجال والابتعاد عن القيام بأدوار تتعلق "بالدعوة" إلى تحسين جودة الخدمات العامة أو احترام حقوق الإنسان فيها. فمع قيام الكثير من المنظمات المحلية بأنشطة الحشد وحملات المناصرة يلاحظ اقتصر المواضيع المطروحة على الدعوة إلى احترام حقوق المجموعات الخاصة (مثل ذوي الاحتياجات الخاصة)، أو الدعوة إلى "إنهاء" الأنشطة السياسية المرتبطة بالخارج (مثل إنهاء الإغلاقات والحصار على غزة أو إنهاء حالة "الانقسام")، أو الدعوة إلى بناء علاقة عادلة بين السلطات المحلية وبين منظمات المجتمع المدني (مثل الدعوة إلى إعادة فتح المنظمات التي تم إغلاقها كما هو الحال مؤخراً مع المطالبة بإعادة فتح فرع "منتدى شارك الشبابي" في غزة).
- يظهر قيام بعض المنظمات (القاعدية وغير الحكومية) بلعب دور هام وهو العامل المحفز على التغيير، وهو دور يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام به في ظل الإغلاق عن طريق: تشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز التغيير الاجتماعي المتعلق بالنوع الاجتماعي والعمر، ودعم الدمج الاجتماعي للمجموعات المهمشة والمحرومة، وتخفيف الآثار الهيكلية بعيدة المدى للإغلاق على الفضاء الاجتماعي، إضافة إلى دعم نشر المعلومات والمعرفة والحصول عليها.

5. نظرة تحليلية إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

الانتشار والتوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

على الرغم من فرض التسجيل على منظمات كافة المواطنين (all citizens organizations) يصعب معرفة العدد والتوزيع الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني نتيجة لاختلاف التقديرات و"الآراء" بشأن هذا العدد والأنشطة الحقيقية التي تقوم بها المنظمات. وفقاً لوزارة الداخلية الفلسطينية بلغ هذا العدد في شهر أيلول من العام 2009 حوالي 2126 منظمة حاصلة على التسجيل (دون التمييز بين المستويات الأربعة)²³. أما بالنسبة لقطاعات العمل المختلفة للمنظمات المسجلة حسب إحصائيات العام 2006²⁴ فكانت كما يلي:

توزيع المنظمات غير الحكومية على القطاعات المختلفة في العام 2006	قطاع العمل/ التدخل	%
التعليم والثقافة	22.1	
الإغاثة والأنشطة الخيرية	18.3	
الشباب والرياضة	13.0	
الأطفال	9.8	
النساء	8.8	
الصحة	7.1	
الزراعة، التنمية الريفية، المياه والبيئة	6.0	
التنمية الاجتماعية ومساعدة الفئات المهمشة	5.8	
الحكومة، حقوق الإنسان والديمقراطية	3.5	
البحث والتعليم العلمي	4.9	

المصدر: تحليل إضافي للبيانات المقدمة من معهد ماس للسياسات الاقتصادية حول "مسح المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، 2007.

يبدو من الجدول أعلاه إنتشار المنظمات غير الحكومية (والمنظمات القاعدية أيضاً على اعتبار أنّ التسجيل لا يقوم بالتمييز بينها) في قطاعات تقديم الخدمات الاجتماعية والذي يشكل نطاق العمل الرئيسي لها. وعلى النقيض من ذلك تعمل نسبة قليلة (4%) في قضايا السياسات العامة، بينما لا تتعدى نسبة المنظمات العاملة على قضايا "معقولة" لإدراجها في السياسات العامة مجتمعة نسبة 20%، تعمل في مجالات السياسة العامة المتعلقة بالمرأة والزراعة والبيئة والحكومة. لكن يجدر بالذكر زيادة العمل مؤخراً وخلال العقد المنصرم على السياسات المتعلقة بالشباب والرياضة والثقافة (خاصة من زاوية مشاركة الشباب في الحكم المحلي والمشاركة المجتمعية والمبادرات الشبابية المتعلقة بالسلام). كذلك من الجدير بالذكر وجود أكثر من 23% من المنظمات تركز نشاطها على الإغاثة وتقديم المساعدة للمجموعات المهمشة (كذوي الإعاقة والمسنين وغيرهم).

تشير الدراسة المسحية لمعهد السياسات الاقتصادية (ماس) حول منظمات المجتمع المدني إلى توزيع هذه المنظمات على المحافظات المختلفة لكن هذه الدراسة لا تفصل بين منظمات المستويين الأول والثاني. لكن يمكن اعتبار نسبة المنظمات التي تتلقى دعماً خارجياً مؤشراً "غير مباشر" على منظمات المستوى الثاني. فوفقاً لهذا المسح يوجد عدد كبير من المنظمات (250 منظمة) في منطقة شمال الضفة الغربية (محافظة جنين ونابلس)، يحصل 24% منها على التمويل الخارجي بينما يبلغ عددها 130 في المنطقة الوسطى للضفة (محافظة رام الله والبيرة) منها 70% تتلقى الدعم من الخارج (وبالتالي ارتفاع عدد منظمات المستوى الثاني فيها بالمقارنة مع المنظمات القاعدية). أما في القدس فتوجد 63 منظمة يحصل منها 23% فقط على الدعم الخارجي (أي غلبة خصائص المنظمات القاعدية في القدس ومنطقة الشمال). وفي جنوب الضفة الغربية يوجد أكثر من 230 منظمة يحصل أقل من نصفها على التمويل الخارجي. بالمقارنة مع الضفة يوجد في قطاع غزة أكثر من 380 منظمة تتمول أكثر من 70% منها من المساعدات الدولية.

²³De Voir J., Tartir A., Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999 – 2008, MAS – NDC, Ramallah, 2009.

²⁴توفرت للباحثين بيانات حديثة أخرى صادرة عن وزارة الداخلية خلال فترة إجراء هذه الدراسة.

يتبين مما سبق تركيز المنظمات الحاصلة على التمويل بشكل رئيسي في رام الله وقطاع غزة بسبب وجود المكاتب الرئيسية للمنظمات الوطنية في رام الله، إضافة إلى وجود عامل آخر وهو استهداف المساعدات الدولية للقطاع خلال السنوات العشر الأخيرة، مع أن موضوع التوزيع الجغرافي للمنظمات لا يقتصر على عامل توفر التمويل الدولي، الأمر الذي يشير إلى وجود مجتمع مدني نابض بالحياة ويعتمد بشكل أقل على "الخطاب العام" حول المجتمع المدني الفلسطيني.

وبالرغم من غياب التمييز بين المستويين الأول والثاني بين منظمات المجتمع المدني من قبل معهد ماس، إلا أن المسح لاحظ وجود تسلسل هرمي بين المنظمات المحلية. فالمنظمات غير الحكومية الكبرى والمهنية العاملة على المستوى الإقليمي والوطني تتركز في وسط الضفة الغربية لأن 29% من المنظمات في هذه المنطقة أفادت بأنها تعمل على المستوى الوطني بينما تنخفض هذه النسبة إلى حوالي 4% في الشمال وحوالي 9% في الجنوب (شاملة للمنظمات المتواجدة في بيت لحم) وإلى نسبة 7.8% في قطاع غزة. كذلك تشير نتائج هذا المسح إلى وجود منظمات قوية عاملة على المستوى الوطني تقوم بدور الراعي للمنظمات الأصغر والمنظمات القاعدية المنتشرة في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة²⁵.

1.5 منظمات المستوى الأول

يوجد عدد كبير من المنظمات القاعدية والشعبية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي يمكن تصنيفها بشكل عام كما يلي:

- المجموعات غير الرسمية المتواجدة في معظم المجتمعات المحلية بغرض حل المشاكل والاستجابة للاحتياجات اليومية فيها (من مدارس ومياه وغير ذلك).
- اللجان الشعبية (المحلية) العاملة على قضايا الأرض والزراعة (لديها في الغالب روابط مع المنظمات غير الحكومية أو تشارك في حملاتها).
- لجان القرى والتجمعات السكانية ولجان "مخيمات اللاجئين" العاملة على تقديم الخدمات وأنشطة الإغاثة بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية والسلطات العامة والمنظمات الدولية (مثل الأونروا واليونيسف التي تعمل على نشر فكرة تشكيل لجان التعليم والتأهيل المبني على العمل المجتمعي).
- المجموعات الشبابية غير الرسمية خاصة في المدارس والجامعات.
- التعاونيات الزراعية وتعاونيات الإسكان.
- النوادي الشباب والرياضة المحلية.
- النوادي النسوية المحلية.
- الجمعيات الخيرية المحلية ذات الطابع الديني.
- المنظمات القاعدية في مخيمات اللاجئين (التي تختلف عن اللجان الشعبية المذكورة أعلاه) والتي تعمل في مجال أنشطة إدرار الدخل²⁶.
- منظمات الإغاثة المحلية التي نشأت بطريقة مستقلة في المجتمعات المحلية لتعزيز الوصول إلى المصادر وتوفير العون والمساندة.

مسيرة "إنهاء حالة الانقسام"

تشهد عدة دول عربية والأراضي الفلسطينية المحتلة نشوء حركات جديدة لا تتمتع بتمثيل الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني "الحاصلة على التسجيل"، بل تعتمد على شبكات غير رسمية وعلى "الشبكات الاجتماعية" على الإنترنت كوسيلة أساسية للتواصل بينها. ضمن هذا الإطار شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة في الخامس عشر من آذار 2011 انطلاق مسيرة تم تنظيمها من خلال صفحة "إنهاء الانقسام" على موقع الفيسبوك من قبل مجموعات شبابية من الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان. وشارك في هذه المبادرة حوالي 15000 شخص.

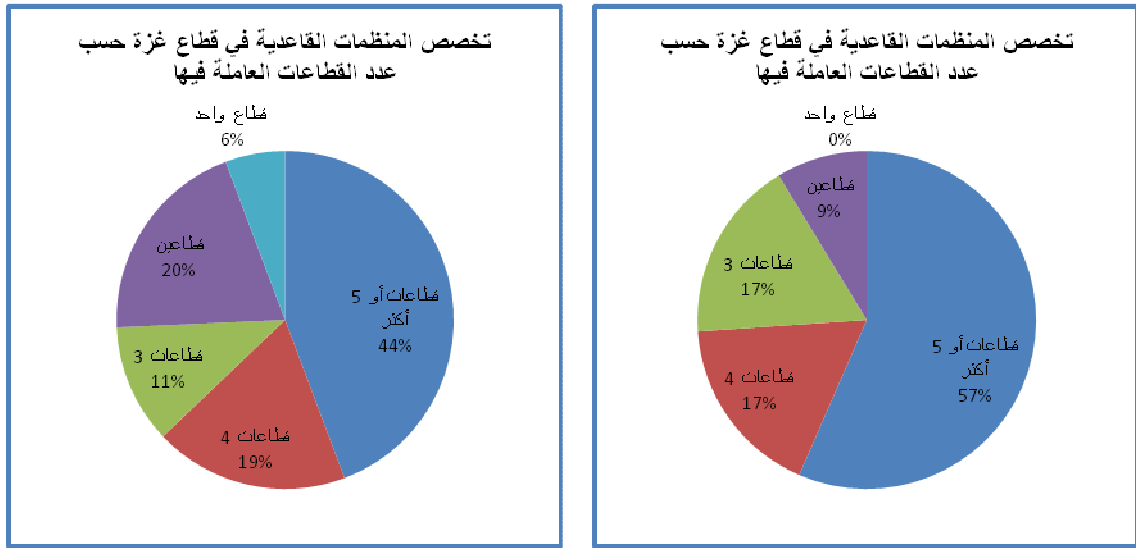
المصدر: Sherwood H., *Guardian.co.uk*, 24 February 2011

²⁵ De Voir J., Tartir A., Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999 – 2008, MAS – NDC, Ramallah, 2009

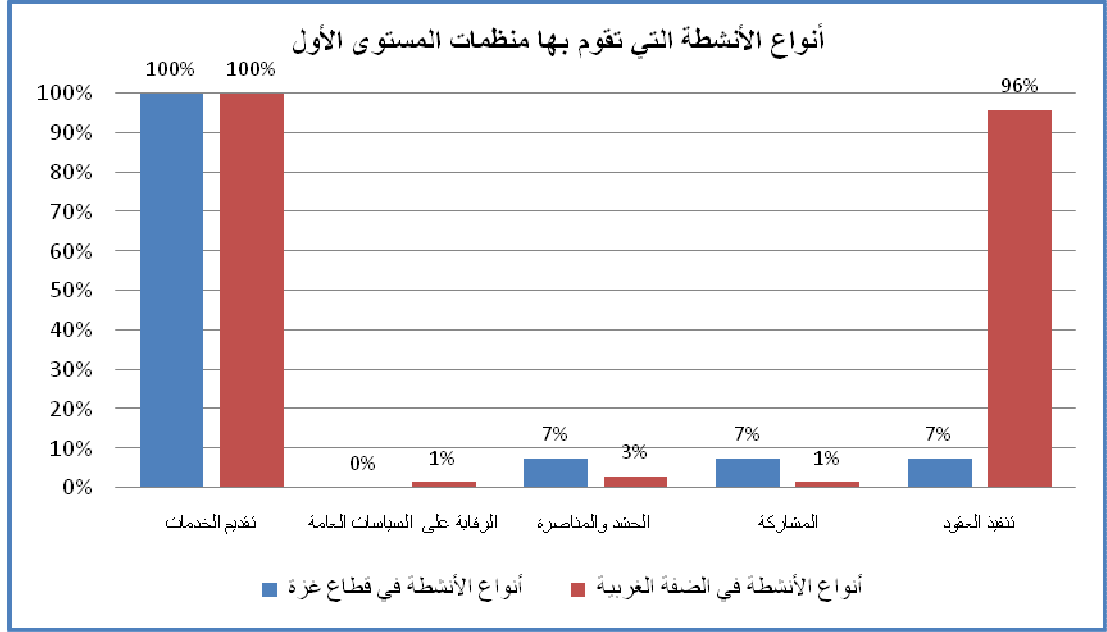
²⁶ تقدم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية بالاشتراك مع 103 من المنظمات القاعدية في مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية.

المهمة الاساسية للمنظمات ودرجة ارتباط الأنشطة بالاحتياجات

بالرغم من "الأسماء المتخصصة" للمنظمات القاعدية (أي ذكر مجال العمل بالتحديد في اسم المنظمة الرسمي الوارد في شهادة التسجيل) إلا أنّ هذه المنظمات تنفذ عدة أنواع من الأنشطة بهدف الاستجابة للاحتياجات والتوجهات المحلية. على سبيل المثال هناك في منطقة الخليل منظمة مسجلة رسمياً للعمل في مجال الشباب والرياضة تعمل أيضاً على تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة مثل: الأنشطة الرياضية (للذكور والإناث)، والأنشطة الثقافية والفنية (مثل الدراما والموسيقى والرقص وغيرها)، وبناء مجموعات نسوية وتطوير أنشطة إدراج الدخل. كذلك تشير نتائج الدراسة وبوضوح ملحوظ إلى غياب التخصص وعدم تخصيص قطاع محدد للأنشطة التي تقوم بتنفيذها المنظمات المختلفة. ففي قطاع غزة لا وجود لأي منظمة متخصصة في قطاع واحد فقط بل تنشط غالبية المنظمات في أكثر من خمسة قطاعات (وهو عدد كبير مقارنة بالضفة الغربية التي يوجد فيها حوالي 43% من المنظمات القاعدية العاملة في خمسة قطاعات أو أكثر) إضافة إلى حوالي 18% عاملة في أربعة قطاعات، إضافة إلى 20% تركز نشاطها في قطاعين مقارنة بنسبة 5% من المنظمات التي تخصص في قطاع واحد فقط.



في الواقع لا تخصص المنظمات القاعدية في الأنشطة بل لديها ميل واضح إلى ممارسة أنواع متعدّدة من الأنشطة وفقاً للرسم البياني التالي والذي يشير بوضوح إلى تفضيل المنظمات للعمل في مجال تقديم الخدمات فقط وأحياناً على "تنفيذ عقود" لصالح غيرها من المنظمات (خاصة في الضفة الغربية). في المقابل يوجد عدد قليل جداً من المنظمات (حوالي 6% في الضفة الغربية ونسبة نقل من 10% في قطاع غزة) التي تعمل على تنفيذ أنشطة متعلقة "بالسياسات العامة" مثل الرقابة على السياسات وأنشطة الدعوة والمناصرة والمشاركة في الحكم المحلي وأجسام الحوكمة الأخرى. كذلك يوضح الرسم البياني اتساع نطاق انتشار مشاركة منظمات قطاع غزة في اللجان الشعبية أكثر بقليل منه لدى منظمات الضفة الغربية.



مجالات الأنشطة الرئيسية للمنظمات القاعدية في قطاع غزة

- تقديم المساعدات الغذائية وأنشطة الإغاثة وتوفير سبل المعيشة للعائلات
- تعزيز قدرات المرأة في إنشاء مشاريع صغيرة من خلال التدريب المهني وإنشاء الوحدات الإنتاجية
- الدعم النفسي والاجتماعي وحل النزاعات
- التعليم الخاص وخدمات التأهيل
- كفالة الأيتام
- أنشطة الأطفال والحضانات وحماية الأمومة والطفولة
- برامج دعم وخدمات رعاية كبار السن
- أنشطة تنمية التعليم والتدريب
- الدفاع عن حقوق المرأة وتقديم المساعدة القانونية لها
- تقديم خدمات حضانة الأطفال
- إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية العضوية ونشر أفضل الممارسات الزراعية.

المصدر: مجموعة بؤرية ضمت عددًا من المنظمات القاعدية في غزة.

ساهمت نقاشات المجموعات البؤرية والاجتماعات التي عقدت مع المنظمات في إلقاء الضوء على أنشطة المنظمات القاعدية من حيث مدى الاحتياج الحقيقي إليها ودرجة ترابطها مع المهام الأساسية للمنظمات. وقد كانت النتائج كما يلي:

- توجد صلات وروابط قوية بين المنظمات القاعدية والمجتمعات المحلية إضافة إلى وجود توجه عام لديها للاستجابة "لاحتياجات المجتمع المحلي" بسبب العلاقة المباشرة مع المجتمع ومشاركة السكان المحليين في عمل هذه المنظمات.
- محدودية الموارد لهذه المنظمات لان التمويل يغطي النفقات الفعلية للمشاريع في ظل غياب موازنة أو دعم بديل للمشاريع يتم تخصيصه لتطوير الأنشطة والحفاظ على استدامتها.
- إن قرار تشكيل الكثير من المنظمات القاعدية لم يأتي من المجتمع المحلي وإنما بناءً على رغبة المنظمات غير الحكومية من المستوى الثاني أو المنظمات غير الحكومية الدولية لحاجتها إلى ذلك في تنفيذ مشروع أو نشاط محدد. لذا غالباً ما ينتهي التواصل بين المنظمات غير الحكومية وبين هذه المنظمات القاعدية مع انتهاء هذا المشروع أو النشاط.
- ينعكس الانقسام السياسي والخلافات الفلسطينية على المنظمات القاعدية بشكل ملحوظ أكثر وتسبب الحساسية بين الناشطين، على ما ينجم عن هذا من توترات إضافية داخل المجتمع المحلي نفسه.

- تعجز المنظمات القاعدية عن الاستجابة للاحتياجات المحلية بالرغم من التوجه الواضح لديها في هذا الصدد بسبب "الارتباط بجداول أعمال الجهات المانحة وأجنداتها" مما يؤدي في الواقع إلى تشابه أنشطة وبرامج غالبية منظمات المجتمع المدني.
- يعتبر تزايد اعتماد المجتمعات المحلية في بعض المناطق على الجهات المانحة أمر آخر أكثر مدعاة للقلق خاصة في مجال تحديد الاحتياجات الخاصة وأولويات هذه المجتمعات.

الملاحح الخاصة بقطاع غزة

- بفضل المشاورات التي أجريت مع المنظمات القاعدية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في غزة تمكنت الدراسة من تحديد بعض القضايا التي تعتبر هامة للغاية على المستوى المحلي وهي:
- تنشط معظم المنظمات القاعدية في الاستجابة لاحتياجات الإغاثة وإعادة الإعمار مقارنة بعدد قليل يعمل في مجال التنمية المحلية، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الخدمات واعتماد المجتمعات المحلية على خدمات الإغاثة والمساعدات الغذائية.
 - غياب الثقة بين المنظمات القاعدية وبين منظمات المجتمع الأخرى وارتباط الحصول على التمويل بالانتماءات السياسية أو العلاقات الشخصية.
 - يوجد تشكك لدى المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية من العمل المباشر مع المنظمات القاعدية المحلية وميل المنظمات الدولية إلى تقديم الخدمات مباشرة للمستفيدين من خلال التعامل مع اللجان المحلية بدلاً من إشراك المنظمات القاعدية في هذه العملية.
 - نتيجة للسماح بتسجيل العديد من المنظمات الجديدة والعمل على أنشطة متشابهة وأحياناً في نفس المنطقة والقطاع، يلاحظ وجود التكرار في أنشطة وموارد المنظمات وزيادة المنافسة بينها إلى جانب عدم وجود أنشطة حقيقية لدى العديد من المنظمات القاعدية.
 - يعتبر غياب فضاء الحوار عائقاً أمام المصالحة وحل النزاعات الناشئة بين المنظمات القاعدية.
 - تواجه المنظمات القاعدية مشاكل في الحصول على التمويل بسبب القيود المفروضة والانقسام السياسي.
 - يعتبر الانقسام السياسي والفصل بين الضفة وغزة عائقاً أمام تكوين الشراكات خاصة مع السلطات الحكومية.
 - أفرز الانقسام السياسي والفصل بين الضفة وغزة صعوبة في عمل المنظمات على تمثيل الفئات الاجتماعية، خاصة إذا تطلب الأمر مثل هذا التمثيل مقابل السلطات العامة.
- المصدر: مجموعة بؤرية مع المنظمات القاعدية في غزة.

المقومات التنظيمية والديناميكيات الداخلية

بشكل عام تلتزم المنظمات القاعدية باحترام المتطلبات المؤسسية الرسمية من حيث وجود جمعيات عامة وهيئات إدارية تعمل وفقاً للنظام الداخلي لكل منظمة (أفادت أربع منظمات فقط من بين المنظمات التي تم استشارتها بأن هيئاتها لا تعمل بشكل صحيح). وبالإضافة إلى الأجسام الرسمية توجد أحياناً لجان غير رسمية أو لجان تنفيذية يتم تشكيلها لغرض تسهيل عمل المنظمات. وعلى الرغم من وجود هذه الأجسام يلاحظ اعتماد المنظمات القاعدية على الهيئة التأسيسية ذاتها (نظراً لقلة عدد الأعضاء المؤسسين وصغر حجم الهيئة العامة حسب نتائج الاستبيان التي أشارت إلى وجود هيئات عامة مؤلفة من 15 عضواً أو أقل لدى معظم منظمات المجتمع المدني). لذلك يمكن الاستنتاج أن تركيز المنظمات على تقديم الخدمات والاعتماد على الموارد الخارجية، إلى جانب قلة عدد الأعضاء والاعتماد على قائد واحد، من أهم العوامل التي تساهم في تغيير طبيعة المنظمات القاعدية وتحولها أكثر فأكثر إلى منظمات غير حكومية مهنية.

من ناحية أخرى تشير نتائج الدراسة إلى امتلاك معظم منظمات المجتمع المدني لمقومات تنظيمية قوية نسبياً مثل "اللجان التنفيذية" العاملة على إدارة العمل ووجود المكاتب والمقرات (بعضها مستأجرة لكن أغلبها ملك لهذه المنظمات)، إضافة إلى التواجد طويل الأمد نسبياً حيث تبين أن حوالي 50% من المنظمات المشاركة في الدراسة في قطاع غزة قد تشكلت قبل عام 2000 مقارنة بحوالي 30% من المنظمات في الضفة الغربية.

وثمة عنصر آخر يجب أخذه بعين الاعتبار أثناء تحليل المقومات التنظيمية، هو وجود ثقافة "تنظيمية" مثالية تتمثل في وجود المرجعيات المثالية المشتركة ومجموعة من الأهداف المحددة، وذلك لدى جميع المنظمات القاعدية المشاركة في الدراسة تقريباً. الأمر الذي يعني قلة عدد المنظمات التي تعاني من نقص في المرجعيات المثالية (أو أنها ليست على استعداد لتحديدها بطريقة واضحة) لم يتجاوز عددها ثمان منظمات من بين جميع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المشاركة في الدراسة. وفي هذا

الصدد يجدر ذكر عنصر آخر متوفر لدى جميع المنظمات القاعدية المشاركة، يتجلى في التعبير العلماني عن مرجعياتها المثالية وبضمنها عدد قليل من المنظمات ذات الطابع الديني التي شاركت في المجموعات البؤرية أكثر من غيرها من الأنشطة الأخرى للدراسة.

أخيراً يُعتبر الاتصال والتواصل مجالاً آخر تظهر فيه وبوضوح المقومات التنظيمية للمنظمات القاعدية. ففي الضفة الغربية بينت نتائج الدراسة امتلاك 20% من المنظمات القاعدية المشاركة لموقع على الإنترنت أو مدونة إلكترونية مقارنة بما يزيد عن 50% من المنظمات القاعدية في قطاع غزة التي لديها موقع على شبكة الإنترنت (مقابل 1% فقط من المنظمات ليس لديها بريد إلكتروني).

المساءلة والشفافية

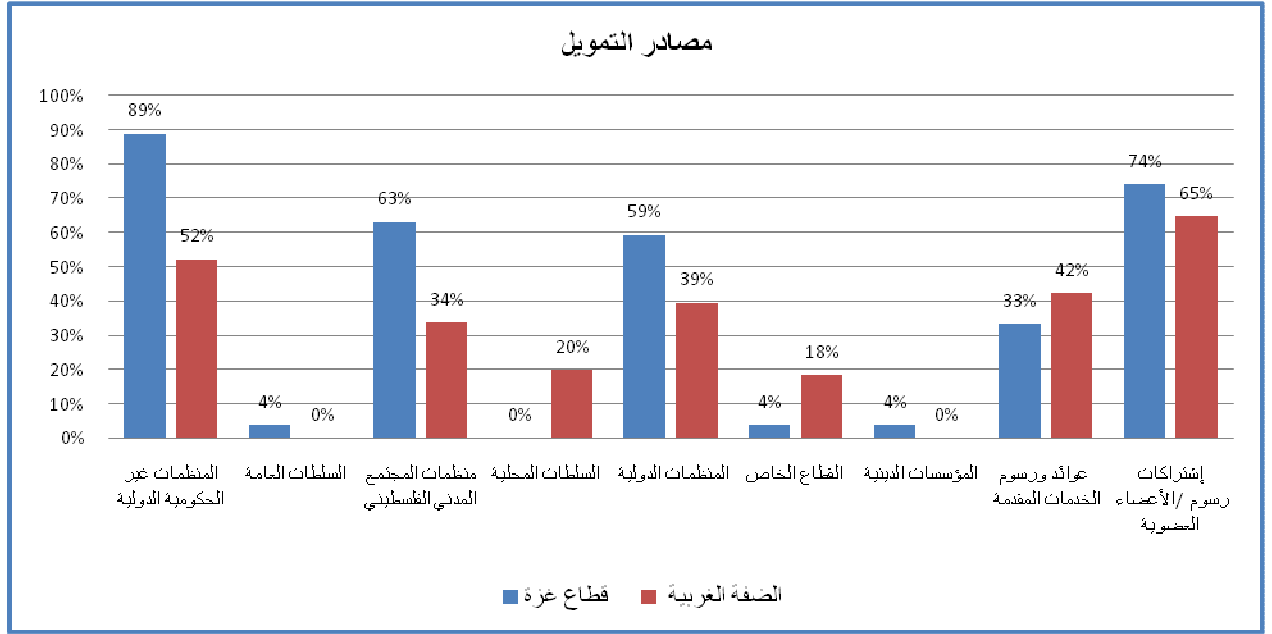
في الوقت الذي تعتقد فيه المنظمات القاعدية عموماً بقدرتها على العمل مع المجتمعات المحلية أكثر من المنظمات الأخرى، عبر بعض الأفراد المشاركين (خاصة من منظمات المستوى الثاني المشاركين في المجموعات البؤرية حول المنظمات القاعدية) عن شكوكهم حول درجة المساءلة والشفافية لدى هذه المنظمات وعن انعدام المساءلة ونقص الشفافية التي تعتبر من سمات المنظمات القاعدية "الراسخة" الراغبة في التحول إلى "منظمة غير حكومية". غير أن المنظمات القاعدية الأصغر لا تعتبر المساءلة والشفافية المشكلة الحقيقية التي تواجهها - على عكس المنظمات التي تشكلت بسبب توفر الدعم أو تتلقى التمويل من المنظمات غير الحكومية الدولية - بل تكمن المشكلة في عمل هذه المنظمات كامتداد للمنظمات الأخرى والاعتماد عليها ماليًا وفقدان استقلاليتها في إدارة الموارد.

التمويل

ثمة سمة مشتركة تظهر في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء، وهي اعتماد المنظمات القاعدية على غيرها من المنظمات - سواء كانت منظمات فلسطينية غير حكومية أو منظمات دولية - من أجل الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة، بالرغم مما يعنيه الاعتماد على الأطراف الخارجية من إضعاف روابط المنظمات مع المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية التي تمثلها. ومن السمات المشتركة الأخرى بين المنطقتين تزايد ظاهرة "الاحترافية" أو "الحرفنة" (التي قد تبدو مرتبطة مع ظاهرة "التطوع المدفوع") وظهور شكل جديد من المنافسة على المستوى المحلي مع "اللجان المحلية" (غير الرسمية). كذلك عبر العديد من الأفراد الذين تمت مقابلتهم عن تشكل المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة بنجاح فكرة العمل مباشرة مع "منظمات المجتمع المدني الحاصلة على التسجيل"، وتفضيل قيامها بتقديم الخدمات بنفسها مباشرة إلى المستفيدين النهائيين (أو العمل من خلال "لجان محلية" ولا سيما في المناطق التي يشتبه فيها بوجود منظمات قاعدية تابعة للأحزاب السياسية الإسلامية، إلا أن هذه اللجان يتم إنشاؤها بشكل مصطنع كأداة لتنفيذ الأنشطة أو الاستفادة منها).

إلى جانب ذلك يؤثر التنافس على الموارد المالية بين المنظمات القاعدية أيضاً على التعاون بينها بناءً على شهادة جميع المجموعات البؤرية، والتي عبرت عن الرأي السائد بأن القضية الرئيسية تكمن في عدم تعاون المنظمات مع بعضها البعض (حتى على مستوى تبادل المعلومات). وقد تبين بنظر سريعة إلى البيانات المالية لمنظمات المجتمع المحلي المشاركة في الدراسة أهمية التمويل الخارجي المتوفر للمنظمات. ففي غزة مثلاً تتلقى حوالي 90% من المنظمات القاعدية في غزة تمويل منظمات غير حكومية دولية بينما يحصل حوالي 60% على تمويل من المنظمات الدولية، مقارنة بالضفة الغربية التي يحصل 50% من منظماتها على تمويل من منظمات غير حكومية مقابل 40% منها يحصل على تمويل من المنظمات الدولية. بالإضافة إلى التمويل المباشر تقوم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أحياناً بإدارة جزء هام من التمويل الموجه للمجتمع المدني من خلال القيام بدور الوسيط بين المنظمات الفلسطينية وبين المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية.

أما مصادر التمويل الذاتية فتأتي إما على شكل الرسوم المفروضة على الحصول على الخدمات (حوالي 40% من المنظمات القاعدية في الضفة الغربية وحوالي 33% من المنظمات في قطاع غزة) إضافة إلى رسوم العضوية والمساهمات المادية من الأعضاء الموجودة لدى غالبية المنظمات القاعدية.

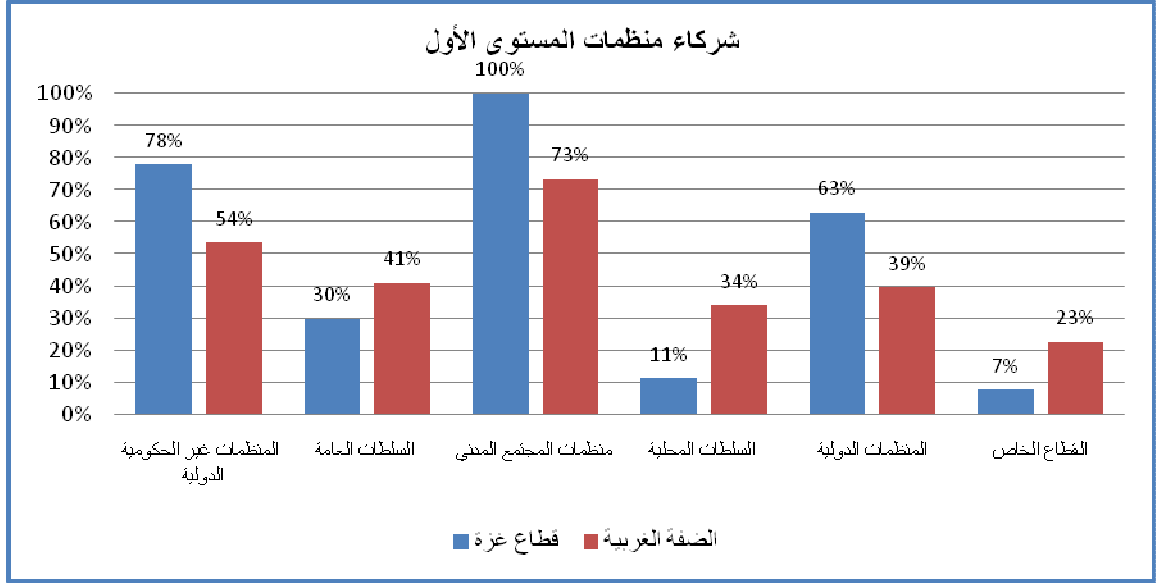


في الواقع لا يُعتبر إفصاح معظم المنظمات عن التمويل الذي تتلقاه من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مؤشراً على استقلالية المنظمات القاعدية بل على العكس، يعتبر مؤشراً على اثنتين من العمليات المحفوفة بالمخاطر وهي: تفضيل المنظمات الدولية وغير الحكومية للوصول مباشرة إلى المستفيدين والقفز عن المنظمات غير الحكومية الوطنية، إضافة إلى حقيقة تزايد قيام المنظمات القاعدية بتغيير "طبيعتها" وتبني أدوار المنظمات غير الحكومية وإحداث فراغ على مستوى القاعدة.

الشراكات

تحافظ المنظمات القاعدية على علاقات شراكة مع العديد من الأطراف في الضفة الغربية وقطاع غزة كما يبين الجدول أدناه، والذي يُستدلّ منه أنّ منظمات المجتمع المدني (وبضمنها المنظمات القاعدية أيضاً) هي الشريك الأساسي. أما المنظمات غير الحكومية الدولية فتشكل الشريك الثاني، وذلك بنسبة تقل بشكل طفيف عن 80% من مجمل المنظمات القاعدية العاملة في غزة، مقارنة بأقل من نسبة 60% من المنظمات القاعدية في الضفة الغربية والتي لها علاقات تعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

كذلك يتبين وجود وضع مماثل بين المنظمات القاعدية والمنظمات الدولية في غزة. فبينما تشكل السلطات الحكومية الشريك الأول للمنظمات في غزة حيث يوجد علاقات شراكة بينها وبين 30% من المنظمات القاعدية، ترتفع النسبة إلى 40% في الضفة الغربية بالإضافة إلى تلك التي تشمل السلطات المحلية أي ما يعادل 30% من المنظمات القاعدية.



أظهرت نتائج تحليل الاستبيان بروز توجه للمنظمات القاعدية للمشاركة في الشبكات والتحالفات. فمن بين منظمات قطاع غزة التي شاركت في الاستبيان لا يزيد عدد المنظمات التي لا تشارك في أية شبكة عن 15% من المنظمات القاعدية، والتي يشارك معظمها في شبكات محلية وقطاعية (مثل شبكة التأهيل المبني على المجتمع، شبكة حماية الأطفال، شبكة التنمية التعاونية، أو شبكات المنظمات القاعدية المحلية) إضافة إلى الشبكات ذات العلاقة بمصادر التمويل (مثل شبكات المنظمات غير الحكومية الدولية، برنامج الشراكة الأوروبية-المتوسطة، وشبكة المعاقين الدولية وغيرها). كما تنتمي بعض هذه المنظمات إلى اتحادات وطنية للمنظمات القاعدية (مثل اتحاد المزارعين واتحاد المراكز الثقافية)

أظهرت تحليل نتائج الدراسة وجود تناقض بين المشاركة في هذه الشبكات وبين توجه المنظمات القاعدية لتركيز نشاطها في مجال تقديم الخدمات. في الواقع توجد أكثر من طريقة تتبعها المنظمات في تنفيذ مبادرات الدعوة والمناصرة أو للضغط على السلطات الحكومية وغيرها من الأطراف، حيث يتم استخدام الشبكات والائتلافات من قبل المنظمات القاعدية كمدخل للوصول إلى مصادر التمويل الأمر الذي يفسر مشاركة المنظمات المحلية والصغيرة في الشبكات الدولية أيضاً.

لكن يوجد عامل ثان هام جداً في التأثير على تشغيل الشبكات والمشاركة فيها وهو الحواجز الإسرائيلية والعوائق التي تضعها السلطات الإسرائيلية أمام حركة الفلسطينيين (مثل الحواجز، جدار الفصل، الحصار، الاجتياحات والأعمال العسكرية وغيرها) والتي ساهمت في تطوير إجراءات يومية تشكلت بناءً على عدم القدرة على التنقل، إضافة إلى نقص الثقة بين اللاعبين الأساسيين والميل إلى اعتبار القرب الجغرافي والعلاقات مع الآخرين على أنها المؤشر الرئيسي على موثوقية الشبكات والتعاون عن بعد.

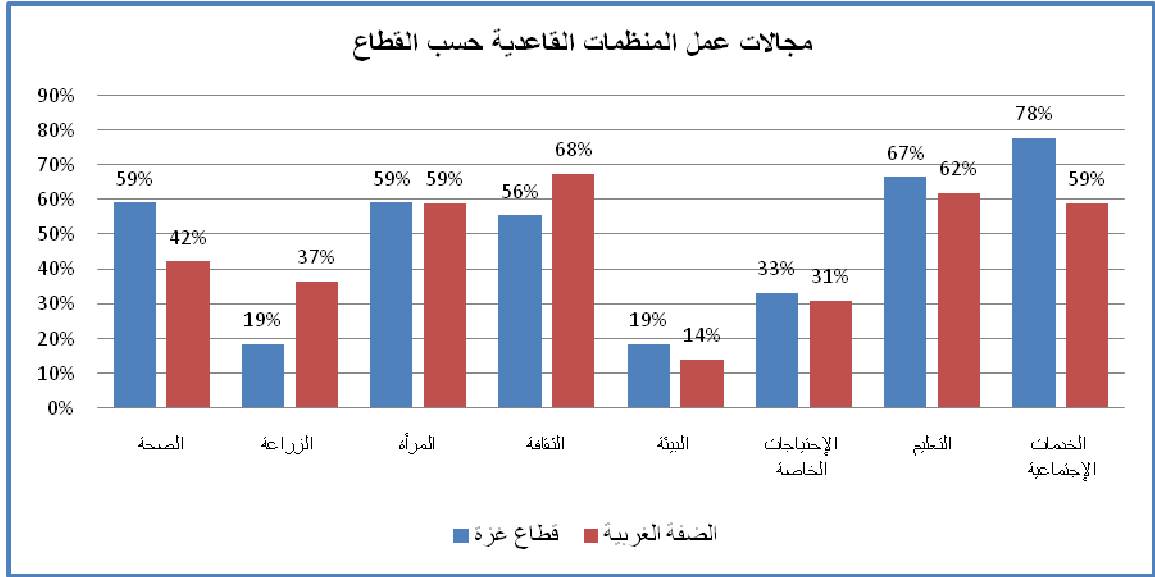
الخصوصيات القطاعية

كما ذكرنا سابقاً، تعمل معظم المنظمات، أو لديها الرغبة في العمل، في العديد من القطاعات، ومع ذلك يبدو أن أنشطة معظم المنظمات القاعدية قوية في القطاعات التالية:

- قضايا المرأة والطفل
- التعليم والصحة
- الشباب والرياضة والثقافة
- الزراعة والتنمية الريفية²⁷
- مساندة المجموعات المهمشة (ذوي الإعاقة والمسنين والمشردين)

يوضح الجدول التالي مدى انخراط المنظمات القاعدية التي شملها البحث في القطاعات المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة:

²⁷ Also due to the presence of local cooperatives among CBOs



كما هو متوقع، كثيراً ما تقدّم المنظمات القاعدية التي تعنى بالمرأة خدمات للأطفال أما المنظمات التي تعنى بالتعليم فتقدم أيضاً خدمات متعلقة بالشباب.

الاحتياجات الناشئة

يمكن تحديد الاحتياجات الناشئة للمنظمات القاعدية مع الأخذ بعين الاعتبار تحليل المنظمات أنفسها ووجه نظرها فيما يتعلق بنقاط الضعف والقوة والمزايا والعقبات والتحديات. لكن يتوجب عند التحليل العام للمنظمات تأويل هذه العناصر مع الأخذ بعين الاعتبار السياق والعناصر الناشئة "الحقيقية".

نقاط القوة والضعف لدى المنظمات القاعدية			
نقاط القوة	نقاط الضعف	المزايا	العقبات
الخبرة	نقص التمويل الدائم والاعتماد على التمويل الخارجي	وجود علاقة بين الأنشطة والاحتياجات المجتمعية	الاحتلال الإسرائيلي والحد من حرية الحركة
الارتباط مع المجتمعات المحلي	نقص أو عدم ملاءمة البنية التحتية (المكاتب، والأجهزة الخ)	القرب من المستفيدين	التوجهات السياسية للتمويل
الحوكمة الداخلية والقيادة	تذبذب درجة الالتزام من الأعضاء بتنفيذ المشاريع	توفر المصادر العينية لدعم المنظمات القاعدية لدى السلطات المحلية القريبة منها	نقص الدعم من السلطات العامة والمنافسة معها
علاقات قوية مع السلطات المحلية ومستوى جيد من التعاون	محدودية وعدم كفاية الموارد التي تسيطر عليها السلطات المحلية		الانقسام السياسي والتشتت الداخلي
التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية	عدم توفر القدرات الملائمة لدى المتطوعين		محدودية العلاقات والصلات مع الجهات المانحة

الإغلاق الإسرائيلي	ارتباط الأنشطة بالاحتياجات المجتمعية	نقص الدعم الدائم والاعتماد على الدعم الخارجي	الحوكمة الداخلية والقيادة	قطاع غزة
عدم الوضوح السياسي		نقص الطاقم الدائم	الخبرة	
الصراعات السياسية وإغلاق المنظمات		عدم ملائمة البنية التحتية والأجهزة	الصلات مع المجتمع على المستوى المحلي	
الاهتمام الضئيل بالمنظمات الأصغر		نقص القدرات المهنية	التعاون والتشبيك مع المنظمات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية	
موافقة المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في التنفيذ المباشر		الاعتماد على الأطراف الخارجية (المانحين ومستخدمي الخدمات)	المرونة	

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود تشابه كبير بين المناطق الجغرافية في طبيعة العناصر الإيجابية والسلبية، والتي تعكس بطريقة ما الصعوبات التي تواجهها هذه المنظمات بوصفها "جهات منفذة للمشاريع" بدلا من كونها منظمات مجتمع مدني. أما الاختلافات الرئيسية فتبرز على شكل الاهتمام الكبير الذي تعطيه المنظمات في كل منطقة للوضع السياسي (بشقيه: الانقسام السياسي الفلسطيني والإغلاق الإسرائيلي للقطاع)، إضافة إلى طبيعة علاقة المنظمات في كل منطقة مع المنظمات غير الحكومية الدولية والتي تعتبر من وجهة نظر المنظمات القاعدية شريكا هاما ومنافسا لها ومصدرا للتبعية والاعتماد على الأطراف الخارجية.

عند الأخذ بعين الاعتبار كل ما ذكر أعلاه، يبدو أن العمل تعزيز وجود المنظمات القاعدية بوصفها "منظمات مجتمع مدني" وتجنب تحولها إلى منظمات غير حكومية يشكلان أهم الاحتياجات الأساسية للمنظمات القاعدية، لأن مثل هذا التحول قد ينشأ عنه بعض المخاطر مثل:

- إضعاف متزايد لإمكانية قيام المجتمعات المحلية بإيصال أصواتها إلى الأطراف الخارجية (مثل السلطات العامة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وغيرها) وبالتالي اتساع الفجوة بين المواطنين وبين "مقدمي الخدمات".
- زيادة تبعية المجتمعات المحلية للأطراف ومصدر التمويل الخارجية بسبب نقص المصادر المتاحة على مستوى القاعدة و"نقل" هذه المنظمات من المستوى الأول إلى مستويات أعلى.
- نقص في قدرة الاستيعاب المحلية من خلال التخلص من الأطراف المحلية التي يمكن بفضل ارتباطها مع المجتمع المحلي لعب دور الوسيط بين المجتمعات وبين الأطراف الخارجية - مثل السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية - عندما يكون لتدخلها المباشر أثر سلبي مثل خلق النزاعات وتعزيز العلاقات الشبيهة بالزبائنية.
- زيادة المنافسة على الموارد والتمويل خاصة في ظل تنامي عدد المنظمات الحكومية الباحثة عن المصادر الضرورية للحفاظ على "استدامة المنظمات" بدلا من التركيز على إحداث التأثير في المجتمعات التي تعمل فيها.
- تدني نوعية أو جودة المشاريع ومبادرات التنمية المحلية بسبب افتقار المنظمات (المحلية) الجديدة إلى الخبرات والقدرات المهنية التي تمتلكها المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً أو الأكثر خبرة، وبسبب عدم تمكن المنظمات القاعدية من الحصول على هذه الخبرات التي لا تتوفر أصلا في المناطق المحلية.
- تزايد الصراعات والنزاعات بين منظمات المجتمع المدني نتيجة لعدم اعتراف هذه المنظمات ببعضها البعض بسبب صعوبة اعتراف المنظمات غير الحكومية الجديدة بمشروعية المنظمات (الوطنية) الأكبر في التدخل على المستوى المحلي، وعدم تقبل المنظمات الأقدم أو الأكبر لفكرة التعامل مع المنظمات الجديدة كنظير مساو لها بسبب افتقارها للقدرات والمصادر المتوفرة للمنظمات الجديدة (أو حتى زيف مثل هذه العلاقة الناشئة نظراً لتحيز المنظمات الأقدم أو الأكبر).

وبناءً على ما سبق، يبيّن الجدول التالي التدخلات التي يمكن القيام بها لتعزيز قدرات المنظمات القاعدية من خلال التركيز على احتياجات بناء القدرات التالية:

احتياجات بناء القدرات الخاصة بمنظمات المستوى الأول		
قطاع غزة	الضفة الغربية	
تحليل الاحتياجات	تحليل الاحتياجات	القدرات الفردية
إدارة المشاريع	إدارة المشاريع	
تحليل السياسات والرقابة عليها	تحليل السياسات والرقابة عليها	
بناء طابع تطوعي معترف به	بناء طابع تطوعي معترف به	
تحديد وتعزيز الهوية المؤسسية	تحديد وتعزيز الهوية المؤسسية	القدرات المؤسسية
إدارة العلاقات والتفاوض مع السلطات المحلية	إدارة العلاقات والتفاوض مع السلطات المحلية	
إدارة وحشد الموارد المحلية	إدارة وحشد الموارد المحلية	
الرقابة على الخدمات والعمليات الجارية في المجتمعات المحلية	الرقابة على الخدمات والعمليات الجارية في المجتمعات المحلية	
الاعتراف بالمنظمات القاعدية المحلية كطرف أساسي وليس مجرد جهات منفذة للمشاريع أو جهات مستفيدة منها	الاعتراف بالمنظمات القاعدية المحلية كطرف أساسي وليس مجرد جهات منفذة للمشاريع أو جهات مستفيدة منها	الاحتياجات المرتبطة بالسياق / البيئة المؤسسية
بناء فضاء محلي للحوار وتسهيل التفاعل بين المنظمات القاعدية وبين شبكات منظمات المجتمع المدني/ والمنظمات غير الحكومية الدولية السلطة الفلسطينية	تعزيز وإعادة بناء علاقات المنظمات القاعدية مع المجتمعات المحلية	
دعم الاعتراف بالمنظمات القاعدية على المستوى المحلي من قبل السلطات المحلية دون المرور بعملية التسجيل	دعم الاعتراف بالمنظمات القاعدية على المستوى المحلي من قبل السلطات المحلية دون المرور بعملية التسجيل	
بناء فضاء للحوار حول السياسات التنموية على مستوى المجتمع المحلي / على المستوى المحلي من خلال إشراك المنظمات القاعدية والسلطات المحلية	بناء فضاء للحوار حول السياسات التنموية على مستوى المجتمع المحلي / على المستوى المحلي من خلال إشراك المنظمات القاعدية والسلطات المحلية	

مع ذلك تجدر الإشارة إلى أنّ القدس الشرقية تمثل حالة خاصة حيث تنشأ فيها احتياجات بناء القدرات التالية:

احتياجات بناء القدرات الخاصة بمنظمات المستوى الأول		
القدس الشرقية		
تحديد الاحتياجات	القدرات الفردية	
تخطيط وإدارة المشاريع		
تحليل السياسات والرقابة عليها		
الحصول على التمويل		
اللغة العبرية	القدرات المؤسسية	
تحديد وتعزيز الهوية المؤسسية للمنظمة		
التفاوض على بناء الشراكات وإدارتها		
حشد وإدارة الموارد المحلية		
الرقابة على الخدمات والعمليات الجارية في المجتمعات المحلية	الاحتياجات	
المناصرة والحملات		
تعزيز وإعادة بناء علاقات المنظمات القاعدية مع المجتمعات المحلية		

تشكيل مظلة قانونية لتسهيل وتنسيق القضايا القانونية التي تسمح للمنظمات القاعدية بالعمل بشكل رسمي وقانوني	المرتبطة بالسياق/ البيئة المؤسسية
مستوى عال من المعلومات حول تحليل السياسات والخدمات ونشرها بين الناشطين والمنظمات القاعدية	

2.5 منظمات المستوى الثاني

يوجد إجماع لدى العديد من التصنيفات المطبقة على المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة²⁸ بضرورة التمييز بين ثلاثة أنواع من المنظمات وهي "المنظمات غير الحكومية" بما فيها منظمات المواطنين، والمنظمات المهنية والاتحادات النقابية (مثل نقابات العمال والنقابات المهنية المتخصصة والغرف التجارية وغيرها)، والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. لكن ينحصر النقاش في هذا القسم من التقرير على مجموعة من منظمات المواطنين، بما فيها المنظمات التي تتميز بما يلي: الديمومة والاستمرارية، ووجود صفة رسمية لها (أي التسجيل)، واحتوائها على هيكل تنظيمي ووجود مجموعة من المستفيدين (من غير الأعضاء وأكبر منهم عددًا).

من الممكن إذا، ضمن هذه المعايير الملموسة، تحديد أطياف المنظمات التي تنتمي إلى المستوى الثاني بالمنظمات التالية:

- المنظمات الخيرية ومنظمات الرعاية الاجتماعية (وهي المجموعات التي تتشكل وتعمل خارج نطاق مجموعات "المساعدة الذاتية" أو لجان الزكاة).
- الجمعيات المقدمة للخدمات والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع المهني المتخصص، مثل تلك المنظمات التي تركز في عملها على توفير الرعاية الصحية ورعاية الأطفال والتعليم، وما إلى ذلك من خدمات.
- المنظمات التنموية غير الحكومية والمنظمات البحثية، والتي تختلف عن سابقتها لكونها تعمل ضمن أطر "تنموية" أكثر وضوحًا، وغالبًا ما تشتمل على مجموعة المنظمات التي ليس لها روابط على مستوى القاعدة (ولكنها ترتبط أحيانًا بالجامعات).
- جمعيات حقوق الإنسان والديمقراطية.
- المنظمات التي تعنى بقضايا خاصة أو فئات محددة، خاصة تلك التي تركز على قضايا وحقوق فئات الشباب أو النساء أو الأطفال أو المعتقلين، أو تعنى بقضايا مصادرة الأراضي والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- المنظمات الثقافية (التي تعنى بالموسيقى والمسرح والمحاضرات والسينما والشعر والمدارس الفنية والمعارض، وغيرها).

يتبين عند دراسة هذه الأنواع من المنظمات ومقارنتها بنتائج مسح معهد ماس²⁹ لعام 2007 أن تقدير حجمها الحقيقي يتراوح من 50% إلى 60% مما مجموعه 1500 منظمة حاصلة على التسجيل والتي تشكل النوادي الشبابية والرياضية منها حوالي 19.2%. بينما تشكل الجمعيات النسبة الكبرى والتي تقدر بـ 52% بالرغم من قلة عدد هذه المنظمات التي يمكن تصنيفها كمنظمات من المستوى الثاني.

المهام الرئيسية للمنظمات وارتباط الأنشطة بالاحتياجات المجتمعية

تنشط منظمات المستوى الثاني في كافة القطاعات في الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداءً من البحث العملي والتكنولوجي والتعليم (مع التركيز على التعليم الخاص أو التعليم العالي بمراحله المختلفة)، مرورًا بقطاعات الصحة والزراعة والبيئة والمياه وحقوق الإنسان والديمقراطية والنوع الاجتماعي والقضايا المتعلقة بالشباب، وإنهاءً بقطاع صنع السلام وغيرها.

- قطاع الزراعة: يشتمل هذا القطاع على عدد صغير من المنظمات (مثل لجان الإغاثة الزراعية التي تقدم خدمات البحث والإرشاد الزراعي، أو اتحاد المزارعين الفلسطينيين، واتحاد لجان العمل الزراعي واتحاد لجان الإغاثة الزراعية، والتي تضم عدد كبيرًا من اللجان والتعاونيات المحلية) بالإضافة إلى ظهور جمعيات جديدة صغيرة في

²⁸Source: "Civil Society in Palestine, a Literature Review" by Dr. Jamil Hilal.

²⁹MAS, Mapping of Non Governmental Organizations in the West Bank and Gaza Strip, Ramallah, 2007

السنوات الأخيرة تركز في عملها على الزراعة العضوية أو على محصول معين إلى جانب عدد من "المنظمات التنموية" أخرى (مثل مركز معاً الذي يعمل أيضاً في هذا القطاع من خلال تعزيز تبني أساليب زراعية مبتكرة - مثل برك الأسماك- ضمن خدمات الإغاثة التي يقدمها المركز).

● **قطاع رعاية وتنمية وحماية الأطفال:** ويشمل المنظمات العاملة في مجال التعليم (مثل منتدى العلماء الصغار) والمنظمات التي تعنى بالأمن والطفل (مثل جمعية إرشاد الأم ورعاية الطفل) والمنظمات العاملة مع "ذوي الاحتياجات الخاصة" (مثل الجمعية العربية لرعاية الأيتام أو جمعية العناية بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) إلى جانب المنظمات العاملة على حماية حقوق الأطفال (مثل المنظمة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين).

● **قطاع الثقافة:** ويشتمل على عدد من المنظمات التي تعمل على نشر وتعزيز الثقافة مع التركيز بشكل خاص على الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية وعلى نشر ثقافة السلام والحوار الثقافي التي وجدت فيها بعض المنظمات فضاءً لها مثل مركز خليل السكاكيني وجمعية صابرين).

● **قطاع التعليم:** ويشتمل على المنظمات التي تقدم خدمات تعليمية مباشرة (مثل جامعة القدس المفتوحة) أو المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً والتي تقوم بإدارة بعض المدارس والدورات التدريبية مع التركيز بشكل خاص على "التعليم المجتمعي" إلى جانب المنظمات المختصة بتشجيع الإبداع وتحسين جودة التعليم الحكومي (مثل مركز إبداع المعلم أو مركز المورد لتطور المعلم).

● **قطاع الصحة:** ويشتمل على منظمات عملت لسنوات عديدة على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للمواطنين الفلسطينيين، وبدأت في الأعوام الأخيرة بالتوجه إلى التخصص في خدماتها في مناطق نائية أو لمجموعات محددة (مثل لجان العمل الصحي واتحاد لجان الرعاية الصحية أو المنظمات الأكثر تخصصاً مثل "برنامج غزة للصحة النفسية" والعديد من منظمات تأهيل المعاقين " والتأهيل المبني على العمل المجتمعي").

● **قطاع المساعدات والتنمية الاجتماعية:** والذي تتخرط المنظمات العاملة فيه في مجال تقديم المساعدة للمجموعات المهمشة وتخفيف آثار المشاكل الاجتماعية الناشئة (مثل جمعية العطاء للمسنين، وجمعية تنظيم وتخطيط الأسرة، ومركز الإرشاد الفلسطيني، ومركز القدس للخدمات الاجتماعية ومركز معاً).

● **قطاع حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة:** ويتضمن عدداً كبيراً من المنظمات العاملة في مجال المساعدة القانونية (مثل مؤسسة الضمير ومركز القدس للمساعدة القانونية ومؤسسة الحق وغيرها) إلى جانب المنظمات العاملة في قطاع الدعوة والمناصرة (مثل مؤسسة الحق ومركز حريات ومؤسسة مفتاح وغيرها) والمبادرات البحثية والتدريبية (مثل مؤسسة مواطن ومؤسسة بديل، ومركز مساواة وغيرها).

● **قطاع البيئة:** ويشتمل بشكل رئيسي على المراكز البحثية، مثل معهد أريج ومركز أبحاث الأرض أو مجموعة الهيدرولوجيين) وغالباً ما تتعاون هذه المنظمات مع المنظمات العاملة في قطاع الزراعة.

● **قطاع المرأة:** ويشتمل على عدد كبير من المنظمات التي تتراوح بين المنظمات النسوية أو (Feminist) وبين المنظمات الإسلامية للمرأة. وتعمل هذه المنظمات بشكل عام على أنواع معينة من الأنشطة مثل: الدعوة على تعزيز حقوق المرأة، وتعليم وتمكين النساء والمنظمات التي تعنى بالمرأة، وتوفير الحماية والمساعدات والإستشارات القانونية للمرأة.

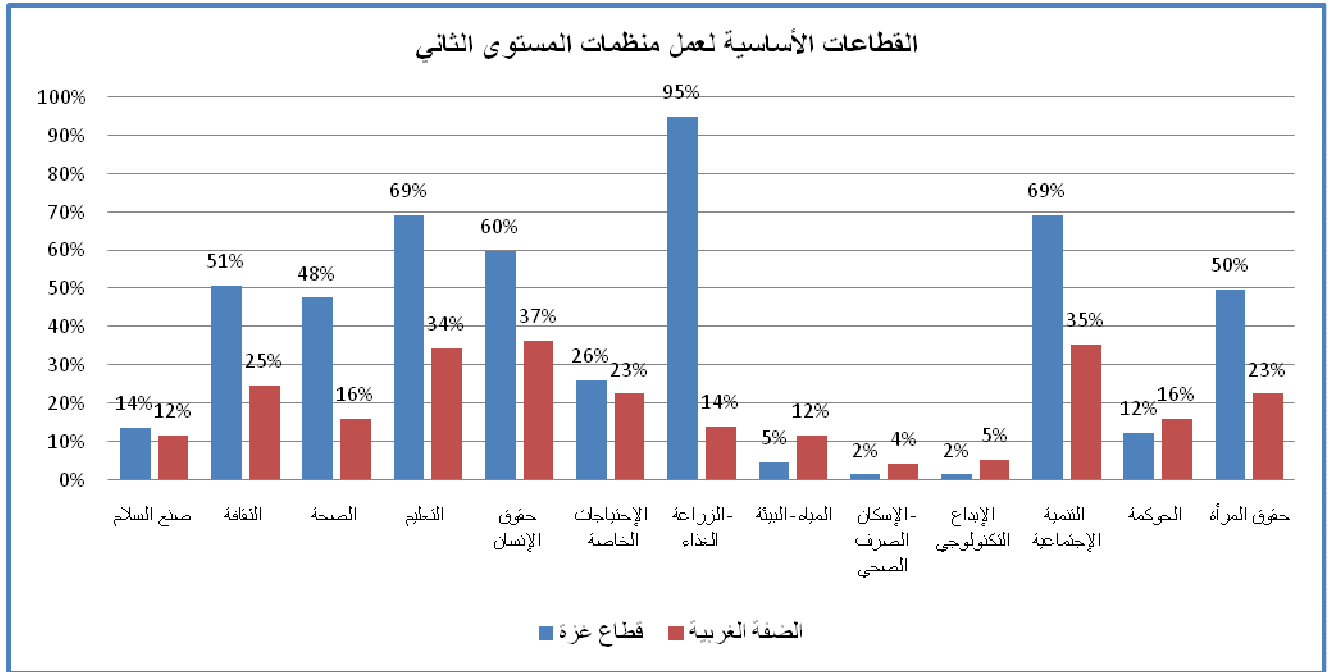
● **قطاع الشباب:** وتتضمن المنظمات العاملة على تنظيم الشباب والدفاع عن حقوقهم والاعتراف بهم كلاعب أساسي في المجتمع الفلسطيني. ضمن هذا الإطار تتواجد المنظمات "المشكلة قديماً" (مثل اتحاد الشباب الفلسطيني) والمنظمات "حديثاً العهد" مثل بيالارا (التي تركز على الإعلام) أو منتدى شارك (والذي يركز على "المشاركة" ودمج الشباب في الحياة السياسية كما يبدو من إسم المؤسسة أيضاً).

● **قطاع صنع السلام:** وهو عبارة عن مجال عمل لا عن قطاع محدد من المنظمات، لأنّ المنظمات العاملة على صنع السلام تنشط كذلك في قطاعات أخرى³⁰ كما هو الحال مع مركز بانوراما ومؤسسة الرؤية الفلسطينية والتي تنشط

³⁰ يدور الجدل حالياً بين منظمات المجتمع المدني حول أنشطة "صنع السلام" خاصة البرامج التي تحمل عنوان "من شعب إلى شعب" والتي توجه الاتهامات إليها بوصفها تهدف إلى "التطبيع" مع الإحتلال الإسرائيلي أو خلق واقع مزيف أو عدم الاعتراف بالوضع الحقيقي للأراضي الفلسطينية وتجاهلها لمعاناة الشعب الفلسطيني فيها مثل إحتلال المدن الرئيسية وبناء الجدار العازل وإغلاق الطرق الرئيسية والحصار المفروض على قطاع غزة.

Also see: Ophir A., Givoni M., Hanafi S., *The Power of Inclusive Exclusion. Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*, Zone Books, New York, 2009.

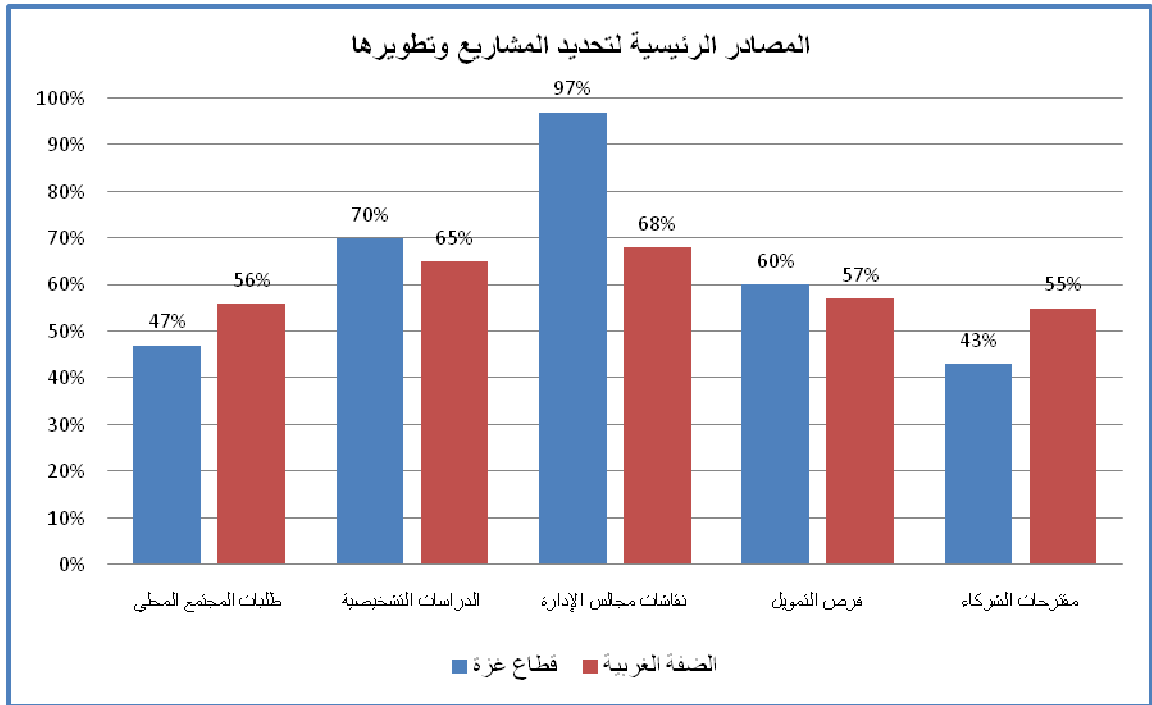
أيضاً في مجالات الديمقراطية والمبادرات الشبابية إلى جانب مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين التي تركز بالأساس على القضايا والموارد المائية.



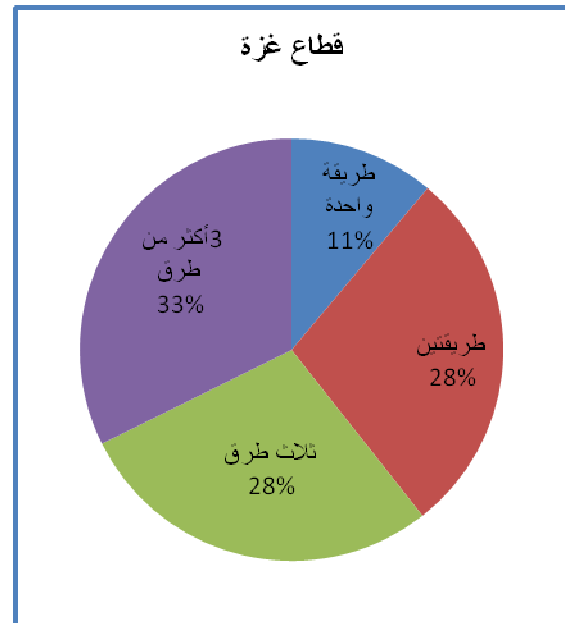
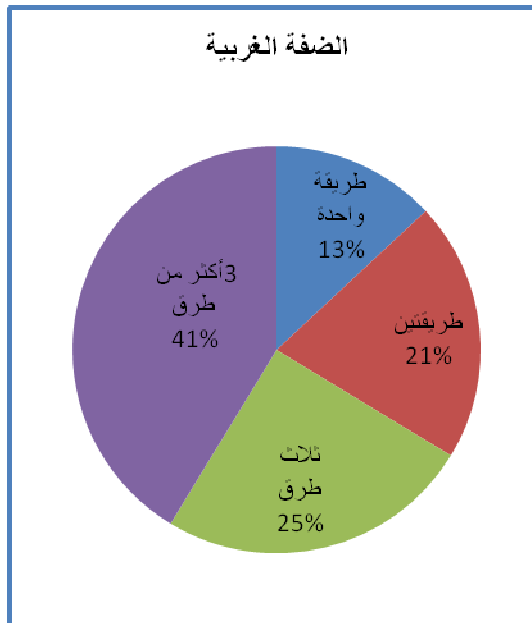
أما بالنسبة للتخصصات القطاعية فيلاحظ وجود اختلافات بين المناطق الرئيسية في الأراضي المحتلة: في الضفة الغربية مثلاً تميل منظمات المستوى الثاني إلى الحفاظ على تخصصاتها القطاعية، بينما تنحى مثل هذه المنظمات في القدس الشرقية وقطاع غزة إلى العمل بشكل تكاملي أي بمعنى التركيز على أكثر من قطاع (خاصة لارتباط ذلك بأنشطة "الإغاثة" في قطاع غزة وبمعالجته التدخلات المتعلقة "بالوضع الحضري" في القدس الشرقية، حيث تعطي المنظمات الأولوية للعمل على مبادرات البيئة الحضرية والخدمات الاجتماعية والحماية القانونية لحقوق الإنسان).

وعليه يجب النظر ضمن هذا الإطار إلى مسألتي التكامل والمرونة في الأنشطة على أنها استراتيجيات تتبعها المنظمات لضمان قدرتها على الاستجابة للطلبات المجتمعية المتزايد على خدمات المنظمات غير الحكومية، إلى درجة إمكانية اعتبار القدرة على تلبية "مطالب المجتمع" العامل الأساسي الذي يميز أنشطة منظمات المستوى الثاني، لأنها تشكل فعلاً الأساس المتبع في تحديد المشاريع. مثلاً أفادت نتائج الدراسة أن 57% من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية و48% من هذه المنظمات في قطاع غزة تختار مشاريعها انطلاقاً من المطالب المجتمعية، مع اتباع أساليب أخرى مستخدمة في وضع المشاريع مثل الدراسات التشخيصية والتي تقوم بها 66% من المنظمات في الضفة الغربية وحوالي 70% من المنظمات في قطاع غزة).

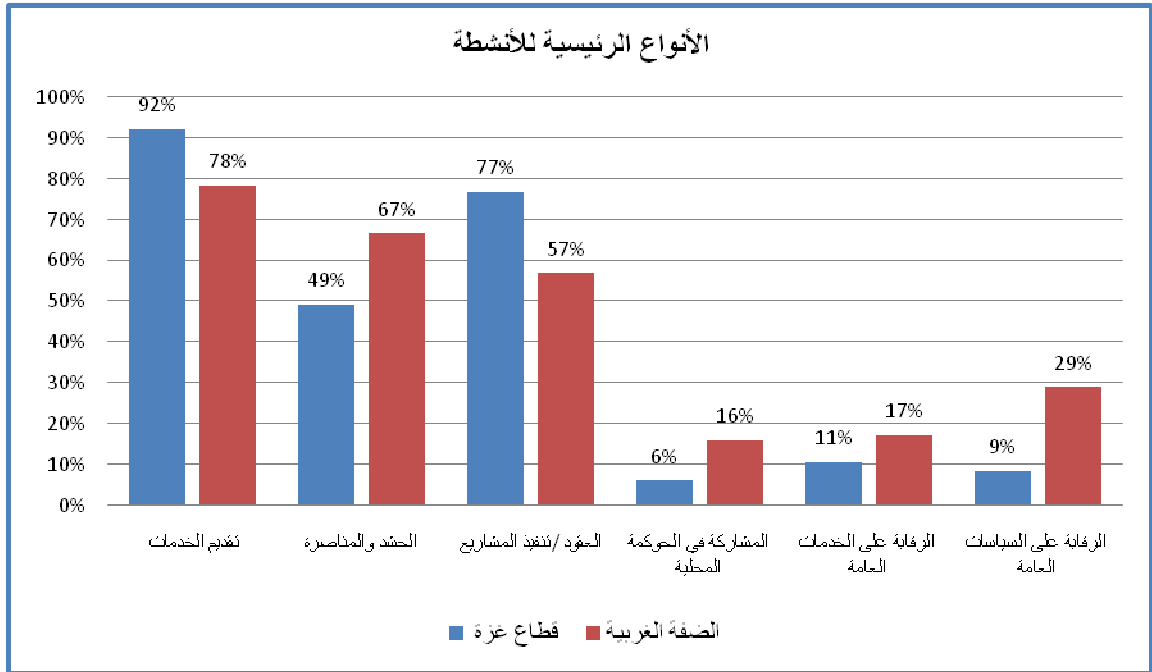
بالرغم من هذا يلاحظ تدني ارتباط الأنشطة بالاحتياجات المجتمعية أو توافقها مع المهمة الأساسية للمنظمات بسبب توجه المنظمات إلى اتباع أجندات الممول كما يُستدلّ على ذلك من العديد من الأدبيات ومن النقاشات أثناء اللقاءات والمجموعات البؤرية، إضافة إلى نتائج الدراسة التي أشارت إلى توفر فرص التمويل بوصفها المرجعية الأساسية المتبعة في تحديد المشاريع من قبل حوالي 60% من المنظمات في قطاع غزة وحوالي 57% من المنظمات في الضفة الغربية.



تشير الرسومات البيانية إلى اتباع المنظمات لعدة وسائل وأساليب لضمان ارتباط الأنشطة بالاحتياجات الفعلية عند تطوير المشاريع. فمثلا تصل نسبة المنظمات التي تستخدم ثلاث طرق أو أكثر إلى حوالي 60% من المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما لا تتعدى نسبة المنظمات التي تستخدم طريقة واحدة فقط نسبة 12% من مجموع هذه المشاريع.



يتبين عند تحليل أنواع الأنشطة المنفذة قيام منظمات المستوى الثاني بشكل رئيسي بدور "مقدمي الخدمات" كما يشير إليه الرسم البياني التالي، والذي يبين قيام كافة المنظمات تقريباً بتنفيذ أنشطة "تقديم الخدمات" مقابل قيام نسبة قليلة فقط بأدور الحشد والمناصرة والرقابة على السياسات العامة أو الإخراط في مجال الحوار حول السياسات العامة أو المشاركة في الحوكمة المحلية.



من الملاحظ وجود نسبة كبيرة من المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تقوم بتنفيذ أنشطة "المناصرة"، لكن هذه الأنشطة تشتمل بشكل رئيسي على المشاركة في الحملات الوطنية أو الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والمشاركة في حملات التواصل التوعوية المحلية (حول قضايا النوع الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة والبيئة والمياه وغيرها) أو المناداة بالحصول على خدمات الاحتياجات الخاصة (مثل رعاية المعاقين)، بحيث يمكن اعتبار أنشطة الحشد والمناصرة طريقة أخرى لتقديم الخدمات من خلال التواصل مع الأطراف الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى ذلك تظهر عوامل أخرى تعمل على تضيق الفضاء المتاح للحوار حول السياسات العامة، مثل عامل "التركيز على تقديم الخدمات" نتيجة لقيام أكثر من 70% من المنظمات العاملة في كافة المجالات بتنفيذ الأنشطة من خلال "العقود" أو "اتفاقيات تمويل المشاريع" مع جهات أخرى، إلى جانب عامل الصعوبة التي تواجهها هذه المنظمات في تنفيذ خططها الاستراتيجية واتباعها أساليب برامجية قصيرة الأمد عند وضع خطط طويلة الأمد. في هذا الصدد تشير نتائج الدراسة إلى وجود خطط طويلة الأمد أو خطط استراتيجية لدى كافة المنظمات تقريباً، مقابل نسبة تقل عن 10% من المنظمات التي تمتلك خطط برامجية قصيرة الأمد وتقوم بمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات (باستثناء المنظمات ذات القدرات المتطورة والتي بإمكانها القيام بمثل هذا الدور). أما عملية التخطيط لدى المنظمات في قطاع غزة فتتأثر سلباً بالأزمة وحالة الطوارئ في القطاع وبحقيقة اعتماد هذه الأنشطة على "المشاريع" التي تعنى بالاستجابة للاحتياجات الفورية إلى جانب استمرار المنظمات في التركيز على تقديم الخدمات.

الديناميكيات المؤسسية

في معظم الأحيان تستمر منظمات المستوى الثاني في التواجد لفترة طويلة نسبياً حسب نتائج الدراسة التي أشارت إلى أن نسبة المنظمات التي تأسست قبل العام 1994 تصل إلى حوالي 50% في الضفة الغربية (بعضها حصل على التسجيل من السلطات الإسرائيلية في الماضي وبعضها لا يزال تعمل في القدس الشرقية) مقارنة بـ 20% من المنظمات التي نشأت بين الأعوام 2000 - 2007، إلى جانب نسبة ضئيلة لم تتعد 4% من المنظمات التي تشكلت منذ العام 2007. أما منظمات المستوى الثاني في قطاع غزة فتعتبر حديثة العهد نسبياً، حيث تشكل ما نسبته 40% منها بين الأعوام 2000 - 2007 إضافة إلى 7% منها تشكلت من العام 2007، مقابل 50% من المنظمات التي نشأت قبل العام 2000 في قطاع غزة.

لا بد أن ينشأ عن وجود عدد هائل من المنظمات ذات التاريخ الطويل بعض القضايا المتعلقة بالصراع بين الأجيال، حيث لا يزال الأعضاء المؤسسون فاعلين في إدارة وقيادة المنظمات الأقدم. ونتيجة لذلك من الصعب تغيير القيادة (الحقيقية) لهذه المنظمات لأن الجيل الأصغر سنًا يلجأ في الغالب إلى تأسيس جيل جديد من المنظمات (وزيادة عدد المنظمات الجديدة)، واستغلال الفرص المهنية المتاحة بما فيها الفرص المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية، الأمر الذي يسبب التغيير الدائم في طواقم المنظمات الفلسطينية وعدم قدرتها على الحفاظ على موظفيها وخبراتهم المكتسبة. كما تبيّن أثناء المقابلات وتحليل الوثائق³¹ التوجه الواضح في المنظمات لتمرکز السلطة واتخاذ القرار في يد مجموعة صغيرة من الأفراد المؤثرين بسبب استمرار القيادة الأصلية والهيئات التأسيسية في العمل في المنظمة. وهو توجه يتم تكريسه بحقيقة كون القادة "والأعضاء المؤسسين" الأشخاص الأكثر خبرة في إدارة المنظمات والحفاظ على علاقاتها العامة وعلاقتها مع الجهات المانحة.

هذه التوجهات تدعمها حقيقة عدم وجود قاعدة عضوية واسعة لدى منظمات المستوى الثاني التي تتألف هيئاتها التأسيسية والإدارية من النخبة والشخصيات ذات المكانة الاجتماعية المنحدرين من قطاع المنظمات غير الحكومية أو من المؤسسات الأكاديمية وأحياناً أخرى من الأحزاب السياسية³². كل هذه الحقائق تعمل على مضاعفة المركزية في السلطة وصلاحيات صنع القرار وحصر عدد المشاركين في مثل هذه العمليات في عدد قليل من الأفراد في كل منظمة تقريباً، حيث تقتصر المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الأجندات وبرامج العمل للمنظمة على بعض الأفراد دون غيرهم.

غير أنّ الاختلافات بين الأجيال لا تؤثر على مركزية السلطة فيها بالرغم من وجود الأجسام التنظيمية "الشكلية" لديها مثل الهيئات العامة ومجالس الإدارة (أفادت حوالي 95% من المنظمات المشاركة في الدراسة بوجود مثل هذه الأجسام) التي لا يناط بها أية أدوار فاعلة (في الحقيقة ركزت المنظمات المشاركة على عدم ملاءمة قوانين والإجراءات والمعايير الإدارية وشروط العضوية في معظم المنظمات والتي لا تستجيب مع التطور الحاصل في عملها وأنشطتها، خاصة في منظمات قطاع غزة).

المقومات التنظيمية

كما هو متوقع لا تعتبر منظمات المستوى الثاني متجانسة في المقومات والقدرات المؤسسية. فمن ناحية هناك عدد من المنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات الأقدم أو الرئيسية منها، والتي تتمتع بقدرات مهنية متطورة ومصادر مالية كبيرة (وأحياناً امتلاك صناديق الهبات أو الوقفيات (endowments) التي تساهم في حصول المنظمة على مصدر دائم للتمويل حتى في حالة عدم كفاية عوائد الوقفيات للحفاظ على أنشطة المنظمة). بالإضافة إلى اعتماد العديد من المنظمات على "فرد" أو "مشروع" واحد في الحصول على التمويل أو يقوم بعض المؤسسين والقائمين عليها بإدارتها "كشركة تجارية عائلية". وقد ذكر المشاركون في الدراسة بعضاً من الأمثلة على النوع الأخير من المنظمات التي ظهرت بعد العام 1994، والتي يمكن حصر خصائصها في عدم المشاركة في ائتلافات وشبكات وقضايا المجتمع المدني بالرغم من المشاركة الواضحة لهذه المنظمات في الحوار والقضايا العامة.

كما يتضح ميل منظمات المستوى الثاني إلى عدم المشاركة عند البحث في عدد هذه المنظمات. فبالرغم من احتواء قواعد البيانات المتعلقة بالمجتمع المدني على عدد هائل من منظمات المجتمع (مثل قاعدة البيانات الخاصة بمركز تطوير المنظمات غير الحكومية الذي تعتبره المنظمات غير الحكومية بوابة للحصول على التمويل)، تنحى هذه المنظمات إلى عدم المشاركة في الأنشطة إلا في حالة ربطها مباشرة بالدعم والتمويل (يجدر بالذكر أنه تم توزيع الاستبيان على هذه المجموعة من المنظمات للتأكد من تمثيلها بشكل مناسب في العينة).

³¹Hanafi S., Tabar L., *The emergence of a Palestinian Globalized Elite. Donors, International Organizations and Local NGOs*, Institute of Jerusalem Studies – Muwatin, 2005.

³²في بعض الأحيان يعود ذلك إلى العلاقة الطويلة القائمة بين الأحزاب السياسية وبين المنظمات غير الحكومية كما أن بعض المنظمات غير الحكومية تشكلت بوصفها "المنظمة الاجتماعية أو الذراع الاجتماعي للحزب".

في الحقيقة تتعدد جهات النظر حول طبيعة المقومات المتوفرة للمنظمات والقدرات الجيدة عموماً مثل:

- التاريخ الطويل والتواجد طويل الأمد للمنظمات (لا تزيد المنظمات الحديثة الناشئة بعد عام 2006 عن نسبة 1% في قطاع غزة وعن 4% في الضفة الغربية والقدس الشرقية³³).
- تتمتع كافة المنظمات تقريباً (بنسبة 100% في غزة وحوالي 90% في الضفة الغربية) "بتقافة مؤسسية" متطورة تتمثل في وجود مجموعة من المرجعيات الأخلاقية والإيدولوجيات والمبادئ التي تحكم عملها وأهدافها، بحيث يظهر تناغم هذه الثقافة مع أهداف المنظمات ووظائفها الأصلية³⁴.
- امتلاك الغالبية العظمى من المنظمات لخطط طويلة الأمد أو خطط استراتيجية (72% في قطاع غزة مقابل 74% في الضفة الغربية)
- امتلاك كافة المنظمات العاملة في كلا المنطقتين لمقر واحد على الأقل مع الاعتماد في عملها على موظفين دائمين (تبلغ نسبة المنظمات ممن تشغل من 10 موظفين إلى 30 موظفاً حوالي 23% من المنظمات في قطاع غزة مقابل 35% في الضفة الغربية).
- مشاركة معظم المنظمات في الائتلافات والشبكات (74% في قطاع غزة مقابل 76% في الضفة الغربية).

المساءلة والشفافية

وفقاً لأحكام القانون تقوم كافة المنظمات برفع تقارير حساباتها المالية وتقارير التدقيق المالي السنوية والتي يدور معظمها حول أنشطة المنظمة وتمويلها، إلى جانب قيامها بنشر المعلومات ورفع التقارير الدورية للمانحين والجهات الرسمية ذات العلاقة. غير أنّ الدراسة المعمّقة لبعض المنظمات المعروفة تشير إلى أنّ التقارير (حتى وإن كانت من نقاط القوة لدى المنظمات) لا ترتبط في معظم الأحيان بأهداف "المحاسبة والمساءلة" وبناء علاقات الثقة مع الممولين والمستفيدين من الأنشطة. كما يجدر بالذكر أنّ ضعف معظم المنظمات في مجال نشر التقارير والإفصاح عن المعلومات للجمهور يعتبر أحد الأسباب الكامنة وراء الانتقادات والتهامات بالفساد وتدني مستويات المساءلة الموجهة للمنظمات الحكومية منذ عام 2005. كما أنّ الفساد هو أحد الأسباب المقدّمة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتبرير إغلاق عدد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية.

بالإضافة إلى الضعف في قدرات نشر المعلومات والتقارير توجد عوامل عديدة أخرى تساهم في تدني مستويات المساءلة والشفافية، منها:

- صغر حجم العضوية لدى المنظمات (10% فقط من المنظمات التي أجابت على الاستبيان لديها 20 عضواً أو أكثر).

³³ يوجد سببان رئيسيان يمكن من خلالهما تفسير التباين بين نسب المنظمات الحديثة بين الضفة الغربية ورام الله. يتعلق الأول بالحصول على التمويل بينما يتعلق الثاني بالإجراءات البيروقراطية لعملية التسجيل، إضافة إلى توفر التمويل في قطاع غزة للقيام "بأنشطة الإغاثة" والذي يمرّ عبر قنوات المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمنظمات الدولية التي تفضل الشراكة في العمل مع المنظمات القاعدية وعدم الطلب منها تسجيل نفسها رسمياً. لكن في الواقع تتضاءل احتمالات استقلال هذه المنظمات وتوسيع مجال أنشطتها بسبب وجود الكثير من المحدوديات والعوائق أمامها. أما في الضفة الغربية عموماً فغالباً ما تتوجه المنظمات المحلية إلى التوسع وتبني أشكال ووظائف المنظمات غير الحكومية وتوسيع مجال أنشطتها إلى مناطق جغرافية جديدة. أما من حيث إجراءات عملية التسجيل فيبدو التأثير السلبي للوضع السياسي الراهن عليه، إلا أنه بالرغم من سيطرة السلطات في كلا المنطقتين على المنظمات غير الحكومية يبدو أخف وطأة في الضفة الغربية.

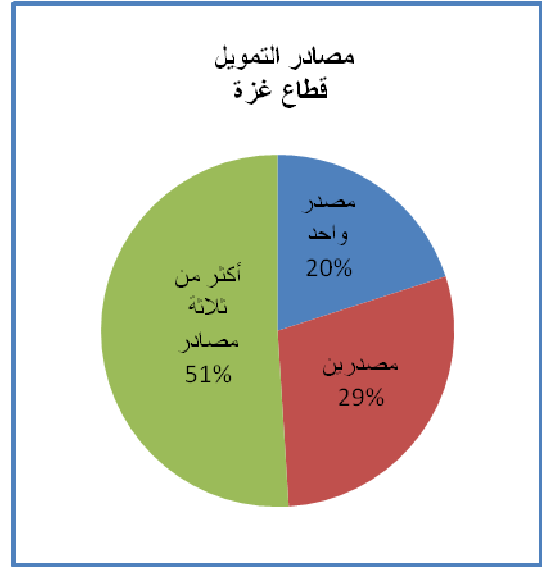
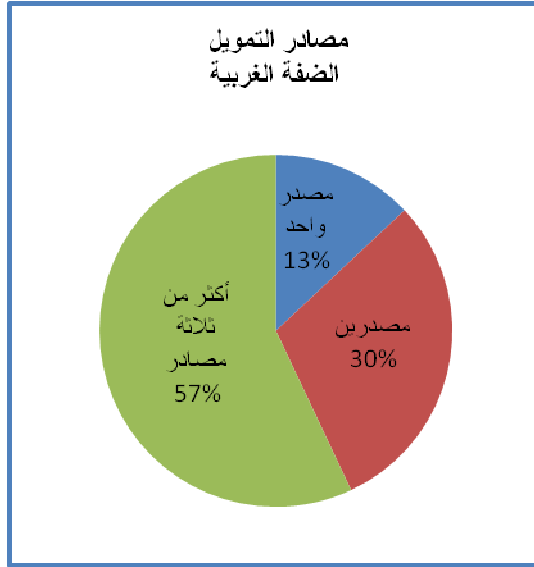
³⁴ تشير الغالبية العظمى من المنظمات إلى مبادئ وثقافات علمانية وهو ما قد يعود لأسباب مختلفة منها: (1) نشر الثقافة "تيار المجتمع المدني" بين المنظمات الفلسطينية، (2) تشكك الجهات المانحة في المنظمات الدينية، وهو ما يدفع بالمنظمات إلى التقليل من أهمية أهدافها وحوافزها الدينية في العلن، (3) يوجد سبب إضافي لكنه جوهري وهو المنطق السياسي لعدد من منظمات المجتمع المدني وتبنيها لهوية "وطنية" لا هوية "دينية"، (4) الثغرة القائمة بين "المجتمع المدني" وبين "المنظمات الدينية" المرتبطة بالأحزاب السياسية (مثل حماس) أو بالمؤسسات الدينية (مثل الأوقاف) وهي ثغرة ينجم عنها عدم مشاركة المنظمات الدينية في العديد من الفضاءات (مثل منتديات النقاش والمجلات والشبكات والحلقات الدراسية وورشات العمل والأنشطة التدريبية وغيرها) والتي تستخدم من قبل "مجتمع المجتمع المدني" لتعزيز وجوده وتقويته.

- **عدم وضوح هوية الفئات التي تمثلها هذه المنظمات** (قلة من المنظمات التي أجابت على الاستبيان صرحت بارتباطها بفئات اجتماعية محددة أو بمستفيدين محددين، بينما تعمل معظم المنظمات "كدكاكين" مقدمة للخدمات.
- **توفر التمويل الكبير للمنظمات** (والبالغ 210 مليون يورو سنويًا حسب دراسة معهد ماس) من الجهات المانحة الخارجية والتي يتم تخصيصها واستخدامها أحيانًا بطرق تنقصها الشفافية والوضوح بالنسبة للأطراف المحلية.
- **زيادة التمويل المتوفر لأنشطة الإغاثة** والتي تعني التقديم السريع للخدمات، ومحدودية الضوابط وأنشطة التقييم، والنزاعات المتكررة بين الأطراف ذات الصلة (غالبًا حول تخصيص المصادر لفئات أو قطاعات معينة وهو ما يشكل أيضًا سببًا للنزاعات بين السلطات المحلية ومقدمي الخدمات وسببًا للعداء ونقص الثقة من الفئات المستنثة من الدعم).
- **عدم تسليط الضوء** على أنشطة منظمات المجتمع المدني وأثار هذه الأنشطة.
- **زيادة تواجد المنظمات غير الحكومية الدولية**، الأمر الذي يؤثر على سوق العمل للكفاءات المتخصصة والمؤهلة في قطاع المجتمع المدني الفلسطيني واستقطاب هذه الكفاءات للعمل مع المنظمات الدولية بسبب التوقعات الكبيرة حول الرواتب الكبيرة وغنى العاملين في المنظمات الأجنبية.

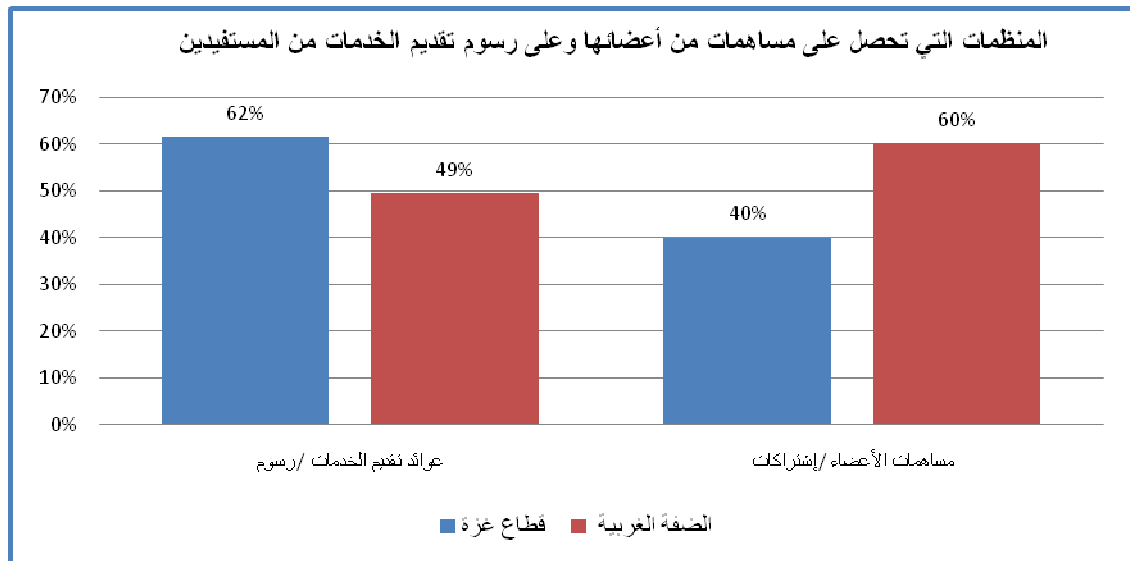
يُعتبر تعزيز الشفافية والمساءلة جوهر عمل مركز تطوير المنظمات غير الحكومية (الممول من البنك الدولي من المرحلة الرابعة من مشروع دعم المنظمات الفلسطينية غير الحكومية)، والذي يهدف إلى تشجيع المنظمات غير الحكومية على تبني مدونة السلوك ونشرها باستخدام أداة رئيسية تتعلق بتطوير "نظام تصنيف" المنظمات، والذي يعمل على مكافأة المنظمات على مستوى الشفافية والمساءلة فيها بالرغم من الإشكاليات التي قد تنجم عن تطوير وتطبيق مثل هذا النظام والمتعلقة بشكل أساسي بشرعية الطرف الذي ستوكل إليه مهمة تقييم وتصنيف المنظمات.

التمويل

بالنسبة لمعظم المنظمات يُعتبر الحصول على التمويل مشكلة بسبب نقص "التمويل الأساسي" الضروري للعمل والاعتماد على تمويل المشاريع المنفردة بالرغم من امتلاك بعض المنظمات لوقيات تسمح لها على الأقل ببعض التمويل غير المرتبط بالمشاريع (كما هو الحال في الإغاثة الزراعية ومؤسسة التعاون وغيرها). كذلك تشير نتائج تحليل الاستبيان إلى أن أغلبية المنظمات أقرت بثبات حجم موازنتها مقابل 25% من منظمات المستوى الثاني في الضفة الغربية والتي أقرت بالزيادة الحاصلة على موازنتها خلال الأعوام القليلة الماضية. أما من حيث مصادر التمويل، فقد تبين اعتماد 60% من المنظمات على مصادر متعددة للتمويل (أكثر من 3 مصادر) مقارنة بحوالي 13% منها تعتمد على مصدر واحد فقط، بينما تعتمد 30% من المنظمات بشكل رئيسي على مصدرين من مصادر التمويل وهما: المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية.



علاوةً على الدعم الخارجي، تحصل المنظمات على مساهمات من أعضائها وعلى رسوم من المستفيدين مقابل تقديم الخدمات لهم (وبضمنها الخدمات غير المتعلقة بالأنشطة الرئيسية للمنظمة مثل تأجير الأجهزة أو القاعات التي تمتلكها) لكن هذه المصادر الذاتية لا تشكل مصدرًا هامًا للدخل في موازنات هذه المنظمات (أفادت المنظمات في قطاع غزة بأن هذين المصدرين يشكلان أقل من 10% من التكلفة السنوية لعمل هذه المنظمات التي تحتاج إلى الحصول على 80% - 85% من التكلفة السنوية لعملها من مصادر التمويل الخارجية).



الجهات المانحة الرئيسية في الضفة الغربية

تشتمل قائمة المنظمات التي تتقدم إليها منظمات المستوى الثاني بطلبات الحصول على تمويل المشاريع في الضفة الغربية على المنظمات التالية:

- مركز تطوير المنظمات غير الحكومية (الذي يعمل على إدارة التمويل المقدم من عدد من الجهات المانحة الدولية)
 - مؤسسة التعاون
 - برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره من برامج ووكالات الأمم المتحدة (اليونيسف واليونيسكو وغيرها)
 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بشكل مباشر ومن خلال المنظمات غير الحكومية الوسيطة)
 - الاتحاد الأوروبي
 - المنظمات العربية والإسلامية (خاصة في مجال أنشطة الإغاثة)
- بالإضافة إلى هذه الجهات توجد مصادر دعم أخرى مثل التمويل الثنائي المباشر من الدول الأوروبية (ألمانيا، المملكة المتحدة، هولندا، فنلندا، فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا) والمنظمات غير الحكومية الأوروبية (إنقاذ الطفل، دياكونيا، معهد الدراسات السياسية حول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، برنامج من مرأة إلى مرأة، ومنظمة اتحاد الكنائس للتعاون التنموي، وغيرها) إلى جانب التعاون السويسري والنرويجي والمنظمات غير الحكومية التابعة لهذين البلدين (مثل منظمة المساعدات الشعبية النرويجية)

الجهات المانحة الرئيسية في قطاع غزة

غالبًا ما تحصل منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني في قطاع غزة على دعم لمشاريعها من الجهات المانحة التالية:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره من برامج ووكالات الأمم المتحدة (اليونيسف واليونيسكو وغيرها)
 - السلطات العامة المحلية
 - الإغاثة الإسلامية
 - مركز تطوير المنظمات غير الحكومية
 - صناديق التنمية العربية والإسلامية
 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بشكل مباشر ومن خلال المنظمات غير الحكومية الوسيطة)
 - الاتحاد الأوروبي، مع تواجد واضح لمنظمة المساعدة الإنسانية للمفوضية الأوروبية
 - وكالات الدعم الثنائي الأوروبية (عادة من خلال منظمات غير حكومية أوروبية)
 - المنظمات غير الحكومية الأوروبية والدولية (تمويل من الحملات)
- تشتمل مصادر الدعم الأخرى: السلطات المحلية في بعض الدول الأوروبية، وكالات الدعم الثنائي غير الأوروبية، وجهات راعية من القطاع الخاص. وبالرغم من تشابه مصادر الدعم بين المنطقتين توَّجَّه نسبة أكبر من التمويل في القطاع إلى أنشطة "الإغاثة" مثل المساعدات الغذائية ومبادرات "خلق فرص العمل" وتشغيل العاطلين عن العمل في أنشطة مجتمعية مدفوعة الأجر. لكن المنظمات المشاركة في أنشطة الدراسة (اللقاءات الثنائية والمجموعات البؤرية والاستبيان) أشارت إلى نقص التمويل المتوفر للقيام بالأنشطة "التنموية" ومبادرات التنمية المؤسسية بوصفها إحدى القضايا الأساسية لمنظمات المجتمع المدني خاصة في قطاع غزة .

الشراكات

تصل نسبة مشاركة منظمات المستوى الثاني العاملة في الضفة الغربية والقدس الشرقية في شراكات وتحالفات مع غيرها من المنظمات إلى 75% مقابل 23% من المنظمات التي لا تدخل في شراكات. بينما ترتفع هذه النسبة في قطاع غزة إلى أكثر من 84% من المنظمات التي تشارك في واحدة أو أكثر من الشراكات. كما تتمتع أكثر من 77% من هذه المنظمات بشراكات رئيسية مع المنظمات غير الحكومية الدولية، بينما تحافظ 60% منها على علاقات شراكة دائمة مع نوع واحد أو أكثر من الشركاء، في الوقت الذي تحافظ فيه أقلية (أقل من 5%) على روابط مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

بالإضافة، تقوم حوالي 63% من منظمات المستوى الثاني في الضفة الغربية بتقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية الصغيرة والمنظمات القاعدية مقابل 11% لا تقدم مثل هذا الدعم لهذه المنظمات (خاصة المنظمات التي تقدم بعض الأنشطة الثقافية المحددة أو خدمات للجمهور مثل منظمات الإغاثة). أما في قطاع غزة فتقل نسبة المنظمات الداعمة للمنظمات غير الحكومية الصغيرة والمنظمات القاعدية عن 30%، مقابل 36 منها لا تقدم مثل هذا الدعم.

أما الفرق الهام بين منظمات المستوى الثاني في الضفة الغربية وقطاع غزة فيعود بالأساس إلى طبيعة وأنشطة هذه المنظمات. ففي الضفة الغربية يتكون الجزء الأهم من المنظمات التالية:

- المنظمات الوطنية والمنظمات المبنية على تجمّع من المجموعات الأصغر حجماً (مثل الإغاثة الزراعية، واتحاد المزارعين الفلسطينيين، ومنندى شارك الشبابي، ومركز معاً، وتحالف أمان وغيرها).
- المنظمات التي نشأت أصلاً للعمل على تقديم الدعم ومصادر التمويل لغيرها من المنظمات (مثل مؤسسة القطان، ومركز تطوير المنظمات غير الحكومية، ومؤسسة التعاون وجميعها حالات نادرة في المجتمع المدني الفلسطيني).
- المنظمات القائمة في المناطق الحضرية (خاصة رام الله بشكل رئيسي ومراكز المحافظات) والتي تعمل من خلال تمويل "المنظمات المحلية التي تحتاج إلى الدعم".

بالمقابل يتشكل الجزء الأهم من المنظمات في قطاع غزة من المنظمات التالية:

- منظمات محلية أو فروع محلية للمنظمات الوطنية (تزداد استقلالية الفروع بسبب الحصار على غزة "والانقسام السياسي") والتي تشكل غالبية المنظمات في قطاع غزة.
- العديد من المنظمات العاملة بشكل مباشر في تقديم الخدمات.
- في كثير من الحالات يتركز تقديم الخدمات في المجالات المتعلقة بالإغاثة، إلى درجة أنّ المنظمات العاملة على أنشطة الإغاثة على الصعيد المحلي جداً تأخذ أشكالاً وأدوار "اللجان المستفيدة" القائمة على دعم توزيع المساعدات الإغاثية، أكثر من قيامها بدور الأطراف الشريكة المحلية.
- المنظمات الأصغر التي تقدر على الحصول على الدعم المباشر من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية غالباً بسبب تواجدها المحلي وبالتالي تتمكّن لهذا السبب من الحصول على التمويل المباشر والقفز عن وساطة المنظمات الوطنية أو الكبرى (مثل منظمات المرأة في علاقاتها مع منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيفم واليونيسيف والأونروا).

مع ذلك توجد في قطاع غزة عدد من المنظمات الأكبر حجماً والتي تعمل على تمكين المنظمات المحلية والمنظمات القاعدية الأصغر بالإضافة إلى وجود أمثلة من الشراكات التي يتم الاعتراف من خلالها باستقلالية وقدرات المنظمات القاعدية الأصغر. ومن الأمثلة على ذلك التعاون بين برنامج غزة للصحة النفسية وبين اللجان المحلية، وتجربة مجموعات ومبادرات "التأهيل المبني على العمل المجتمعي" والتعاون بين المنظمات الوطنية في القطاعات المختلفة وبين المنظمات النسوية والتعاونيات الزراعية المحلية الصغيرة.

وبالرغم من التوجه الظاهر لدى المنظمات الأكبر إلى التعاون مع المنظمات الأصغر، خاصة في الضفة الغربية، يلاحظ بوضوح نشوء ظاهرة أخرى من عدم الثقة بين المنظمات غير الحكومية الأكبر والأقدم وبين المنظمات الناشئة حديثاً، إذ توصف الأخيرة في الغالب على أنها مبادرات أو "منظمات الفرد الواحد" ولا تُقبل عضويتها في شبكات المنظمات غير الحكومية الكبرى إلا بصعوبة شديدة (تعتبر العضوية في شبكة المنظمات غير الحكومية عضوية مغلقة حيث يتوجب قبول الأعضاء الحاليين لطلبات العضوية الجديدة). في الوقت الراهن تشتمل هذه الشبكة على 90 من المنظمات الأعضاء التي تتميزها بوجود العديد من الملامح العامة المشتركة. إضافة إلى وجود الشبكات والتحالفات المتخصصة. مثل شبكات منظمات حقوق الإنسان التي يقل عدد أعضائها عن عشر منظمات).

بالإضافة إلى الشراكات المعتمدة على المشاريع تشارك معظم المنظمات في عدد من التحالفات والشبكات مثل:

- الائتلافات المحلية (مثل تحالف القدس والتحالفات المقتصرة على مناطق جغرافية محدّدة مثل "اتحاد مؤسسات طولكرم").
- الائتلافات القطاعية والأجسام التنسيقية المتخصصة (مثل اتحاد اللجان المحلية للتأهيل، اتحاد المنظمات غير الحكومية، واتحاد شبكات المنظمات الشبابية، وشبكات منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة)
- التحالفات المبنية على قضايا أو حملات معينة (مثل حملة "أوقفوا بناء الجدار"، وحملة "مقاطعة منتجات المستوطنات"، ومنتدى مكافحة العنف ضد المرأة، وائتلاف "الحق في الإجهاض"، وائتلاف تعزيز الإصلاحات القانونية في قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية).
- الشبكات الدولية المختصة بمناطق جغرافية أو ثقافات معينة (مثل المنتدى المتوسطي - الأوروبي، الاتحاد المتوسطي، أو شبكة المنظمات غير الحكومية العربية) أو تلك المقتصرة على قضايا محددة (مثل ائتلاف حماية البيئة العالمي وغيره).
- الشبكات المرتبطة بمشاريع أو جهات مانحة (مثل شبكة المنظمات الفلسطينية، ومنظمة آنا لند، والفريق البلد الوطني الإنساني لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المفوضية الأوروبية، وشبكة مركز تطوير المنظمات غير الحكومية، وغيرها).
- المنابر الوطنية، مثل شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (عضوية هذه الشبكة لا تعتبر ظاهرة مهمة في الضفة الغربية بسبب عضويتها المغلقة المقتصرة على عدد محدود من المنظمات لكنها تعتبر هامة جداً في قطاع غزة لدرجة مشاركة حوالي 65% من المنظمات المشاركة في الدراسة في عضوية هذه الشبكة) أو اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية أو اتحاد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

الخصائص القطاعية

قطاع الزراعة والبيئة

يظهر بوضوح في هذا القطاع القيادة الواضحة لعدد قليل من المنظمات الكبيرة على المستوى الوطني مثل الإغاثة الزراعية، اتحاد اللجان الزراعية، ومركز أبحاث الأرض، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين. فوفقاً لكل من مسح معهد ماس للمنظمات غير الحكومية عام 2007 ودراسة رصد المساعدات الدولية للمنظمات الفلسطينية، تتم إدارة معظم أموال المساعدات المقدّمة لهذا القطاع عن طريق هذه المنظمات الأربعة الكبرى التي يمتلك بعضها، مثل الإغاثة الزراعية واتحاد الجمعيات الزراعية، شبكات من المنظمات الأصغر على المستوى الوطني والتي يتم من خلالها العمل المباشر مع المستفيدين.

بالإضافة إلى المنظمات الوطنية الكبرى، تظهر المنظمات الصغرى بوصفها طرفاً هاماً في الإبداع وبناء حالة الأمن الغذائي ومنها: التعاونيات التي تركز عملها على الزراعة البيولوجية والعضوية وإنتاج الزيت وغير ذلك من الأنشطة الزراعية. وفي بعض الحالات تتلقى هذه المنظمات الصغيرة الدعم من المعاهد والمؤسسات الأكاديمية (مثل مركز التطوير المجتمعي التابع لجامعة بيت لحم) أو تقوم بالمشاركة في شبكات علمية أو فنية دولية، إضافة إلى وجود تعاون واضح بين هذه المجموعات والمنظمات الوطنية.

وأخيراً لوحظ في الأعوام الأخيرة ظهور أنشطة هامة واهتمام متزايد بتخفيف آثار "جدار الفصل" على المجتمع الفلسطيني وتنظيم أنشطة مقاومة بناء هذا الجدار بالإضافة إلى انتشار المنظمات العاملة في قطاع الزراعة والبيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي كافة المناطق الجغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

قطاع الحكم الرشيد

يعتبر قطاع الحكم الرشيد وتحسين أداء السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات المحلية قطاعاً صغيراً نسبياً، حيث يشمل بشكل أساسي على بعض المنظمات الوطنية الرائدة وفروعها المحلية مثل: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، والجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا). بيد أن هذه المنظمات تعمل وفقاً لأساليب شديدة الاختلاف عن بعضها البعض. ففي حين تشارك "مؤسسة أمان" بشكل مباشر في مراقبة الخدمات والهيئات العامة وتعمل على القيام بحملات خاصة بالشفافية والمساءلة، تقوم المنظمات الأخرى بإجراء البحوث حول السياسات وأنشطة أخرى بهدف التأثير المباشر على صناع القرار، في الوقت الذي يهتم فيه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) بإصلاح وإدارة الجهاز القضائي. من ناحية أخرى يتركز عمل منظمات الحكم الرشيد في محافظة رام الله مقارنة بالضعف النسبي لأنشطة هذا القطاع في قطاع غزة عموماً، حيث لا يعمل في القطاع إلا مؤسسة أمان فقط من بين المنظمات التي تعنى بالحكم الرشيد.

قطاع حقوق الإنسان

أدى استفحال حالة الصراع وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى حالة الطوارئ الدائمة في الوضع السياسي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى زيادة نشاط معظم المنظمات في مجال حقوق الإنسان الذي يشهد نشاطاً من المنظمات المتخصصة ومعظم المنظمات الأخرى على حد سواء. وأصبحت الرقابة على حقوق الإنسان والمناصرة من أولويات العمل المركزية بالنسبة للمنظمات العاملة في قطاع الزراعة والبيئة والمنظمات المختصة بتربية الطفل أو المنظمات الصحية.

تغطي المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان كافة المناطق الفلسطينية نتيجة لعمل المنظمات المتخصصة التي تلعب دوراً قيادياً في هذا المجال مثل: مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة اللاجئين (مركز بديل)، ومؤسسة مفتاح، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة. كما يجدر ذكر المنظمات العاملة في مجالات محددة مثل المنظمات الناشطة في مجال قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة (مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي)، والدفاع عن حقوق العاملين (مثل مركز الديمقراطية وحقوق العاملين) والمؤسسات الأكاديمية التي تعمل إلى جانب المنظمات المذكورة أعلاه مثل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت³⁵ والذي يقوم بدور فاعل في هذا المجال من حيث إجراء البحوث وعقد الدورات التدريبية لمنظمات حقوق الإنسان.

قطاع الأطفال والشباب

خلال العقد الماضي حصل نمو ملحوظ على قطاع الأطفال والشباب في المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من حيث تطور عمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية العديدة الضالعة في تنفيذ أنشطة وخدمات رعاية الأطفال (والتي تستوعب جزءاً كبيراً من المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة)، بالإضافة إلى بعض المنظمات التي تقوم بدور فعال بسبب قدرتها على الابتكار والإبداع والتأثير من خلال الأنشطة على السياسات العامة. ومن أبرز هذه المنظمات منتدى شارك الشبابي، والهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (بيالارا)، والمنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الأطفال - فرع فلسطين.

قطاع الصحة

منذ فترة طويلة يُعتبر قطاع تقديم الخدمات الصحية أهم مجال لعمل منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن وبعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية تم نقل العديد من المراكز الصحية والمستشفيات التابعة للمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية إلى إدارة السلطات العامة (وهو السبب الذي يمكن من خلاله تفسير الانخفاض في عدد منظمات المجتمع المدني بعد عام 1994 وفقاً لمعهد "ماس"، نتيجة دمج العديد من الأنشطة والمراكز الصحية في وزارة الصحة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية).

تعتبر المنظمات التالية من أهم منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً فاعلاً في هذا القطاع: لجان العمل الصحي، واتحاد لجان الرعاية الصحية، والمركز الفلسطيني للإرشاد - والذي يقوم بدور مباشر في إدارة مراكز الرعاية، ومعهد التنمية والمعلومات والسياسات الصحي (HDIP) - والذي يعمل أساساً كمركز للمصادر للقطاع الصحي. إضافة إلى برنامج غزة للصحة النفسية - وهو مركز للرعاية والابتكار في قطاع غزة، لا سيما في مجال الخدمات التأهيلية المبنية على المجتمع، وعلى العلاقة بين الصحة وحقوق الإنسان. كذلك توجد العديد من المنظمات الأخرى التي تعنى بخدمات محددة خاصة وتوفير خدمات التأهيل لها واستكمال دور خدمات الرعاية الصحية المقدمة من السلطات العامة. وفي كثير من الأحيان يوجد تنسيق غير رسمي بين مزودي خدمات الرعاية الصحية على المستوى المحلي من حيث المستفيدين وتقديم الرعاية الصحية.

قطاع حقوق المرأة

كما أسلفنا سابقاً تعتبر قضايا حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي المحور المركزي في عمل عدد من المنظمات مع الازدياد الملحوظ في عددها خلال العقد الماضي. لكن ما زالت المنظمات الأقدم والتي تتبنى التوجهات النسوية تعتبر من أهم المنظمات العاملة في هذا القطاع والأكثر قدرة على الربط بين تقديم خدمات حماية ودعم النساء وبين العمل في مجال السياسات العامة بتعزيز حقوق المرأة في التشريعات وتطوير وضع المرأة في المجتمع الفلسطيني وداخل الأسرة³⁶.

³⁵ <http://lawcenter.birzeit.edu/iol/en/index.php>

³⁶ *Palestinian women organizing in Jerusalem*, UNDP – PAPP / Kvinna till Kvinna, 2010.

ومن أهم المنظمات في هذا المجال مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ومركز سوا، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية. لكن وبغض النظر عن الحملات الخاصة بقضايا معينة (قانون الأسرة)، فيلاحظ عدم وجود توجه لدى منظمات المرأة إلى تأسيس ائتلاف أو تنسيق دائم.

قطاع صنع السلام

منذ بداية التسعينيات أصبح صنع السلام يحوز على اهتمام الجهات المانحة الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وساعد على ظهور وتطوير نوع محدد من المنظمات داخل المجتمع المدني الفلسطيني أثارت جدلاً واسعاً بسبب أنشطة صنع السلام التي يقوم بها، خاصة مع الانتقادات العديدة الموجهة لجدوى أنشطة ومبادرات صنع السلام المندرجة تحت مشروع "من شعب إلى شعب" واتهامها بمحاولة "تطبيع" وضع الاحتلال الذي ما زال قائماً، إلى درجة قيام منظمات المجتمع المدني بإدراج مبدأ خاص في "مدونة السلوك للمنظمات الأهلية الفلسطينية" يحث المنظمات على رفض المشاركة في مبادرات "التطبيع".

وعلى الرغم من النقاش الدائر حول صنع السلام توجد بعض المنظمات الرئيسية المشاركة في أنشطة السلام من المنظمات التي تعتبر من أتباع التيار الرئيسي في قطاع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، مثل المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع - بانوراما والذي قام أيضاً بتولي قيادة منتدى منظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية للسلام³⁷ بالتعاون مع مركز بيري للسلام الإسرائيلي إلى جانب عدة منظمات فلسطينية تشارك هي الأخرى في هذا المنتدى من بينها: مؤسسة القدس للحوار والديمقراطية. مؤسسة الطريق، منتدى الشباب للتنمية، ومركز الأبحاث التطبيقية في مجال التعليم، ومنظمة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط³⁸، ومركز السلام والتعاون الدولي، ومركز القدس للمرأة، ومؤسسة الرؤية الفلسطينية، وجمعية الشروق الخيرية لشؤون المرأة، ومركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، ومؤسسة تنمية المياه والبيئة.

في هذا القطاع تعتبر حادثة العهد أهم الخصائص التي تميز المنظمات الفلسطينية المشاركة في منتدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الإسرائيلية للسلام، لأن الغالبية العظمى منها - باستثناء عدد قليل جداً - نشأ بعد عام 2004. كما تعتبر حادثة معظم هذه المنظمات سبباً إضافياً لنزاعاتها مع المنظمات الوطنية الكبرى التي نشأت وترسخت كجزء من حركة المقاومة لتحرير فلسطين على الرغم من تعاون معظم هذه المنظمات الأخيرة بشكل مؤقت مع المنظمات الإسرائيلية - خاصة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أو بهدف تأمين الحماية القانونية لمواطنين فلسطينيين في المحاكم الإسرائيلية - مع رفضها تكوين شراكات دائمة مع المنظمات الإسرائيلية.

³⁷ <http://www.peacengo.org/history.asp>

³⁸ تعمل هذه المنظمة في بيت لحم لكنها لا تعتبر جزءاً من "الشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية البيئية" التابعة لمنظمة أصدقاء الأرض العالمية في الوقت الذي يوجّه فيه اللوم إلى فرع المنظمة في الشرق الأوسط بسبب تعاونه مع المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية.

الاحتياجات الناشئة

عند سؤال المنظمات المشاركة في الدراسة عن نقاط القوة والضعف فيها وعن الفرص والتهديدات التي تواجهها، كانت الإجابات كما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف	الميزات	العقبات	
الضفة الغربية وشرق القدس	القيادة الفاعلة	تركيز المشاريع	غياب الدعم الحكومي/ عداء الحكومة للمنظمات التي لا تدعم الحزب الحاكم	
	الوصول إلى المعلومات	عدم القدرة على الإيفاء بكافة الاحتياجات	صعوبة إيجاد الموظفين المؤهلين	
	المعرفة	نقص "الدعم العام للمؤسسة غير المرتبط بالمشاريع" والاعتماد على الجهات المانحة	"الدعم الدولي" المتوفر لدعم بعض القضايا - الدعم الدولي للأراضي المحتلة.	
	الخبرة	عدم التجانس بين الخطط الموضوعية وبين الأنشطة المنفذة	توفر مصادر المعرفة حول بناء القدرات	
	الحيادية	غياب التقييم والبناء على الخبرات المتراكمة	محدودية الحركة بسبب الاحتلال الإسرائيلي	
	العلاقات الجيدة مع المنظمات المحلية	نقص التواصل وعدم كفاية الاتصالات	الوضع السياسي وعدم الاستقرار	
	القدرة على التشبيك مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية	ضعف إدارة المعلومات والمعارف	التغير في سياسات وإجراءات الجهات المانحة	
	الكادر الوظيفي المؤهل	الديمقراطية الداخلية	ثقافة مقاومة التغيير	
		القيادة الفردية أو استفراد مجموعة معينة بالقرار	المنافسة مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الأخرى	
		عدم وضوح أهداف المنظمات ومجالات عملها وتخصّصها	تسييس المجتمع وعمليات الانتماء	
		التكرار والتداخل في عمل المنظمات وميلها إلى تكرار الأنشطة طالما توفر الدعم المالي	عدم ثقة المنظمات الأقدم والأكبر في المنظمات الناشئة حديثاً	
	قطاع غزة	القدرة على تمثيل الأطراف المحلية الفاعلة وكسب ثقة المجتمع المحلي	محدودية المصادر المتوفرة مقارنة بحجم الاحتياجات المحلي	الانقسامات السياسية
		استجابة الخدمات للاحتياجات المحلية	اعتماد معظم المنظمات على المشاريع	الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة
توفر الطواقم المؤهلة والخبرة لدى معظم المنظمات		ضعف علاقة الجهات المانحة بالعديد من المنظمات خاصة الصغيرة منها	التنافس مع المنظمات حديثة التشكيل	
		التوزيع غير المتوازن	ضعف التواصل بين قطاع	

غزة والضفة الغربية / الانقسام الجغرافي	الدولية	للمهارات بين المنظمات خاصة في مجال تحليل السياسات وتخطيط المشاريع والتدريب والمناصرة	
ضعف آليات وضع الأهداف وقياس مدى تحقيقها		ضعف استخدام الموارد من قبل معظم المنظمات	التشبيك / الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية
القيود المفروضة من قبل السلطات المحلية / تدخل السلطات المحلية وضغوطاتها		الاعتماد على المتطوعين والموظفين المؤقتين / التغيير المفرط في الموظفين	التنسيق
محدودية الوصول إلى المعلومات حول المانحين		ضعف الرقابة والتقييم في معظم المشاريع	التغطية الجغرافية
القيود المفروضة على الموظفات		ضعف قدرات الإتصال والتواصل أو توظيف وتسخير الإعلام	الاستقلالية
الاعتماد على خدمات الإغاثة / محدودية المصادر المتوفرة للأنشطة طويلة الأمد		عدم كفاية الأجهزة لدى معظم المنظمات	
محدودية المصادر المتوفرة للتنمية المؤسسية / إدارة المعرفة		عدم كفاية الإجراءات والأنظمة الإدارية في معظم المنظمات	
إجراءات الممولين / غياب المعايير المشتركة			
وجود منظمات / جهات تنفيذية لا يمكن الاعتماد عليها			

احتياجات بناء القدرات لمنظمات المستوى الثاني

كان بناء قدرات المجتمع المدني الفلسطيني محط اهتمام الجهات المانحة خلال العقد الأخير، وخاصة من قبل البنك الدولي، مع التركيز على مجالين رئيسيين هما:

- الشفافية والحوكمة (تم تطوير مدونة السلوك للمنظمات غير الحكومية ضمن هذا الإطار).
- تقديم الخدمات وإدارة المشاريع (ضمن هذا الإطار قام مركز تطوير المنظمات غير الحكومية بتحديد الاحتياجات المتعلقة بإدارة المشاريع وكتابة المقترحات وتطوير وتخطيط البرامج والمشاريع).

في الوقت الحالي لا تزال هذه المجالات/ الأولويات التي تستوجب العمل عليها من أجل زيادة قدرات المنظمات المقدمة للخدمات للشعب الفلسطيني، خاصة مع ظهور جماعات كبيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة - مثل ذوي الإعاقات أو ضحايا عمليات محدّدة مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي (مثل الإغلاقات والعزل الاجتماعي المتعدّد الأشكال في القدس الشرقية والإغلاق على غزة) والتي لا تستطيع السلطات العامة وحدها الإستجابة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدولة الفلسطينية لا تزال في المراحل الأولى من طور البناء وبالتالي تحتاج في عملها إلى تركيز على الخدمات العامة ذات الأولوية وإفساح المجال لغيرها من الأطراف بالعمل وتقديم الخدمات (مثل تولي السلطة لمسؤوليات توفير التعليم الأساسي والثانوي بينما تتولى جهات أخرى التركيز على التعليم ما قبل المدرسي ومبادرات "الجامعة المفتوحة" أو السماح للمؤسسات الصحية بالعمل على "التأهيل المبني على المجتمع" وخدمات "الرعاية الصحية الأولية" للأطراف الأخرى خارج نطاق مؤسسات الدولة).

يلاحظ التشابه في حال منظمات المستوى الثاني من حيث درجة القدرة على تقديم الخدمات والتركيز عليها كأحد مجالات بناء القدرات الضرورية للمنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء. وبالنسبة للمنظمات تشمل أولويات بناء القدرات المحددة ذاتياً على القضايا الآتية: الحصول على التمويل، تصميم وتنفيذ المشاريع، المتابعة والتقييم (مع الاختلاف في

أولويات المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة) يليها التدريب وبناء القدرات، وإدارة الموارد البشرية، والتواصل مع الجهات الخارجية، والتخطيط الاستراتيجي. لكن يُلاحظ في هذا الصدد قلة عدد المنظمات التي أفادت بحاجتها إلى بناء قدراتها في مجالات المناصرة والحملات وتحليل السياسات بالإضافة إلى العدد المحدود من المنظمات التي أبدت رغبتها في تطوير قدراتها في مجال إدارة المتطوعين والناشطين.

احتياجات التدريب وبناء القدرات المحددة من قبل منظمات المستوى الثاني (%)		
قطاع غزة	الضفة الغربية	
77	72	الحصول على التمويل
68	50	تخطيط وإدارة المشاريع
51	45	الإتصالات الخارجية
38	49	المتابعة والتقييم
52	33	التدريب وبناء القدرات
49	32	التخطيط الاستراتيجي
41	26	إدارة المنظمات/ القيادة
24	36	إدارة الموارد البشرية
35	22	الإدارة المالية
17	32	المناصرة
21	27	تحليل السياسات
18	24	إدارة المتطوعين والنشطاء

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، تساهم الخبرة الكبيرة المكتسبة من تقديم الخدمات والقيام بدور البديل "للدولة" منذ بداية القرن العشرين، إضافة إلى روابطها القوية مع المؤسسات التعليمية، في تجميع المصادر المهمة والمعرفة لدى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتسهيل قيامها بهذه الأدوار، لأنّ هذه المنظمات تعمل على تقديم جزء كبير من الخدمات الاجتماعية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (تشير التقديرات إلى أنّ ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والأطفال يشكلون 90% من المستفيدين من خدمات منظمات المجتمع المدني). ومع ذلك يُعتبر تقديم الخدمات واحداً فقط من بين الأدوار التي يتوجب على منظمات المستوى الثاني القيام بها في الأراضي المحتلة.

ونظراً لعلاقتها المميزة مع "المواطنين" ومع "المجتمعات المحلية"، يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بأدوار أخرى متعلقة بالحوكمة والمناصرة، وصنع السياسات العامة والرقابة على الخدمات والسياسات العامة. وهي ذات الأدوار التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بها للحصول على مكانة ووظيفة "طرف أساسي في مجال السياسات"، ولتكتسب القدرة على تمثيل الفئات الاجتماعية التي تعمل للدفاع عن قضاياها ومصالحها والتعبير عن وجهات نظرها والتي يتم التعبير عنها جزئياً في المؤسسات السياسية.

كما ذكر أعلاه، تقوم عدة منظمات من المستوى الثاني بأنشطة المناصرة لكن عدداً أقل يقوم بوظائف السياسات العامة المتعلقة بتمثيل المواطنين لدى الجهات العامة. بالرغم من اختفاء فضاءات المشاركة في الحوكمة³⁹ في معظم مناطق الأراضي المحتلة كما يتبين من التحليل المعمق للصلات بين الحملات وأنشطة المناصرة مع القضايا المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي (مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وتردي وضع الثروات والموارد الأرضية أو النزاع على الأرض والموارد) وارتباطها بالدفاع عن القضية الفلسطينية أمام المحافل الدولية وتدني مستوى اهتمام المنظمات بوظائف السلطات المحلية والسياسات التنموية وبالحوكمة المحلية عموماً.

بالإضافة إلى ذلك وبالرغم من ظهور كلمة "الحوكمة" في معظم المبادرات الدولية الخاصة بالمجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العقد السابق، ساهمت عدة عوامل - كظهور الاحتياجات الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة وعن جدار الفصل والضغط على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية جميعاً - في الحصول على اهتمام منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة مما يعطي الأولوية لتقديم الخدمات (خاصة خدمات الإغاثة) والابتعاد عن "الحوكمة".

³⁹ ينطبق هذا الوضع بشكل خاص على القدس الشرقية التي يوجد فيها فجوة بين البلدية والسكان الفلسطينيين وعدم وجود مؤسسات فلسطينية ومعترف بها على المستوى المحلي أو على مستوى الأحياء، كما ينطبق على العديد من المناطق الريفية والحضرية الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وفي مناطق قطاع غزة.

أما الاحتياجات الناشئة التي يمكن تحديدها خاصة في مجالات التدخل الأخيرة فتتألف مما يلي:

احتياجات بناء القدرات الخاصة بمنظمات المستوى الثاني			
الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس الشرقية	
تخطيط وإدارة المشاريع	تخطيط وإدارة المشاريع	تحليل السياسات	القدرات الفردية
الحصول على التمويل	الحصول على التمويل	المجتمع المدني والحوكمة	
تحليل السياسات	تحليل السياسات		
المجتمع المدني والحوكمة	المجتمع المدني والحوكمة	الرقابة على السياسات والخدمات العامة	القدرات المؤسسية
حوكمة المنظمات	حوكمة المنظمات	المشاركة في الحكم المحلي	
الإعتراف بالمنظمات القاعدية ودعمها	دعم المنظمات القاعدية	دعم المنظمات القاعدية	
الاتصال والتواصل والشفافية	الرقابة على السياسات والخدمات العامة	التفاوض على بناء الشراكات وإدارتها	
الحكم المحلي	الحكم المحلي	إدارة العلاقات مع السلطات العامة	
الرقابة على السياسات والخدمات العامة	التفاوض على بناء الشراكات وإدارتها		
تنسيق استهداف وتقديم الخدمات	إدارة العلاقات مع السلطات العامة		
التفاوض على بناء الشراكات وإدارتها			
إدارة العلاقات مع السلطات العامة			
إيجاد فضاء للحوار حول السياسات العامة على المستوى الوطني	إيجاد فضاء للحوار حول السياسات العامة على المستوى الوطني	إيجاد فضاء للحوار حول السياسات العامة على المستوى الوطني	
إعتراف السلطات العامة بدور المجتمع المدني	إعتراف السلطات العامة بدور المجتمع المدني	إيجاد فضاء للحوار حول السياسات العامة على المستوى المحلي	
		وضع السياسات حول العلاقة مع السلطات الإسرائيلية	
تعزيز و"فتح" عضوية الشبكات والتحالفات		اعتراف السلطات العامة بدور المجتمع المدني	
اعتراف المنظمات الأقدم بالمنظمات الجديدة			

3.5 منظمات المستوى الثالث

تتعدّد الأنشطة الجماعية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، خاصة أنشطة المناصرة وحملات الضغط للدفاع عن القضية الفلسطينية وعن حقوق وقضايا مجموعة متنوعة من الفئات الاجتماعية، والتي يتم تنفيذها من خلال حشد العديد من المنظمات للعمل الجماعي. فعلى سبيل المثال تعمل المنظمات على تنفيذ حملة الحق في دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة⁴⁰ وانتلاف الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس⁴¹، وحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات على إسرائيل⁴²، والحملات الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري - أوقفوا الجدار⁴³. من جانب آخر تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة إطلاق حملات مناصرة حول قضايا محلية خاصة في مجال تعزيز حقوق المرأة (ضمن إطار وضع مسودات التشريعات والقوانين المتعلقة

⁴⁰<http://www.righttoenter.ps/index.php>

⁴¹<http://www.civiccoalition-jerusalem.org/ccdprj.ps/new2/index.php>

⁴²<http://www.bdsmovement.net/>

⁴³<http://www.stopthewall.org/>

بالأحوال الشخصية والعائلة والحصول على الخدمات الصحية) أو الاعتراف بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة (مثل ذوي الإعاقة) أو الاعتراف بحقوق الأطفال والشباب. بالإضافة إلى ذلك غالبًا ما تقوم المنظمات المقدمة للخدمات بإنشاء الأجسام والهيئات التنسيقية الرسمية وغير الرسمية بهدف تحسين الوصول إلى الفئات المستهدفة من الخدمات الإغاثة والأنشطة الميدانية.

في حالات أخرى محدودة ظهر عدد من الائتلافات والمنابر الدائمة التي تركز على قضايا محددة أو منطقة جغرافية معينة مثل:

- الشبكة الفلسطينية لحقوق الأطفال⁴⁴ التي تضم 45 منظمة (من المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية) وتعمل كجهة تنسيقية مع المنظمات الدولية.
- شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية⁴⁵ التي تضم في عضويتها 14 منظمة بيئية وتم تسجيل هذه الشبكة كمنظمة غير حكومية.
- ائتلاف منظمات حقوق الإنسان والتي تضم 12 منظمة تعنى بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان لكنها شبكة غير رسمية ولم يتم تسجيلها بعد.
- فرع غزة لشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية⁴⁶، والذي يندرج تحت "مظلة" الشبكة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، وتختلف فيها شروط العضوية والفئات التي تمثلها كما تقوم بإدارة برامجها وفعاليتها الخاصة بها.
- ائتلاف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - الإسرائيلية للسلام (المذكور سابقًا) والذي تشكل ضمن إطار مشروع خاص ممول من الاتحاد الأوروبي⁴⁷.

المهام الأساسية للمنظمات وملاءمة الأنشطة للاحتياجات

يشكل تجانس الأنشطة وملاءمتها للأهداف والاحتياجات خاصة أساسية لمنظمات المستوى الثالث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأنها تشكلت غالبًا بهدف التنسيق بين المنظمات المشاركة للقيام بفعاليات محددة أو للعمل كمُنبر لنقاش قضية محددة تتسجم مع نطاق عمل هذه المنظمات العاملة معاً على تحقيق هدف واضح ومحدد. كما توجد حالات أخرى كثيرة تحافظ فيها المنظمات على ائتلافات رسمية وغير رسمية (نادراً ما يتم تسجيل الشبكات إلا في حالات استثنائية مثل شبكة المنظمات البيئية) والتي تجربها على الحفاظ على الهدف الأصلي لكن سرعان ما تتحل هذه الشبكات وتختفي عندما حصول تغيير على نطاق عملها أو عدم استجابتها لاحتياجات وتوقعات المنظمات الأعضاء.

الديناميكيات الداخلية والتنظيم المؤسسي

عمومًا تعتبر الأسباب والعوامل التي تسهل عمل المنظمات المشاركة في الائتلافات والشبكات في الحفاظ على تركيزها وملاءمتها للاحتياجات هي ذات العوامل التي تتسبب في ضعفة وهشاشة الشبكات من الناحية المؤسسية والتنظيمية.

في الوقت الذي تتمتع فيه الشبكات القانونية بوضوح وثبات التنظيم المؤسسي فيها، مع الترتيبات المؤسسية واللوائح التنظيمية⁴⁸، تعتبر مسألة المقومات التنظيمية القضية الأساسية التي تواجه منظمات المستوى الثالث. مثلًا تعتمد هذه المنظمات في الغالب على رغبة منظمة واحدة واستعدادها لتحمل أعباء الوظائف التنظيمية للشبكة أو الائتلاف وللقيام أيضًا بممارسة دور القيادة. ضمن هذه الظاهرة يمكن تحديد القضايا التالية وفقًا لأراء المنظمات المشاركة في الدراسة:

- في بعض الحالات التي تلعب فيها إحدى المنظمات الأعضاء دور المنسق للشبكة / المنبر، يعتبر هذا الشخص مسؤولاً أمام الشبكة بأكملها لكن على أرض الواقع يكون المنسق/مسؤولاً أمام منظمة واحدة فقط.
- في بعض الحالات تقوم منظمة واحدة فقط من بين المنظمات الأعضاء بالعمل التنظيمي للشبكة / الائتلاف، خاصة بغرض ترويج الشبكة، لكن يزداد احتمال حل الشبكة في حالة حدوث تغيير في السياسة التنظيمية.
- في بعض الحالات يتم وضع ترتيبات بين المنظمات الأعضاء بهدف تبادل مسؤوليات الإدارة وتسيير عمل سكرتاريا الشبكة. لكن على أرض الواقع من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إجراء هذا التبادل فعليًا بسبب صعوبة

⁴⁴ <http://www.pncr.org/arabic/home.asp>

⁴⁵ <http://www.pengon.org/>

⁴⁶ <http://pngoportal.org/arab/>

⁴⁷ Badioli F., Said N., Zemach M., *Evaluation of the EU Partnership for Peace Programme*, EU – SOGES, 2010

⁴⁸ أفادت بعض المنظمات المشاركة في الدراسة بالصعوبة التي تواجهها عملية تسجيل الشبكات أو "المنظمات الجماعية" في بعض الأحيان والتي تفوق الصعوبات الموضوعية أمام تسجيل أي منظمة مجتمع مدني لسبب رئيسي يتعلق بإصرار وزارة الداخلية على الترتيبات المؤسسية الرسمية.

- الاستغناء عن أو نقل الخبرة والمعرفة المتراكمة لدى منظمة واحدة أو بسبب عدم وجود القدرة أو الاستعداد لدى المنظمات الأعضاء الأخرى لاستضافة السكرتاريا وتولي مهامها ومسؤولياتها.
- في معظم الأحيان لا يوجد مقر مستقل أو أجهزة خاصة بالشبكة / التحالف مما يضطرها إلى الاعتماد على استعداد المنظمات الأعضاء أو رغباتها أو قدراتها.
- يعود الضعف في الترتيبات التنظيمية أو المؤسسية للشبكات والمنابر في الغالب إلى تردّد المنظمات الأعضاء وعدم رغبتها في المشاركة بسبب التحوّف من أن تصبح الشبكات منافسا محتملا على التمويل.
- تعتبر المنافسة بين المنظمات الأعضاء عاملا آخر يفسر تجنب قيام منظمات المجتمع المدني بتشكيل منابر قوية قادرة على تسهيل تبادل المعلومات والمعرفة وإيجاد تعاون "وثيق جدًا" بين المنظمات المختلفة.

التمويل

يعتبر التمويل مشكلة فعلية بالنسبة لمنظمات المستوى الثالث لأنّ معظمها لا يسعى إلى الحصول على التمويل بشكل مستقل - مع بعض الاستثناءات مثل شبكة المنظمات البيئية - بسبب التحوّف من احتمال الدخول في صدامات ونزاعات مع المنظمات الأعضاء فيها. وهو أمر وارد عندما لا يرتبط التمويل "بأنشطة التشبيك" بل يهدف إلى القيام بتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات، خاصة لأنه بإمكان المنظمات الأعضاء تقديم معظم الخدمات والمشاريع التي تقدّمها الشبكات (مثل نشر المعلومات وحملات التوعية والتدريب وغير ذلك) مما يخلق حالة من التوازن الحساس خاصة عند وجود "منظمة قائدة" للتحالف أو الشبكة.

وعندما لا تحصل منظمات المستوى الثالث على التمويل المباشر، تقوم المنظمات الأعضاء بتحمل تكاليفها وتغطية فعاليتها من خلال الموارد الخاصة بكل منظمة. لكن النتيجة غالبًا ما لا تتوفر الموارد الكافية للقيام بتنفيذ أنشطة جماعية إلى جانب العمل على التنسيق. بيد أنه يندر وجود الأجسام التنسيقية العاملة على قضايا محددة أو قضايا محلية أو القيام بمهام أخرى مثل تلك المهام التي يعمل عليها فرع غزة لشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والذي يقوم بأنشطة المناصرة للدفاع عن منظمات المجتمع المدني من التدخل المفرط للسلطات السياسية، والقيام بدور الوساطة بين الجهات المانحة والمنظمات الأعضاء الصغرى، إضافة إلى القيام بأنشطة تدريبية للمنظمات الأعضاء. مع ذلك يمكن أن يعود السبب وراء هذا الحالة الفريدة إلى الوضع الخاص لمنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة.

المساءلة والشفافية

تعتبر الشفافية والمساءلة نقطة ضعف أخرى لدى منظمات المستوى الثالث. حيث لم تسلم المنظمات الأقوى تنظيميًا، مثل شبكة المنظمات البيئية، من توجيه اللوم إليها لوجود بعض العيوب في نظامها الإداري، وبسبب الحوكمة الداخلية والاستدامة⁴⁹. كما أنه تم حديثًا إغلاق فرع محلي لاتحاد الجمعيات الخيرية بناءً على ادعاءات بسوء استخدام المصادر المالية⁵⁰. بشكل عام تتدنى مستويات الشفافية والمساءلة لدى منظمات المستوى الثالث خاصة المنظمات غير الرسمية منها، مما يؤثر على مستوى المشاركة الفعلية لأعضائها من المنظمات. كما تشكل هذه القضية الأساس لتحديد احتياجات بناء القدرات المنفذة من قبل برامج يقوم بها مركز تطوير المنظمات غير الحكومية، والتي تشمل على مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز وتمكين المنظمات "القطاعية" مثل المنابر والشبكات.

احتياجات بناء القدرات للشبكات والتحالفات وفقًا لمركز تطوير المنظمات غير الحكومية

- الاتصال والتواصل (المواقع الإلكترونية)
- إدارة البرامج (تعيين منسقين)
- التخطيط الاستراتيجي
- توفير الدعم وبناء القدرات لأعضاء الشبكة
- النظم الإدارية
- الحوكمة الداخلية
- الاستدامة الاقتصادية

⁴⁹ مركز تطوير المنظمات غير الحكومية يقدم الدعم للشبكات والمنظمات غير الحكومية والشبكات القطاعية والمتخصصة.

⁵⁰ اجتماعات مع الأطراف ذات العلاقة عقدت في شهر نيسان 2010.

احتياجات بناء القدرات

ضمن هذه الدراسة قامت منظمات المستوى الثالث بتحديد أولويات احتياجاتها في مجال بناء القدرات في مجالات الحصول على التمويل، والتواصل مع الجهات الخارجية، وإدارة المتطوعين والناشطين، والإدارة المالية. واتضح من التحليل أن منظمات المستوى الثالث لا تقوم بإدراج القضايا الداخلية للشبكات على قائمة الصعوبات أو الفرص أو نقاط الضعف أو نقاط القوة، إضافة إلى أن الفروقات بين الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لها أي تأثير يذكر على احتياجات بناء القدرات للمنظمات المستوى الثالث.

احتياجات بناء القدرات لمنظمات المستوى الثالث	
تخطيط وإدارة المشاريع	القدرات الفردية
الحصول على التمويل	
تحليل السياسات	
المجتمع المدني والحوكمة	القدرات المؤسسية
الحوكمة التنظيمية خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الأعضاء	
إدارة المتطوعين والناشطين	
الإتصال والتواصل والشفافية	
دعم المنظمات الأعضاء	
التفاوض وإدارة الشراكة	
إدارة الشراكات مع السلطات العامة	
تحليل احتياجات الفئات الاجتماعية التي تمثلها المنظمة	الاحتياجات المرتبطة بالسياق / المؤسسة
خلق فضاء على المستوى المحلي للحوار حول السياسات العامة	
توسيع دائرة عضوية وامتداد الشبكات / المنابر	
الاعتراف بالشبكات من قبل السلطات العامة	

4.5 منظمات المستوى الرابع

يوجد عدد قليل من اتحادات وشبكات منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي:

- شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (تشمل الفرع الرئيسي في الضفة الغربية وفرعا آخر في قطاع غزة الذي صنف من بين منظمات المستوى الثالث)
- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية.
- الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة.
- المعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية.

بيد أن هذه المنظمات لا تشمل إلا على جزء من منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (تشمل أقل من ألف منظمة من أصل أكثر من 1450 منظمة فاعلة من المستويين الأول والثاني) خاصة المنظمات المنضوية تحت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، التي تعتبر أهم الشبكات والمنابر بالرغم من قلة عدد أعضائها الذين لا يتجاوز عددهم 100 منظمة (في الحقيقة العضوية في هذه الشبكة غير مفتوحة لأنه يجب الحصول على موافقة الأعضاء الحاليين للسماح بانضمام أعضاء جدد ووفقا للوائح الداخلية ومبادئ الشبكة) مما يعني أن اتحاد الجمعيات الخيرية هو الشبكة الأوسع في الأراضي الفلسطينية والتي تضم حوالي 500 منظمة بما فيها العديد من المنظمات القاعدية.

وبينما يضم اتحاد الجمعيات الخيرية بشكل رئيسي المنظمات العاملة في مجال المساعدات الاجتماعية (مثل رعاية الأطفال وتأهيل ورعاية ذوي الإعاقات، وخدمات الإغاثة وغيرها)، تتحصر عضوية شبكة المنظمات غير الحكومية في منظمات عاملة في قطاعات عديدة وغالبًا ما تلعب دورًا رئيسيًا على مستوى القطاع الذي تنشط فيه.

من وجهة نظر مؤسسية، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، يبدو احترام المنظمات الجمعية والاتحادات العامة ليس فقط لقانون "الجمعيات الأهلية" فحسب (بالرغم من خضوعها للتدقيق المكثف أكثر من المنظمات غير الحكومية الأخرى) بل أنها تلتزم أيضًا "بمدونة السلوك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية".

وبالرغم من حقيقة استقطاب الشبكتين الرئيسيتين لجزء كبير من الموارد (من حيث المعرفة والقدرات وحتى المصادر المالية)، تعاني هذه الشبكات من نقص الموارد (خاصة من حيث الموظفين الدائمين المؤهلين) والنقص في مستوى مشاركة المنظمات الأعضاء بهدف تمكين الشبكات من القيام بأدوار أكثر قوة. وفي حين يوجد تنسيق على المستوى القطاعي يشكل باستمرار فضاءً للمبادرات، فمن النادر قيام المنظمات الجمعية والاتحادات بأي دور في مجال التنسيق ونشر المعلومات.

يقوم الاتحاد العام للجمعيات الخيرية حاليًا بدور رئيسي - بالتعاون مع مركز تطوير المنظمات غير الحكومية - في نشر "مدونة سلوك المنظمات غير الحكومية"، بينما تقوم شبكة المنظمات غير الحكومية بتنسيق أنشطة المناصرة بين المنظمات الأعضاء حول قضايا تقع ضمن الاهتمامات العامة للمنظمات غير الحكومية مثل: مراجعة "قانون الجمعيات الأهلية"، والتأكيد على حرية تشكيل الجمعيات، والدفاع عن المنظمات غير الحكومية من تدخل الأحزاب السياسية. ولا توجد في الوقت الراهن أي مشاريع خاصة لأي من هذه الشبكات. كما تبدو محدودية قدراتها في الجمع بين المنظمات الأعضاء وحشد مصادرها بالإضافة إلى ندرة قيام الشبكات بإدارة وتبادل ونشر المعلومات بين المنظمات الأعضاء.

احتياجات بناء القدرات

ترتبط الاحتياجات الفورية لبناء قدرات المنظمات الائتلافية والجمعية بقضايا الحصول على التمويل، وتحليل السياسات العامة، وإدارة المتطوعين والناشطين (وهذه قضايا هامة للغاية بسبب النقص في عدد ونوع الموظفين الدائمين) بينما تشمل الصعوبات والعوائق الرئيسية التي تواجهها الشبكات والاتحادات والمنظمات الجماعية ما يلي:

- نقص المصادر المتاحة لتطوير وتنمية الشبكات.
- نقص الانخراط الفعلي والمشاركة الكافية للمنظمات الأعضاء.
- الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وضرورة التعامل مع التدخلات السياسية في حياه المجتمع المدني.
- الصعوبات المرتبطة بالإغلاقات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
- عدم وضوح العلاقة مع الجهات المانحة والتي تقوم أحيانًا بإنشاء الشبكات⁵¹ (المصطنعة) الخاصة بها، أو في حالات أخرى عدم رغبتها في الدخول في علاقة مع الشبكات والعمل المباشر معها.
- الصعوبة في تقديم الدعم للمنظمات الأعضاء دون أخذ أماكنها والدخول في منافسة معها.
- الصعوبة في دمج الأصوات والآراء المتعددة في صوت واحد ورسالة واحدة تنضوي تحتها الأولويات والاحتياجات الناشئة في الشبكات والمناخ القطاعية.
- المنافسة العالية بين المنظمات غير الحكومية التي تحدّ من التعاون بينها ضمن إطار المنظمات الشمولية العامة.

⁵¹ يدرك العديد من المنظمات المشاركة في الدراسة دور بوابة مصادر الإلكترونية (www.masader.ps) (الذي تشكل ضمن إطار أنشطة مركز تطوير المنظمات غير الحكومية الهادف إلى دعم تطوير منظمات المجتمع المدني) بوصفه شبكة عامة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. في الواقع عمل مركز تطوير على الحصول على التسجيل بوصفه منظمة غير حكومية تقوم على إدارته هيئة عامة ومجلس إدارة يضم ممثلين عن شبكات منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك لا يعتبر المركز من منظمات المجتمع المدني بالمعنى الفعلي للمصطلح بسبب انبثاقه عن مشروع للبنك الدولي حمل اسم "مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية"، حيث يستمر المركز منذ ذلك الحين في لعب دور الوسيط بين الجهات المانحة (والتي يعتبر مسؤولاً أمامها) وبين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

بناءً على هذا الأساس يمكن تحديد الاحتياجات التالية لمنظمات المستوى الرابع:

احتياجات بناء القدرات لمنظمات المستوى الرابع		
تخطيط وإدارة المشاريع	القدرات الفردية	
الحصول على التمويل		
تحليل السياسات		
المجتمع المدني والحوكمة	القدرات المؤسسية	
الحوكمة التنظيمية خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الأعضاء		
إدارة المتطوعين والأعضاء الناشطين		
الاتصال والتواصل والشفافية		
دعم المنظمات الأعضاء		
التفاوض وإدارة الشراكة		
إدارة الشراكات مع السلطات العامة		
تحليل احتياجات الفئات الاجتماعية التي تمثلها المنظمة		
خلق فضاء على المستوى المحلي للحوار حول السياسات العامة		الاحتياجات المرتبطة بالسياق / البيئة المؤسسية
توسيع دائرة عضوية وإمتداد الشبكات / المنابر		
الاعتراف من قبل السلطات العامة		

6. مصادر الدعم والتمويل المتاحة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني

1.6 الاتحاد الأوروبي

تقدم المفوضية الأوروبية الدعم لمنظمات المجتمع المدني من خلال برامج تعنى بمواضيع أو قضايا معينة وتشمل:

- المبادرة الأوروبية لحقوق الإنسان
- برنامج "الاستثمار في الشعب" (ويغطي قطاعات الصحة، والمعرفة المهارات، والثقافة، والتشغيل والتمايك الاجتماعي، ومساواة النوع الاجتماعي، والشباب والأطفال).
- برنامج البيئة والإدارة البيئية المستدامة (بما في ذلك الطاقة).
- برنامج الأطراف خارج نطاق مؤسسات الدولة والسلطات المحلية في التنمية.
- الأمن الغذائي.
- الهجرة وطلب اللجوء.

وعلاوةً على ذلك، أطلقت المفوضية الأوروبية ضمن إطار التعاون الإقليمي برنامج الشراكة في السلام الذي يشمل عددًا من منظمات المجتمع المدني في الأراضي المحتلة. كما أنه من بين المبادرات التي تعنى بصنع السلام وحقوق الإنسان - والذي يركز على تشكيل "الائتلافات" بين المنظمات الحاصلة على التمويل والدعم من الاتحاد الأوروبي - تشمل معظم برامج المساعدة الأوروبية تقديم الخدمات والدعم للسكان في القطاعات المختلفة ومع ذلك بدأ الاتحاد الأوروبي بالعمل على استحداث بعض البرامج المبتكرة خاصة البرامج التالية:

- إطلاق الحوار المنظم مع منظمات المجتمع المدني ضمن إطار مبادرة الاستثمار في الشعب.
- بدء المشاورات مع منظمات المجتمع المدني المحلية حول برامج الاتحاد الأوروبي (تم عقد اجتماعين تشاوريين في كل من رام الله وغزة).
- تبني آليات "تقديم المنح الفرعية" في المشاريع والتي تسمح للمنظمات الصغيرة بالحصول على الأموال، والتي لولا هذه الآلية لحصلت عليها المنظمات الكبرى (الأكثر تنظيمًا وخبرة في الحصول على دعم من الاتحاد الأوروبي).

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، يتمثل سياق الابتكار في برامج الاتحاد الأوروبي لمساعدة منظمات المجتمع المدني في الأراضي المحتلة في برنامج "الأطراف خارج نطاق مؤسسات الدولة والسلطات المحلية في التنمية" حيث تم إصدار ثلاث دعوات عامة للمجتمع المدني لتقديم مقترحات المشاريع ضمن هذا البرنامج في الأراضي المحتلة صدر أولها العام 2008 (بقيمة 2.4 مليون يورو)، والثاني صدر في عام 2009 (بقيمة 4.8 مليون يورو) وأخرها صدر عام 2011 (بقيمة 2.4 مليون يورو) بالإضافة إلى 2.4 مليون أخرى لا تزال قيد الدراسة بهدف الموافقة عليها). بالإجمال نتج عن الدعوات الثلاث تمويل 18 مشروعاً من خلال هذه المبادرة التي يتم تنفيذها في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة بالتعاون بين عدد من المنظمات الأوروبية والفلسطينية.

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني "برنامج دعم الأطراف خارج نطاق مؤسسات الدولة والسلطات المحلية"		
المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات	غزة	تعليم الأطفال الكتابة والقراءة
منتدى شارك الشبابي	رام الله	التدريب المهني
جمعية الحق في الحياة	غزة	توفير الخدمات الأساسية للأشخاص الذين يعانون من التوحد ومتلازمة "داون"
لجان المعاقين الفلسطينيين	رام الله	رياضة للشباب من ذوي الإعاقة
بيالارا	رام الله	الأطفال بوصفهم لاعبين في التغيير الاجتماعي
جمعية النجدة الاجتماعية	غزة	النباتات الطبية/ التصنيع الغذائي
جمعية أنصار الإنسان	نابلس	حقوق الأطفال والشباب والنساء
اتحاد الشباب الفلسطيني	الضفة الغربية	مراكز مجتمعية لتمكين الشباب والنساء
المسرح الوطني الفلسطيني	القدس الشرقية والضفة الغربية ومخيمات اللاجئين	أماكن ومساحات للدعم الاجتماعي والتعليمي للشباب والأطفال
مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية	سلفيت وقلقيلية	تعزيز وتطوير 15 تعاونية
مؤسسة الرؤية الفلسطينية	الضفة الغربية	التغيير المجتمعي والحوكمة
مركز أنصار للأطفال		
مركز دراسات المرأة		
مؤسسة مفتاح		
جمعية الدراسات العربية	مخيم شعفاط للاجئين	اللعاب والعمل لتجنب العزلة
جمعية إنقاذ شباب المستقبل	غزة	مناصرة الشباب والدفاع عن حقوقهم وتقديم التدريب المهني لهم
الجمعية الفلسطينية للمعلومات والتكنولوجيا		

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني "برنامج دعم الأطراف خارج نطاق مؤسسات الدولة والسلطات المحلية"		
تمكين وتعزيز 5 منظمات قاعدية في قطاع المرأة	قطاع غزة	جمعية القدس لتنمية المواصي
		جمعية النصر الخيرية
		جمعية شموع الأمل
		جمعية الجنوب لصحة المرأة
		جمعية البنبان
		جمعية النهضة للتنمية الريفية
توفير خدمات تتعلق بحقوق واحتياجات الأطفال الصم	قطاع غزة	جمعية أطفالنا للأطفال الصمّ
الحصول على خدمات تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	الضفة الغربية: أريحا والقدس	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الابتدائية	غزة	مركز التعليم العلاجي

2.6 الجهات المانحة الأوروبية

التعاون النمساوي

يتركز عمل وكالة التعاون النمساوي في تقديم التمويل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية من خلال مؤسسة التعاون عن طريق برنامج خاص يحمل اسم "دعم الخدمات المجتمعية من خلال المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". ومن خلال هذا البرنامج تم تمويل 21 منظمة خلال الدورة الأولى للمشاريع (بقيمة 400 ألف يورو) بالتركيز على المنظمات القاعدية في كل من الضفة والقطاع (شملت محافظات قلقيلية ونابلس والخليل وغزة والقدس ورام الله/جنين/طوباس). وبالإضافة إلى الدعم المالي للمشاريع تعمل مؤسسة التعاون على توفير التدريب والمساعدة الفنية⁵² للمشاركين من المنظمات القاعدية ومنظمات المجتمع المدني. وبشكل رئيسي يقدم البرنامج الدعم لتقديم الخدمات التي تستهدف النساء والشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

التعاون البلجيكي

يقدم التعاون الفني البلجيكي الدعم لمنظمات المجتمع المدني من خلال:

- المنظمات غير الحكومية البلجيكية مثل منظمة 11.11.11 ومنظمة برودريك ديلين، التي تقدم الدعم لخطط التنمية الاستراتيجية للمنظمات غير الحكومية المحلية.
- المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية.
- تقدم الدعم للمشاريع التالية: مشاريع التنمية الصغيرة التي يقوم بها أفراد من المجتمع المحلي من المحتاجين من خلال برنامج التدخل الصغير جداً والذي يركز على الفئات المهمشة، ودعم المبادرات الهادفة إلى إدراج الدخل والأنشطة المتعلقة بالأنواع الاجتماعي، وقطاع التعليم، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية بهدف تنفيذ المشاريع (يتم سنويًا تمويل عدد من المنظمات يتراوح بين 3-6 منظمات).

⁵² يتم تقديم المساعدة الفنية خاصة في مجال تعديل واستكمال مقترحات المشاريع وكتابتها، وتحضير الموازنات، وكتابة التقارير، وتطبيق إجراءات الشراء والتوريد

التعاون البريطاني

تعمل دائرة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أكثر من 16 عامًا بهدف دعم بناء وتنمية الدولة. ولتحقيق هذا الهدف تتركز نسبة 67% من تمويل هذه الدائرة في قطاع الحوكمة يليه من حيث الحجم الدعم المقدم إلى قطاع المساعدات الإنسانية. وضمن هذا الإطار تعمل البرامج الأكثر أهمية في دعم المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتألف مما يلي:

- مبادرات مكافحة الفساد والحكم الرشيد المنفذ من خلال منظمة الشفافية الدولية.
- مبادرة انخراط المجتمع المدني لجعل الحوكمة والشفافية تعمل لمصلحة الفقراء والمجتمعات المهمشة والمنفذ من خلال مؤسسة تيري (Tiri) وبالتعاون مع جامعة بيرزيت وائتلاف أمان للنزاهة والمساءلة.
- شبكة معاً: وهي منظمة إعلامية غير ربحية تأسست في العام 2000 بهدف تمكين الإعلام الفلسطيني المستقل وبناء روابط بين وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية وتعزيز حرية التعبير والتعدد الإعلامي بوصفها أدوات أساسية في نشر وتعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة⁵³.
- مبادرة البحث عن أرضية مشتركة وهي منظمة إعلامية تعتمد على رياضة كرة القدم بهدف تعزيز الحكم الرشيد والشفافية.

التعاون الدانماركي

يتركز دعم التعاون الدانماركي في الأراضي المحتلة في ثلاثة مجالات وهي: صنع السلام، وبناء الدولة، وتحسين مستوى الحياة. وتشتمل المبادرة الدانماركية على التدخلات التالية:

- دعم منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.
- مبادرة مشتركة مع هولندا والسويد وسويسرا ومركز تطوير المنظمات غير الحكومية لدعم سكرتاريا منظمات المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان / الحكم الرشيد.
- دعم الثقافة والفن الذين يعتبران من أدوات التنمية وصنع السلام وطريقة للتغلب على حالة العزل والإغلاق التي تنتشر في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال أنشطة المنظمات غير الحكومية (مثل مهرجان أفلام المرأة الذي تقوم بتنظيمه مؤسسة "شاشات" في كل من رام الله ونابلس وبيت لحم والقدس) والمنظمات الفنية المتخصصة مثل مؤسسة صابرين للإنتاج التي تم دعمها للمشاركة في مسابقة اليوروفيجن الغنائية، إضافة إلى دعم مركز بيوس الثقافي في القدس الشرقية ومسرح عشتار في رام الله.

التعاون الألماني

منذ العام 2005 تقوم وكالة التعاون الفني الألماني⁵⁴ - بالتعاون مع مؤسسة الخدمات والتنمية الألمانية - بدعم المجتمع المدني الفلسطيني. وبينما تركز الخدمات والتنمية الألمانية على المنظمات القاعدية في المناطق المهمشة في المناطق الجنوبية والشمالية من الضفة الغربية بهدف تمكين الفئات من العمل بناءً على احتياجاتها، يتم تقديم الدعم بهدف تمكين الشبكات النسوية والشبابية. وتم تنفيذ المبادرات في سلفيت ونابلس وطوباس وقلقيلية وطولكرم وجنين والخليل ويطا ودورا.

أطلقت وكالة التعاون الفني الألماني برنامجاً يمتد من عام 2009 حتى عام 2012 يتعلق باحتياجات تعزيز قدرات السلطات المحلية في الاستجابة للاحتياجات والمطالب المحلية. وقام هذا البرنامج أيضاً بوضع الخطط الاستراتيجية والاستثمارية لثمانية هيئات محلية بمشاركة فاعلة من المنظمات غير الحكومية المحلية، وجمعيات القطاع الخاص، والمنظمات القاعدية (خاصة منظمات المرأة). ولهدف بناء قدرات المنظمات وتعزيزها يستمر الدعم المقدم من التعاون الألماني لمدة أقصاها 6 سنوات.

⁵³ <http://www.maannet.org/>

⁵⁴ <http://www.gtz.de/en/weltweit/maghreb-naher-osten/palaestinisische-gebiete/20750.htm>

التعاون الفرنسي

يرتكز دعم التعاون الفرنسي لمنظمات المجتمع المدني إلى عدة آليات تقوم بإدارتها الفصالية الفرنسية من خلال وكالة التعاون الفرنسية للتنمية. وقد تم منذ العام 2007 وضع آلية للتمويل تحت عنوان "صندوق التنمية والتنمية الاجتماعية" والذي يتشكل من دعم مشترك (لغاية 70%) لمبادرات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطات المحلية. وقد تم تمويل 18 مشروعًا حتى نهاية عام 2010 تركزت في قطاعات مختلفة مثل:

- الزراعة والمياه.
- بناء قدرات المنظمات القاعدية ومنظمات المرأة.
- حماية الطفولة والشباب.
- الثقافة.
- التنمية الاقتصادية (تعزيز الأنشطة المدرة للدخل).
- التنمية المجتمعية (بالتركيز على قطاع الصحة).
- الإعلام (بالتركيز على التدريب المهني).

وتعتمد هذه الآلية على الدعوة المفتوحة لتقديم المشاريع ويجري التركيز في الوقت الراهن على تقديم الخدمات بينما تعتمد استمرارية المبادرات على ما يلي:

- تحديد فترة التمويل.
- حقيقة عدم تقديم الدعم لنفس "الفكرة" أو المشروع لمرّة ثانية.
- طريقة الدعم المشترك (تمويل بحد أقصى يصل لغاية 70% من الموازنة الكلية للمشروع مقابل توفير المنظمة الشريكة لنسبة 20% المتبقية من جهات مانحة أخرى).

وبينما تم تنفيذ 18 من المشاريع الممولة من خلال 22 منظمة (وتتضمن منظمات غير حكومية ومنظمات قاعدية⁵⁵ وإحدى البلديات). وتوزع المبادرات التي تم تمويلها على كافة مناطق الضفة الغربية (جنين، أريحا، الخليل، نابلس، بيت لحم، ورام الله، والقدس الشرقية (مشروع واحد) وقطاع غزة (أربعة مشاريع). أما الدعوة لتقديم المشاريع الصادرة خلال عام 2011 فتستهدف أربع مناطق ذات أولوية وهي: قطاع غزة، والقدس الشرقية إضافة إلى مناطق "ج" والمناطق الواقعة خلف أو بمحاذاة جدار الفصل، ومخيمات اللاجئين. كما يقدم التعاون الفرنسي منحًا صغيرة للمنظمات غير الحكومية والتي تركز على الفنون البصرية والسينما وغيرها، وأنشطة المساعدات الإنسانية والاجتماعية (التعليم، وحقوق الإنسان، والصحة، الخ) والأنشطة المتعلقة بالجامعات (أي مركز البحث الفرنسي الفلسطيني والشبكات). أما الدعم الإضافي المقدم لتنمية المجتمع المدني فيأتي من خلال مركز تطوير المنظمات غير الحكومية (بالإضافة إلى البنك الدولي تعتبر فرنسا الممول الرئيسي للمرحلة الرابعة من مشروع المنظمات غير الحكومية ابتداءً من عام 2011).

التعاون الفنلندي

يعمل التعاون الفنلندي بالأساس على دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من خلال صندوق التعاون المحلي، الذي يتم من خلاله دعم المبادرات المتعلقة بالقطاعات التالية: الثقافة، والحوكمة، وحقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي، وصنع السلام والصحة. ويتم تقديم هذا الدعم بشكل مباشر للمنظمات الفلسطينية (مثل المركز الدولي في بيت لحم، والمركز الفلسطيني الإسرائيلي للأبحاث والمعلومات، والكنيسة اللوثرية الإنجيلية في الأردن والأراضي المقدسة، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومؤسسة بيانات - جمعية معهد الدراسات والأبحاث، وجمعية الخدمات المجتمعية المساندة للمسنين).

⁵⁵ تشمل المنظمات التي تعمل على تنفيذ مشاريع الوكالة الفرنسية للتنمية: جمعية مزارعي البيوت البلاستيكية، جمعية دارنا، جمعية آسيا التعاونية، مركز المجتمعي المتعدد الأغراض، السنبلة، مركز التدريب والإرشاد، مركز تام للإعلام والمرأة والتنمية، نادي الطفل الفلسطيني، الجمعية الفلسطينية الإستشارية، واتحاد المزارعين الفلسطينيين (مشروعان)، واتحاد لجان العمل الزراعي، وصندوق فلسطين المستقبل، والجمعية الفلسطينية للرعاية والتنمية، مركز القدس للنساء، أيام المسرح للإنتاج، مركز جمعية برج اللقلق الاجتماعية، وجمعية التنمية التأهيل والتنمية لقرى الجدار غرب جنين. (Riyada, FSD – French Funding Mechanism for Palestinian Civil Society Support, Consulat General de France à Jerusalem, 2010)

التعاون الإيطالي

يتم توجيه دعم التعاون الإيطالي لمنظمات المجتمع المدني بشكل أساسي من خلال المنظمات غير الحكومية الإيطالية التي من المفترض أن تعمل على توجيه المنظمات القاعدية أو منظمات غير الحكومية الفلسطينية على حد سواء، مع الاحتفاظ بالمسؤولية الكاملة عن المشاريع. لكن في الكثير من الحالات لا يوجد فرق واضح بين "التوجيه" الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الإيطالية وبين التنفيذ أو "العمل المباشر".

تتراوح مدة المشروع الواحد من 12 إلى 36 شهراً لكن تمويل التعاون الإيطالي لا يغطي أكثر من 70٪ من التكلفة الإجمالية للمشاريع. ويشارك قرابة 24 من منظمات المجتمع المدني الإيطالية في هذه الأنشطة⁵⁶ التي تركز على كل مبادرات التنمية (حوالي 3/1)، وتقديم المساعدات في حالات الطوارئ (لا سيما في قطاع غزة). كما تشارك منظمات المجتمع المدني المحلية في البرامج التي يديرها المكتب المحلي لتنمية التعاون الفني الإيطالي (مثل التعليم والصحة وتمكين المرأة والزراعة والحوكمة وحقوق الإنسان).

التعاون الإيرلندي

يركز التعاون الإيرلندي للمجتمع المدني الفلسطيني بالأساس على توفير التمويل الأساسي لعدد محدود من منظمات المجتمع المدني. ويراعى عند اختيارها التركيز على المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والحوكمة. كما يستهدف الدعم المواضيع الرئيسية المستهدفة مثل سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية، حقوق المرأة، حقوق الأسرى، حرية الحركة والتنقل، وحقوق التخطيط في القدس الشرقية، وذلك على الرغم من وجود معظم المنظمات التي يتم تمويلها من التعاون الإيرلندي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

التعاون الهولندي

يدعم التعاون الهولندي منظمات المجتمع المدني من خلال مجموعة متنوعة من القنوات تتألف من: توفير التمويل المباشر للمنظمات الأهلية الفلسطينية، وتوفير الأموال للمنظمات الأهلية الهولندية والدولية (مثل مؤسسة أطفال الحرب) من أجل دعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية المحلية الفلسطينية، بالإضافة إلى المشاركة في صناديق التمويل مع جهات مانحة أخرى، مثل تمويل سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الرشيد الذي يدار من قبل مركز تطوير منظمات المجتمع المدني وإدارة عملية تقديم التمويل للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية العاملة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان/الحكم الرشيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة (وقد قامت السكرتاريا بتقديم "تمويل أساسي" لحوالي 28 منظمة⁵⁷، و"منح صغيرة" لحوالي 13 منظمة⁵⁸).

بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذا الدعم، يتركز التمويل في القدس (16 منظمة) ورام الله (16 منظمة)، وغزة (5 منظمات)، نابلس (منظمتان)، وسلفيت وبيت لحم (منظمة واحدة). أما المنظمات المستفيدة من التمويل المباشر فتشمل مؤسسة أمان (قطاع الحكم الرشيد ومكافحة الفساد) إلى جانب التعاون الحكومي المقدم من النزويج ولوكسمبورج. إضافة إلى الإغاثة الزراعية (قطاع الزراعة)، وشركة ريف (قطاع تمويل المشاريع الريفية)، وبرنامج غزة للصحة النفسية (قطاع الصحة النفسية)، ومركز ضحايا التعذيب (قطاع تأهيل ضحايا التعذيب)، والجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية (قطاع الدراسات الدينية).

⁵⁶ يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عدد من المنظمات غير الحكومية الإيطالية مثل: [Acs](#), [Aispo](#), [Arcs](#), [Avsi](#), [Ats](#), [Cesvi](#), [Cic](#), [Cric](#), [Ciss](#), [Coopi](#), [Cospe](#), [Differenza Donna](#), [DisVi](#), [Educaid](#), [Gvc](#), [Ics](#), [Nexus](#), [Overseas](#), [Oxfam Italia](#), [Prosvil](#), [Save the Children Italia](#), [Terre des Homme](#), [Vis](#), [Vento di Terra](#)

⁵⁷ المنظمات المستفيدة من التمويل الأساسي هي: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، المركز الفلسطيني لإستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية، مركز الدفاع عن الفرد - هموكيد، جمعية نساء من أجل الحياة، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين - بديل، الملتقى الفكري العربي، جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية، جمعية عدالة، مؤسسة مفتاح، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، مركز دراسات المرأة، مركز المرأة للإرشاد والمساعدة القانونية، مركز القدس للنساء، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، مخططون من أجل حقوق التخطيط، الحق، عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم البيوت، مركز الدفاع عن حرية الحركة - مسلك، المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، مركز الضمير لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، طاقم شؤون المرأة، والمركز لفلسطينية لحقوق الإنسان - غزة

⁵⁸ مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية - حريات، مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، مركز شؤون المرأة والأسرة، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس، مشروع مشترك بين مركز الرعاية البحوث التطبيقية في التعليم وجمعية شراع التنموية وجمعية المحاور الخيرية، منتدى الفنانين الصغار، كلنا لأجل السلام - محطة الراديو الفلسطينية الإسرائيلية، جمعية المقدسي للتنمية الاجتماعية، حاخامات من أجل حقوق الإنسان، مركز البحوث التطبيقية - القدس (أريج)، جامعة القدس - عيادة القدس لحقوق الإنسان، مركز الهدف لحقوق الإنسان، والهيئة الفلسطينية للاجئين.

التعاون الأسباني

تقدم المساعدات الأسبانية من خلال تمويل المشاريع التي يتم اختيارها من بين خمسة قطاعات وهي:

- قطاع الخدمات الاجتماعية.
- قطاع المساعدات الإنسانية.
- قطاع صنع السلام.
- قطاع الثقافة.
- قطاع الزراعة والمياه.

ويمكن تقديم مقترحات المشاريع سواء من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية، والجامعات، والسلطات المحلية والهيئات العامة (مثل سلطة المياه الفلسطينية)، وغالباً ما تتطوي هذه المشاريع على شريك دولي (منظمات غير حكومية دولية أو منظمات دولية). لكن يتميز التعاون الأسباني بالتركيز على تمويل المشاريع "الائتلافية". وضمن هذا الإطار، تم تقديم الدعم لـ "اتفاقية القدس الشرقية" لحماية السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية من خلال تعزيز المجتمع المدني وميثاق "PLATAFORMA 2015" لصنع السلام والدفاع عن حقوق الإنسان.

التعاون السويدي

ضمن استراتيجيتها للأراضي الفلسطينية المحتلة، حدّدت الوكالة السويدية للتنمية الدولية اثنتين من الأولويات الرئيسية وهما تعزيز صنع السلام وتعزيز الديمقراطية الفلسطينية على شكل بناء الدولة. لذلك يُعتبر تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني هاماً للغاية للعمل على تحقيق هذه الأولويات. كما وتقدم الوكالة السويدية الدعم على شكل تمويل المشاريع والبرامج على الأغلب من خلال المنظمات غير الحكومية السويدية مع التركيز على قطاعات: الصحة، التأهيل المبني على العمل المجتمعي، حقوق الإنسان (من خلال مركز تطوير منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ومن خلال شركاء سويديين)، والثقافة والديمقراطية، والمرأة، ووسائل الإعلام.

تعتبر الوكالة السويدية أيضاً واحدة من المنظمات التي تقدم "التمويل الأساسي" لمنظمات المجتمع المدني لدعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تتراوح مدتها من 3 إلى 5 سنوات. في هذه الحالة يمكن للمؤسسة المستفيدة استخدام التمويل بشكل مستقل لكن وفقاً لإطار متفق عليه مسبقاً مع الوكالة السويدية.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل بناء قدرات الشركاء من المنظمات المحلية أولوية في جميع القطاعات حيث تعطى الأفضلية للشراكات طويلة الأجل مع منظمات المجتمع المدني (أحياناً على امتداد 10 سنوات إذا اقتضى الأمر).

جغرافياً، تركّز الخطة الاستراتيجية القادمة للوكالة السويدية (للسنوات 2012 - 2015) على كل من القدس الشرقية، ومناطق "ج" في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا تركّز الخطة الاستراتيجية بالأساس على تعزيز دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المساهمة في إرساء الديمقراطية في دولة هشة⁵⁹. وسيتم أخذ الأولويات التالية بعين الاعتبار:

- نشر المعرفة بشأن العملية الديمقراطية.
- المناصرة (بم حالياً دراسة إنشاء صندوق للمناصرة).
- البحث أو إنتاج المعرفة بشكل أفضل حول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.
- تعزيز الحوار حول السياسات بين منظمات المجتمع المدني وبين السلطة الفلسطينية.

غالباً ما يتم توجيه التمويل المقدم من الوكالة السويدية إلى منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر أو عن طريق منظمات وسيطة مثل مركز تطوير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

⁵⁹ Riyadh Consulting, Review of Swedish Support to Civil Society,

3.6 الجهات المانحة الأخرى

توجد عدة جهات أخرى تعتبر جهات مانحة رئيسية لقطاع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وهي:

- **البنك الدولي** والذي يركز مساعداته من العام 1997 على بناء مركز تطوير منظمات المجتمع المدني، لكن مع بداية المرحلة الرابعة الحالية من مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بدأ مركز تطوير المنظمات غير الحكومية بالتركيز على وضع آلية لتقديم المنح عبر ثلاث مجالات رئيسية وهي: (أ) تقديم منح للمنظمات غير الحكومية من أجل تقديم الخدمات المختلفة، (ب) أنشطة تتعلق بتطوير قطاع المجتمع المدني (فيما يتعلق بنشر وتطبيق "مدونة السلوك" الخاصة بالمنظمات الأهلية، وتبادل المعلومات والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية، وتنفيذ الدراسات، (ج) إدارة المشاريع والرقابة على تنفيذها (مثل أنشطة التمكين الخاصة بمركز تطوير المنظمات غير الحكومية).
- **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:** وتعتبر من بين الجهات المانحة الرئيسية الداعمة لمنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعمل الوكالة على دعم تنفيذ المشروع من قبل المنظمات المحلية الأهلية بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية، سواء الدولية أو الأمريكية منها. كما تركز المشاريع الممولة من قبل الوكالة الأمريكية على تقديم الخدمات، ولكنها تشتمل أيضاً على أنشطة بناء القدرات وزيادة الوعي بقضايا الحوكمة (مثل مشروع وادي غزة، والذي يقوم بتنفيذه تجمع من عدة منظمات غير حكومية محلية تعمل على تنفيذ الحملات البيئية. إضافة إلى مشروع "مجالس الظل المحلية الشبابية" الذي تقوم بتنفيذه مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية⁶⁰ بالتعاون مع مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية). لكن يلاحظ تبنى الوكالة الأمريكية لسياسة قوية تقتضي عدم دعم المنظمات المشاركة في مبادرات ضد الاحتلال الإسرائيلي (مثل تلك المنظمات المشاركة في حملة "مقاطعة إسرائيل" وحملة "مقاطعة البضائع الإسرائيلية").
- **الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية:** بالإضافة إلى دعم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وكرتاريا للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان/الحوكمة الذي يدار من قبل مركز تطوير، يعمل التعاون السويسري على تقديم الدعم للمشاريع والمشاريع الصغيرة جداً التابعة لمنظمات المجتمع المدني، مع التركيز على مشاريع التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد وأنشطة الشباب والنوع الاجتماعي.
- **التعاون النرويجي:** يُعتبر بناء السلام وبناء الدولة الأهداف الرئيسية طويلة الأمد للدعم النرويجي المقدم لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أهم الآليات الرئيسية المتبعة: توفير التمويل المباشر للمنظمات (لحوالي 70 منظمة غير حكومية بالإضافة إلى صندوق القدس للأنشطة الثقافية)، وتوفير التمويل غير المباشر للمنظمات الفلسطينية من خلال المنظمات النرويجية (مثل نوراك ومنظمة مساعدات الشعب النرويجي) من أجل العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية.
- **يمثل التعاون اللامركزي (decentralized aid) المقدم من السلطات الإقليمية والمحلية الأوروبية مصدراً هاماً لتمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ويتوفر غالباً من خلال وساطة منظمات المجتمع المدني الأوروبية. وتقوم صناديق التعاون اللامركزي بتقديم الدعم للمشاريع المحلية ومبادرات المنظمات القاعدية الفلسطينية.**
- **الأمم المتحدة:** منذ العام 1980 أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج دعم الشعب الفلسطيني، والذي يتضمن أيضاً تقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني الهادفة إلى تقديم الخدمات وبناء القدرات. ويتميز الدعم المقدم من البرنامج بإمكانية حصول المنظمات أو المشاريع على أكثر من منحة على امتداد عدة سنوات وبالتالي بناء شراكات طويلة الأمد⁶¹ في الكثير من الأحيان. كذلك تقوم معظم وكالات الأمم المتحدة بالتعاون الفرعي (من الباطن) مع المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع الإغاثة والمشاريع التنموية. ومن بين هذه المنظمات: **الأونروا ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف** والتي تعتبر أكثر المنظمات الضالعة في دعم منظمات المجتمع المدني. لكن يجدر ذكر أن منظمات المجتمع المدني تقوم بدور الجهات المنفذة أو المستفيدة بدلاً من دور "الشركاء" في وضع السياسات والأجندات. مع ذلك فقد عملت الأنشطة الممولة من قبل الأونروا، منظمة الصحة العالمية واليونيسيف على الأقل، على توفير بيئة داعمة لتطوير منظمات محلية مستقلة (مثل المنظمات القاعدية العاملة في مجال الصحة، والتأهيل، والتعليم) كما يتم تقديم الدعم لتنمية المجتمع المدني من خلال المبادرات الإقليمية، مثل برنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية⁶².

⁶⁰الشباب في طليعة الديمقراطية في فلسطين (http://www.Chfinternational.org) CHF International, 2010

⁶¹www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/focus/04v2.pdf; راجع أيضاً: www.wildlife-pal.org; www.lrcj.org; www.arj.org; www.sharek.org; www.pcc-jer.org; www.qou.edu; www.aldameergaza.org; www.phg.org; www.resc.org.ps

⁶²http://www.pogar.org/countries/theme.aspx?t=2&cid=14

4.6 المنظمات غير الحكومية الدولية

لا توجد إحصائيات دقيقة حول العدد الكلي للمنظمات غير الحكومية الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بل تتباين التقديرات لهذا العدد بشكل كبير (أحياناً يتم تقديرها بما يزيد عن مئة منظمة وأحياناً أخرى يتجاوز عددها 200 منظمة). ويعود الاختلاف الشاسع في تقدير المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة إلى الأساس المتبع في الاحتساب، مثل وجود مكاتب للمنظمات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تقديم التمويل بغض النظر عن وجود مكاتب لها على الأرض). لكن عموماً يمكن القول بوجود 80 منظمة غير حكومية دولية ذات تواجد طويل الأمد في الأراضي المحتلة، تعمل على تنفيذ الأنشطة وتقديم التمويل. كما تشارك هذه المنظمات في رابطة وكالات التنمية الدولية وهي هيئة مركزية قائمة على العضوية تقوم بدور تنسيقي بين هذه المنظمات منذ تأسيسها في العام 1995. وحالياً يعتمد تنظيم عمل هذه الرابطة على لجان فرعية تقوم من خلالها المنظمات غير الحكومية الدولية بالعمل على قطاعات أساسية وهي: المناصرة، والصحة، والزراعة، والتعليم⁶³.

من خلال هذه الرابطة يجري التنسيق للأنشطة (على الأقل رسمياً) بين المنظمات غير الحكومية نفسها وبينها وبين السلطات الفلسطينية وغيرها من الأطراف العاملة في الأراضي المحتلة، لا سيما من خلال المشاركة في "مجموعات التنسيق القطاعية" التي تستضيفها الوزارات (مثل مجموعة التنسيق الخاصة بقطاع التعليم). علاوة على ذلك، تعمل هذه الرابطة كمنتدى لتبادل الممارسات والخبرات ونقاش المواقف المشتركة والآراء الموحدة بين المنظمات الأعضاء فيها. كما تلعب الرابطة دوراً في التنظيم الذاتي لأعضائها أو تحاول لعب مثل هذا الدور (مثلاً من خلال نقاش "مدونة السلوك" المتعلقة بأنشطة المساعدات في قطاع غزة).

بالإضافة إلى ما سبق، تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بعدة أدوار منها:

- مناصرة القضية الفلسطينية على المستوى الدولي.
- التنفيذ المباشر لمشاريع التنمية المحلية، وأنشطة الإغاثة وتقديم الخدمات (في الغالب من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية كأطراف شريكة في التنفيذ (على مستوى القرية)).
- توفير التمويل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بما في ذلك تمويل المشاريع (project-based funding) والتمويل الأساسي (core funding).
- بناء شراكات عمل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تشمل قيام الأطراف الشريكة الدولية بالعمل المباشر على تقديم الأنشطة أو الخدمات.
- بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد تقوم من خلالها الأطراف الشريكة الدولية بتوفير "التمويل الأساسي" و/أو تقديم المساعدة الفنية للأطراف الشريكة المحلية بناءً على "خطط التنمية المؤسسية" أو "الخطط الاستراتيجية".
- تشجيع بناء شراكات مبنية على تنفيذ مشاريع دولية أو إقليمية أو المشاركة في مثل هذه المشاريع، وذلك باستخدام مصادر التمويل الدولية وأحياناً من خلال إشراك منظمات اسرائيلية أو منظمات تابع لبلدان مجاورة أخرى.

أما أكثر أدوار منظمات المجتمع المدني انتشاراً فهي المشاركة المباشرة في تنفيذ الأنشطة والاضطلاع (خاصة القيام بدور قيادي) في الشراكات وفرص التمويل القائمة على المشاريع (أحياناً من خلال التمويل المقدم من وكالات التعاون الرسمي الثنائي). علاوة على ذلك، أصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية تقوم بأدوار أكبر في السنوات الأخيرة وذلك بسبب القيود المفروضة على حركة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وبسبب الاعتقاد السائد بأن المنظمات الدولية "أكثر أمناً" من المنظمات الفلسطينية نظراً للشرط الموضوع من قبل بعض الجهات الدولية.

لكن الشراكات الاستراتيجية بين المنظمات غير الحكومية الدولية تعتبر قليلة نسبياً. مثلاً توجد مجموعتان رئيستان من المنظمات غير الحكومية الدولية المنخرطة في شراكات طويلة الأمد، وهي إما المنظمات التي لديها نزعة تقليدية في العمل/ أسلوب عمل رئيسي غير متغير (مثل بعض المنظمات البلجيكية والهولندية)، أو تلك المنظمات ذات التواجد الدائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة مما يسمح لها ببناء الشراكات الدائمة بما فيها الشراكات القائمة على المشاريع.

وفي بعض الحالات تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية (العاملة بشكل مباشر على تنفيذ الأنشطة أو التي تقوم إدارة شراكات قصيرة الأمد مع منظمات المجتمع المدني المحلية) بفعاليات هدفها تقريب وجهات النظر، وتسهيل حصول منظمات المجتمع المدني المحلية على المعرفة والابتكار، والحصول على عضوية الشبكات الدولية وفرص التمويل، وغير ذلك.

⁶³ AIDA - Association of International Development Agencies (<http://www.aidajerusalem.org>)

وفي أحيان قليلة تلعب منظمات المجتمع المدني الدولية المشاركة في هذا المجال "دورًا سياسيًا"، بهدف حماية منظمات المجتمع المدني المحلية من المخاطر السياسية قد تصل أحيانًا إلى درجة "إضعاف الشرعية" والاعتراف بمنظمات المستوى الأول كمنظمات فاعلة وضالعة في وضع السياسات العامة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، نادرًا ما تعترف منظمات المجتمع المدني المحلية بهذه الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية. بل في الواقع تثير المنظمات الفلسطينية بعض النقاط حول المنظمات غير الحكومية الدولية والتي ترتبط جزئيًا على الأقل بحالة الصراع السياسي لكنها ترتبط بشكل أساسي بالعوامل التالية:

- المنافسة على الحصول على التمويل (حيث يوجّه اللوم للمنظمات غير الحكومية الدولية لكونها تتمتع بقدرات أكبر في تصميم وتخطيط وإدارة المشاريع من المنظمات الوطنية مما ينجم عنه منافسة غير عادلة في الحصول على فرص الدعم الدولية).
- توجّه المنظمات الدولية نحو خلق شراكات "غير متوازنة" والتي غالبًا ما تقوم فيها المنظمات غير الحكومية المحلية بدور مقدّم القوى العاملة (وأحيانًا يوجّه انتقاد إلى المنظمات غير الحكومية الدولية لأنها لا تترك إلا نسبة صغيرة من الدعم الذي تحصل عليه للمنظمات المحلية).
- المنافسة على توظيف الموارد البشرية (يوجّه اللوم إلى المنظمات غير الحكومية الدولية لتوفيرها رواتب أفضل من الرواتب التي يمكن للمنظمات المحلية توفيرها للطواقم المحلية الرئيسية لديها).
- توجّه المنظمات غير الحكومية الدولية نحو فرض أجندات ومناهج عمل مستوردة من الخارج، غالبًا ما لا يمكنها إدراك الظروف المحلية (خاصة من قبل المنظمات الدولية "القادمة حديثًا" إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة).
- في كثير من الأحيان يتم الحفاظ على الشركاء المحليين في حالة تبعية (لأنّ المنظمات غير الحكومية الدولية هي في الواقع قنوات للحصول على المصادر والموارد بينما لا تمتلك المنظمات المحلية قدرات متطورة ومستقلة أو الظروف للحصول على الموارد).

بالنسبة للرأي العام الفلسطيني تبدو المنظمات غير الحكومية الدولية في حال مشابهة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية (وبالذات المنظمات الصغيرة أو متوسطة الحجم) وتبقى صورتها سيئة في ذهن الجمهور حتى بالرغم من امتلاك المنظمات الدولية للموارد والخدمات. ففي الواقع يوجد نقص في التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية وبين المنظمات المحلية بالرغم من وجود مبادرات تعاون قوي بينها، كما هو الحال في قطاع حقوق الإنسان أو قطاع التعليم. كما لا يوجد أي شبكة تنسيقية شاملة للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الأراضي المحتلة.

5.6 مصادر إضافية

توجد مصادر دعم أخرى لمنظمات المجتمع المدني تأتي من مصادر محلية لا من الجهات المانحة الخارجية.

يقدم مكتب الرئاسة لدى السلطة الفلسطينية بعض الدعم للمنظمات غير الحكومية المتواجدة في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى دعم مشابه تقوم به وزارات السلطة الفلسطينية والحكومة الفعلية في قطاع غزة أحيانًا بهدف استخدامها كجهات تنفيذية. وفي أحيان أخرى تقدّم لها الدعم للقيام بالأنشطة المستقلة لهذه المنظمات (خاصة عند وجود نوع من الانتماء سياسي غير الرسمي للحزب الحاكم لدى المنظمات المتلقية للدعم أو وجود علاقات شخصية مع الأفراد المتفذين في السلطة أو الحكومة). وفي بعض الأحيان تقدّم السلطات المحلية بعض الموارد لمنظمات المجتمع المدني (بالرغم من عدم تمتع السلطات المحلية بالكثير من الإستقلالية عن السلطة الفلسطينية أو عن حكومة حماس في غزة).

كذلك تلعب الجامعات دورًا مهمًا في دعم منظمات المجتمع المدني خاصة جامعة بيرزيت (كما أشرنا سابقًا) وجامعة بيت لحم (خاصة من خلال معهد الشراكة المجتمعية⁶⁴) وجامعة القدس (ضمن عدة مبادرات يقوم بها مركز العمل المجتمعي لدعم المنظمات غير الحكومية في القدس الشرقية⁶⁵). بالإضافة إلى الجامعات، توجد فرص دعم إضافية مقدمة من اثنتين من المنظمات الرئيسية والحاصلة على التسجيل الرسمي كمنظمات غير حكومية والتي تتمتع بمزايا وملاح خاصة وهذه المنظمات:

⁶⁴<http://www.guni-rmies.net/observatory/bp.php?id=202>

⁶⁵<http://icp.bethlehem.edu>

- **مؤسسة التعاون**⁶⁶ وهي عبارة عن صندوق مسجل في سويسرا يعمل على جمع المصادر المالية من القطاع الخاص والجالبات الفلسطينية في الخارج وتوجيهها إلى دعم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والهادف بشكل رئيسي إلى تلبية الاحتياجات من الخدمات في العديد من القطاعات مثل التعليم والثقافة والفنون، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والزراعة، والإغاثة والطوارئ، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.
- **مركز تطوير المنظمات غير الحكومية** الذي يعمل على توجيه المصادر المتوفرة من الجهات المانحة الدولية ورعاية مجموعة واسعة من أنشطة بناء القدرات على مستوى الوطن.

مركز تطوير المنظمات غير الحكومية

تأسس مركز تطوير المنظمات غير الحكومية كمنظمة غير حكومية غير ربحية نتيجة الحاجة إلى وجود آلية فلسطينية مستدامة لتوفير الدعم لقطاع المنظمات غير الحكومية. ويعمل المركز منذ تأسيسه من خلال المساعدة الفنية والدعم المالي على تطوير قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال تقديم الخدمات المستدامة وبجودة عالية خاصة للفقراء والمهمشين، وعلى تحسين قدرات هذه المنظمات في الاعتماد على الذات بشكل دائم. وفي الوقت نفسه يساهم المركز في تنمية قطاع المنظمات غير الحكومية ككل من خلال تسهيل تبادل المعرفة والخبرات ودعم الدراسات والأبحاث وتطوير السياسات وتعزيز علاقات هذه المنظمات مع الأطراف الأخرى الشريكة في التنمية.

في السنوات الماضية حصل المركز على تمويل من البنك الدولي بقيمة 8 ملايين يورو لتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع **المنظمات غير الحكومية الفلسطينية**، وتم توجيه هذا التمويل إلى قطاع المنظمات غير الحكومية على امتداد ثلاث سنوات (2007 – 2009) على شكل منح وبرامج بناء القدرات الهادفة إلى تحسين فعالية المجتمع المدني وإستدامته واعتماده على المصادر الذاتية. كذلك قام المركز خلال العام 2008 بإدارة **سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الرشيد** التي قامت بتوجيه التمويل من المصادر الأوروبية المختلفة إلى منظمات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

تشتمل **الأنشطة الحالية** لمركز تطوير على إدارة المرحلة الثانية من **سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الرشيد** (2010 – 2013) بتمويل يصل إلى 12 مليون يورو بالإضافة إلى إدارة **المرحلة الرابعة من مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بتمويل من البنك الدولي ووكالة التنمية الفرنسية تبلغ قيمته 6 ملايين يورو**.

بالإضافة إلى ذلك يعمل المركز على إدارة **مركز مصادر وهو البوابة الإلكترونية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية** بهدف خدمة وتمكين قطاع المنظمات غير الحكومية، من حيث مساعدة هذه المنظمات على التغلب على الحدود الجغرافية وتوفير الفرص لها للتواصل فيما بينها من جهة وبينها وبين الأطراف الأخرى ذات الصلة من جهة أخرى.

المصدر: <http://www.ndc.ps/main.php?id=110>

7. توصيات عملية

ذكر التقرير في الفقرة الأولى منه بعض الأهداف المحددة من القيام بهذه الدراسة المسحية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من بينها توفير مراجعة شاملة لوضع القطاع والخروج بتوصيات محددة ترفع للمفوضية الأوروبية بشأن مجالات العمل المحتملة التي يمكن دعمها من خلال برامج التعاون القادمة. في هذا الجزء من التقرير سنعرض هذه التوصيات استناداً إلى نتائج الدراسة وإلى إدراك الاتحاد الأوروبي واعترافه بالأدوار التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بها كطرف أساسي في عمليات التنمية، إلى جانب دورها في تنفيذ استراتيجيات المفوضية الأوروبية، الأمر الذي يتطلب فتح باب النقاش والحوار المنظم مع المجتمع المدني بوصفها من الأولويات الهامة للمفوضية الأوروبية وطريقة لزيادة فعالية الدعم الذي تقدمه في مجال الاستراتيجيات التنموية وتعزيز الديمقراطية.

⁶⁶<http://welfare-association.org/>

1.7 استراتيجية عامة لدعم منظمات المجتمع المدني

بالاستناد إلى الإطار العام المحدد أعلاه، يتوجب على أية استراتيجية خاصة بدعم منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبني هدف عام وهو السعي إلى تعزيز مكانة المجتمع المدني في الحوار العام وفي تطوير وتنفيذ استراتيجيات تنموية بالتكامل مع استراتيجيات السلطة الفلسطينية وأنشطتها⁶⁷.

بناءً على نتائج الدراسة آنفة الذكر، يمكن ترجمة هذا الهدف العام إلى مجموعة من الاستراتيجيات المحددة، خاصة تلك المتعلقة بالحاجة إلى تعزيز وتمكين مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة والحوكمة على الصعيدين المحلي والوطني. في الوقت الراهن تعتبر منظمات المجتمع المدني جهة أساسية في مجال تقديم الخدمات والمساعدة للسكان المحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لكنها لا تعتبر طرفاً فاعلاً في مجالات صنع السياسات والرقابة على الخدمات والسياسات العامة، لأسباب تعود إلى عوامل خارجية (مثل نقص فضاء الحوار نتيجة تعاضم النزاعات السياسية الداخلية وتصعيد الاحتلال الإسرائيلي لإجراءاته القاسية) بالإضافة إلى وجود عوامل ضعف داخلية لدى هذه المنظمات (مثل تركيز المنظمات على تقديم الخدمات وضعف قدراتها في مجال "تحليل السياسات"، ومحدودية عملها في قضايا تطوير السياسات العامة بالإضافة إلى عدم الاعتراف بالأطراف المتواجدة على مستوى القاعدة وضعف معظم شبكات ومنابر المجتمع المدني الفلسطيني).

على هذا الأساس يمكن تطوير ثلاث استراتيجيات رئيسية وهي: (1) دعم التحول في عمل المنظمات من تقديم الخدمات إلى التركيز على الحوكمة، (2) دعم التكامل داخل مجتمع منظمات المجتمع المدني والعمل المشترك بين منظمات المستويين الأول والثاني، وأخيراً (3) دعم الجهود الرامية إلى فتح فضاء خاص للنقاش والحوار حول وضع برامج العمل والأجندات المحلية.

دعم التحول من تقديم الخدمات إلى الحوكمة

لاحظت الدراسة بوضوح التركيز الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تقديم الخدمات أو التركيز على الجانب الخدماتي في القضايا الجوهرية ذات العلاقة بالسياسات العامة مثل حقوق الإنسان والديمقراطية (كتوفير خدمات الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد وحماية الحقوق الفردية من الانتهاكات بالإضافة إلى القيام بحملات "المناصرة" والحملات الإعلامية ونشر المعلومات). حالياً لا تعمل سوى قلة قليلة من منظمات المجتمع المدني على محاولة التأثير على صنع السياسات واقتراح سياسات بديلة أو تكاملية مع السياسات الموضوعية من قبل السلطات المحلية والوطنية. أي بكلمات أخرى تتجه الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نحو عدم المشاركة في العمليات المتعلقة بالحوكمة.

بالتالي يبدو تحول منظمات المجتمع المدني إلى الدمج بين تقديم الخدمات وبين المشاركة في الحوكمة على المستويين المحلي والوطني أمراً جديداً يتطلب بالضرورة مستوى أعلى من عمل هذه المنظمات في العمليات ذات العلاقة مثل: وضع السياسات العامة، والرقابة على تنفيذ السياسات العامة وإدارة الخدمات العامة، والتخطيط التنموي من قبل الهيئات الوطنية والمحلية، بالإضافة إلى دعم المشاركة العامة والمدنية في صنع القرار.

دعم التكامل بين مجتمع منظمات المجتمع المدني والعمل المشترك بين المنظمات من المستويين الأول والثاني

إن افتراض قيام منظمات المجتمع المدني بدور أكبر في عملية الحوكمة يكتسب شرعيته فقط في حالة قدرة هذه المنظمات على طرح وإيصال وجهات نظر الأطراف الأخرى في المجتمع وعلى مستوى القاعدة إلى صانعي السياسات في المؤسسات العامة، التي تقوم في الواقع بالتشاور مع المنظمات المتخصصة فقط على أساس القدرات الفنية والخبرات المتخصصة لهذه المنظمات دون اعتبارها ممثلاً شرعياً للفئات الاجتماعية التي ترعى مصالحها (هذا إذا لم يتم التشكيك في علاقة منظمات المجتمع المدني وارتباطها بالشرائح المختلفة من المجتمع الفلسطيني).

ولهذا السبب فإن إمكانية استعادة المجتمع المدني لدوره (وبشكل أكبر) في مجال الحوار حول الحوكمة والسياسات العامة مرهونة إلى حد كبير بقدرة المجتمع المدني على تحقيق اثنين من المتطلبات الرئيسية:

- أولاً: التوصل إلى مستوى أعلى من التكامل بين منظمات المجتمع المدني والتوصل إلى رؤية جماعية مشتركة للمجتمع الفلسطيني.
- ثانياً: التوصل إلى مستوى أعلى من التعاون بين المنظمات من مختلف المستويات، خاصة في ما يتعلق باعتراف منظمات المستوى الثاني بمنظمات المستوى الأول بوصفها طرفاً رئيسياً ومستقلاً لا بوصفها مستفيدة من الخدمات وتابعة لمنظمات المستوى الثاني أو للجهات المانحة.

⁶⁷ يرجى مراجعة الشروط المرجعية لهذه الدراسة الواردة في صفحة رقم 4.

دعم إيجاد فضاء للحوار حول وضع الأجندات وبرامج العمل المحلية

من المهم أن تركز الاستراتيجية الثالثة على إيجاد فضاء يتعلق بوضع الأجندة المحلية والحوار حول السياسات الذي يسمح بوجود المجتمع المدني كطرف أساسي وبمشاركة أكبر لمنظماته في الحوار حول الحوكمة وصنع السياسات، لأنّ المجتمع المدني يصبح عديم الجدوى إذا لم يتوفر له مثل هذه الفضاء للحوار للعمل في مجالات السياسات العامة وتخطيط وتنفيذ البرامج المحلية والتوصل إلى مجتمع مدني قادر على تمثيل مختلف وجهات النظر القائمة في المجتمع على مستوى القاعدة.

لكن من النادر وجود مثل هذا الفضاء في ظل الوضع الراهن في الأراضي المحتلة، بسبب انعدام الثقة بين الأطراف ذات الصلة وعدم الاعتراف المتبادل بينها نتيجة للصراعات السياسية والانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، والناجمة بدورها إما عن ظروف مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي (وخاصة في القدس الشرقية) وإما عن هيمنة الأجندات الدولية والفلسطينية التي تركز على العلاقات الدولية. لذا تعتمد إمكانية إيجاد فضاء للحوار حول السياسات ووضع الأجندات التنموية في ظل هذه الظروف إلى حد كبير على قدرة الأطراف الخارجية (مثل الجهات المانحة والشركاء الدوليين) على القيام بدور فاعل في إضفاء الشرعية على مختلف الأطراف ذات العلاقة وعلى نجاحها في خلق الظروف المواتية للتعاون بين هذه الأطراف.

2.7 الأهداف

يمكن تجسيد الاستراتيجيات الثلاثة المذكورة أعلاه وترجمتها إلى برامج دعم متخصصة من خلال تبني الأهداف المحددة المتعلقة بتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها والمتعلقة بالقضايا التالية: القيام بأدوار الحوكمة، وخلق فضاء "لصنع السياسات انطلاقاً من القاعدة"، وتسهيل الحوار حول السياسات العامة، بالإضافة إلى تحسين مبادرات التنمية المحلية المستدامة.

نشر وتعزيز قدرات المجتمع المدني على القيام بأدوار متعلقة بالحوكمة

يتمحور الهدف الأول حول بناء قدرات منظمات المجتمع المدني على القيام بأدوار أكبر في مجال الحوكمة، مما يتطلب تعزيز هذه القدرات على ثلاثة مستويات أو أبعاد رئيسية هي:

- "البعد الفردي" ويتعلق بمهارات وكفاءات الناشطين والعاملين في منظمات المجتمع المدني.
- "القدرات المؤسسية" لمنظمات المجتمع المدني والتي تعتبر هامة جداً للاستفادة القصوى من المهارات والكفاءات المتاحة من جهة، والعمل الفعلي لهذه المنظمات في مجال الحوكمة وصنع السياسات من جهة أخرى.
- الأوضاع "المؤسسية" أو "القطاعية" التي قد تمكن المنظمات من القيام بأدوار جديدة في مجال الحوكمة وصنع السياسات.

وبعني ذلك أنّ المنظمات الفلسطينية ليست بحاجة إلى تنمية قدراتها ومهاراتها بنفس الطريقة، وإنما يجب تخصيص هذه الاحتياجات اعتماداً على مستوياتها التنظيمية وقدراتها الحالية وتواجدها الجغرافي، كما تبيّن من التحليل نتائج الدراسة الواردة في الأجزاء السابقة من التقرير. بالإضافة إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الملامح والخصائص والاحتياجات الفردية لكل منظمة عند تخطيط وتنفيذ برامج بناء القدرات التي تستهدف منظمات المجتمع المدني.

إيجاد فضاء لصنع السياسات انطلاقاً من القاعدة

بما أنّ الوضع الراهن في الأراضي المحتلة لا يوفر لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلا فضاءً ضيقاً للغاية يمكن هذه المنظمات من المشاركة في الحوار حول السياسات والحوكمة، لا بد من العمل على تحقيق الهدف الثاني المتعلق بإيجاد فضاء "لصنع السياسات انطلاقاً من القاعدة" في الأراضي الفلسطينية، والتي تتميز بالمركزية في السلطة والسياسات والقرارات التي تصنع وتقرّ داخل السلطة الفلسطينية في رام الله أو من قبل الحكومة الفعلية في قطاع غزة، بينما يتميز هذا الفضاء بالتبعية لسلطات الاحتلال في القدس الشرقية.

لهذه الأسباب مجتمعة يتوجب تبني إجراءات خلاقة للعمل على إيجاد فضاء جديد قد تشمل على: إنشاء لجان توجيهية لبرامج الدعم الثنائي أو متعدد الأطراف تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، وتشكيل لجان عامة للرقابة والتقييم على البرامج الممولة من الجهات الدولية، بالإضافة إلى دعم السلطات المحلية في إنشاء مجالس شعبية محلية تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، وما إلى ذلك من أنشطة.

تيسير الحوار حول السياسات

أما الهدف الثالث فيمكن تحقيقه من خلال تيسير الحوار حول السياسات العامة نظرًا لانعدام الثقة بين الأطراف ذات الصلة بالسياسات التنموية في الأراضي المحتلة، والذي لا يمكن القيام به إلا في حالة قيام الأطراف الخارجية بدور الميسر لهذا الحوار، مما يتطلب العمل على ما يلي:

- ممارسة الضغط على الأطراف ذات الصلة للاعتراف المتبادل بينها.
- خلق الفرص والمناسبات للحوار حول السياسات العامة.
- العمل المباشر على تيسير التنفيذ الفاعل للنتائج التي تنبثق عن الحوار الدائر حول السياسات.
- العمل على النشر والتعميم الإعلامي لعمليات ونتائج الحوار حول السياسات وتوفير هذه المعلومات للجمهور.

ضمن هذا الإطار قد يتطلب الأمر القيام بمبادرة خاصة بالقدس الشرقية، حيث يمكن للمفوضية الأوروبية القيام بدور هام ومحدّد يتعلّق مثلاً بيجاد فضاء للتفاوض بين السلطات الإسرائيلية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني (مع أنّ تفعيل مثل هذه الفضاءات وتمكينها من القيام بوظائفها يستدعي الانطلاق من نقطة الشفافية في العلاقات والاعتراف المتبادل بين الطرفين).

تعزيز الصلة بين الاحتياجات الفعلية وبين مبادرات التنمية المحلية المستدامة وتعميق آثارها

لا يمكن لزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة وصنع السياسات أن تستمد شرعيتها إلا عن طريق مشاركة معظم منظمات المجتمع المدني في مبادرات التنمية المحلية المستدامة ذات الصلة الوثيقة بالاحتياجات، والتي ترمي أيضاً إلى إنتاج آثار عميقة على المجتمع المحلي. وفي الوقت الحالي تشارك بعض منظمات المجتمع المدني بشكل جيد في التنمية المحلية إلا أنّ مستوى مشاركة البعض الآخر منخفض للغاية لسببين، هما التزام هذه المنظمات باتباع أجندات الجهات المانحة بدلاً من الاستجابة للاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى تدني قدرات هذه المنظمات في مجالات تصميم وتخطيط المشاريع والبرامج وتنفيذها.

بناءً على ما سلف، يوجد هدف محدّد ثانٍ مطلوب تحقيقه (إلى جانب زيادة مشاركة المنظمات في الحوكمة والسياسات العامة) يتلخّص في تعميق آثار التمويل وزيادة العلاقة بين المبادرات التنموية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني وبين الاستجابة للاحتياجات المحلية من خلال العمل على ما يلي:

- زيادة استقلالية منظمات المجتمع المدني (مقابل الجهات المانحة) وبناء قدراتها في مجالات تحديد الاستراتيجيات والحصول على الموارد دون الاعتماد على الأطراف الخارجية.
- تجنب تمويل المشاريع ذات الأهداف الأنيبة أو قصيرة المدى وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تشكل جزءاً من برامج مستمرة، بالإضافة إلى التركيز على إدارة المشاريع ودعم العمليات التنموية وإحداث التغيير على المدى الطويل.
- العمل على توحيد أو زيادة درجة التجانس في الإجراءات والمعايير بين مختلف الجهات المانحة، وزيادة التركيز على الصلة بين الاحتياجات والأنشطة الممولة وتقليص الجهد الذي تتطلبه المهمات الرسمية والإدارية خلال عملية تطوير مقترحات المشاريع.

3.7 التعاون مع الأطراف ذات العلاقة

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه يجب أولاً أن يتوفر عدد من الشروط السابقة والظروف التي تعمل الجهات المانحة، خاصة الاتحاد الأوروبي، على تحقيقها مباشرة من خلال تنفيذ أنشطة خاصة. وهذه الشروط هي:

- الشرط الأول: الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني بوصفها شريكاً لا جهة مستفيدة فحسب، مما يتطلب من الجهات المانحة استمرار وتكثيف الأنشطة التشاورية مع المنظمات والسماح لعدد أكبر من المنظمات بالمشاركة والتأثير على وضع أجندات التعاون. كذلك يتطلب الأمر من الجهات المانحة العمل على تعزيز الجهود الحالية الهادفة إلى زيادة فرص حصول المنظمات الصغيرة على التمويل (من خلال تبني آليات المنح الفرعية وتقديم المنح الصغيرة للمنظمات الصغيرة والقاعدية).
- الشرط الثاني: تيسير وتسهيل التفاعل والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية، مما يتطلب من الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى دعم منظمات المجتمع المدني أمام السلطات العامة والتدخل الفاعل لضمان استقلالية هذه المنظمات وحمايتها من تدخل السلطات العامة في شؤونها ووظائفها ومشاريعها.

- الشرط الثالث: الدفع باتجاه قيام الجهات المانحة بالعمل بأسلوب مختلف عن دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني (تعتبر الأراضي المحتلة بيئة غنية بالجهات المانحة وفرص التمويل المتوفرة للمجتمع المدني). فليس في إمكان الجهود المنفردة للجهات المانحة تغيير الظروف السائدة أو التأثير فيها. لذا يمكن الاقتراح على الاتحاد الأوروبي القيام بمبادرة خاصة لحث الدول الأوروبية الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة على التنسيق فيما بينها وتبني استراتيجيات موحدة، لا سيما في مجال تعزيز دور المنظمات غير الحكومية خاصة في مجال الحكم المحلي والسياسات العامة (على سبيل المثال تجنب دعم المشاريع التي لا تتضمن أهدافها ونتائجها التأثير على الحكم المحلي).
- الشرط الرابع: تجميع الموارد المتاحة من أجل إيجاد بديل للدعم المعتمد على مشاريع التمويل المنفردة، والذي يُعتبر بالإضافة إلى قصر مدة التمويل من الأسباب الرئيسية للخلل القائم في عمل منظمات المجتمع المدني وزيادة تركيزها على تقديم الخدمات. لذا يمكن من خلال تجميع المصادر المتوفرة لدى مختلف الجهات المانحة توفير دعم طويل الأمد لبرامج ومبادرات المجتمع المدني، والتغلب على نقص الموارد والسلبيات الأخرى الناجمة عن دعم المشاريع من الجهات المانحة كل على انفراد، مما يتطلب بدوره درجة أعلى من التنسيق ومصادر مالية أكبر إضافة للبحث عن آليات ومناهج جديدة في تمويل منظمات المجتمع المدني.

4.7 الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة

تستهدف العديد من الجهات المانحة الدولية قطاع المجتمع المدني وتوفر له مصادر كبيرة من الدعم (يبلغ حجم الدعم الخارجي المقدم لمنظمات المجتمع المدني حوالي 210 مليون يورو سنوياً وفقاً لتقديرات معهد ماس). وبالرغم من ذلك فهناك اعتقاد سائد لدى هذه المنظمات بأن مسألة التمويل تشكل القضية والعقبة الرئيسية أمامها، الأمر الذي يستدعي تشجيع منظمات المجتمع المدني على الاستفادة من الموارد المتاحة لها إلى أقصى حد ممكن. كذلك يمكن تحسين استخدام التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز التنسيق وتبني إجراءات تهدف إلى ما يلي:

- رفع وعي منظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بالسياسات العامة.
- تعزيز وزيادة الارتباط الاستراتيجي بين أنشطة منظمات المجتمع المدني وبين الاحتياجات الفعلية،
- تعزيز وتطوير أدوار منظمات المجتمع المدني ووظائفها المنسجمة مع مهامها وطبيعتها ووظائفها ومستوياتها التنظيمية.
- تعزيز "العمل وفقاً للأولويات" على كل مستوى من مستويات منظمات المجتمع المدني والتركيز على القطاعات المختلفة فيه وفقاً للاحتياجات الفعلية والفرص المتاحة.

وبالفعل يمكن أن تساهم هذه الإجراءات في توسيع نطاق التأثير الناتج عن أنشطة منظمات المجتمع المدني، والتي سنورد بعضاً منها وعددًا من المقترحات والتدخلات والأنشطة التي يمكن القيام بها في هذا الصدد في الجزء القادم من التقرير.

5.7 الفرص والخيارات

بالإمكان العمل على تجسيد الإجراءات والمبادرات المذكورة أعلاه وتنفيذها من خلال العديد من الأنشطة التي يمكن تنفيذ بعضها ضمن إطار البرامج المتخصصة للاتحاد الأوروبي. بينما يمكن تعزيز وترويج البعض الآخر من خلال التفاعل والتنسيق بين البرامج المتخصصة في قطاعات عمل أو مناطق جغرافية معينة بالإضافة إلى التنسيق مع مبادرات غيرها من الجهات المانحة.

الدعم الخاص بمنظمات المستوى الأول

يجب أن يهدف دعم منظمات المستوى الأول (المنظمات القاعدية والمنظمات الشعبية وغيرها من مجموعات المساعدة الذاتية) إلى تمكين هذه المنظمات من "الحفاظ" على وظائفها وروابطها القاعدية أثناء عملية تطوير وبناء قدراتها وتحسين فرص استدامتها. وذلك بسبب وجود علاقة قوية بين الحفاظ على المنظمات القاعدية على وظائفها وروابطها القاعدية وبين قدرة هذه المنظمات على القيام بدور فاعل على المستوى المحلي في مجالات إدارة المبادرات التنموية والخدمات العامة.

ويمكن العمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال الإجراءات والمقترحات التالية:

- دعم إيجاد "خطط تمويل محلية" تشارك فيها المجتمعات المحلية والأجسام التنظيمية- دون الالتفات إلى الأجنحة المسبقة - وذلك بهدف تحديد وتعريف الأولويات المجتمعية خلال عملية اختيار المشاريع والأنشطة المرشحة للتمويل⁶⁸.
- إيجاد لجان محلية للمتابعة والتقييم (على مستوى القرية أو المجتمع المحلي) لمتابعة ورصد المشاريع المحلية التي تعمل على تنفيذها المنظمات الفلسطينية و/أو الدولية (مثل المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي أو جهات مانحة أخرى) أو المنفذة من قبل السلطات العامة (في حالة الأنشطة المنفذة ضمن إطار برامج التعاون الجغرافي أو الإقليمي).
- تقديم الدعم والمساندة للسلطات المحلية في إنشاء وإدارة اللجان المحلية الخاصة بتخطيط تنفيذ مبادرات التنمية المحلية، وذلك بهدف تعزيز الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني بوصفها طرفاً أساسياً في عملية صنع السياسات وزيادة مشاركتها في إدارة الخطط القائمة (مع الإنتباه إلى تجنب التعامل مع هذ المنظمات على أساس كونها مجرد جهة منفذة للمشاريع أو مستفيدة منها⁶⁹). وعليه يمكن دعم تنفيذ الأنشطة التي تشتمل على التدريب والمساعدة الفنية، خاصة في مجال المشاورات مع المجتمع المدني ووضع الموازنات بالمشاركة والتخطيط الاستراتيجي، وذلك بالتعاون مع الأنشطة الأخرى للجهات المانحة والهادفة إلى تعزيز تطور قطاع منظمات المجتمع المدني⁷⁰).
- التعاون مع الجهات الأوروبية المانحة الأخرى في تشكيل لجان محلية بغرض تنفيذ ومتابعة الأنشطة القائمة في مجال التنمية المحلية وتحسين الخدمات العامة (وبضمنها المشاريع التي يمولها صندوق تطوير وإقراض البلديات).
- استخدام البرامج المتخصصة (خاصة برنامج الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة) للعمل على إطلاق مبادرات شراكة تسمح للمنظمات غير الحكومية (المحلية منها والدولية) بالمشاركة في أنشطة (برامجية) طويلة الأمد ترمي إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وترسيخ عملها في مجال الرقابة على الخدمات العامة والمصادر المحلية (وبضمنها المياه والسكان والبيئة) إضافة إلى إطلاق مبادرات بناء القدرات (المؤسسية والقطاعية) وفقاً للمجالات المحددة والخطوط العامة الواردة في الفصل الخامس من هذا التقرير.
- استخدام البرامج التخصصية (بما فيها برنامج اللاعبين خارج نطاق الدولة، وبرنامج الشراكة لأجل السلام وبرنامج النوع الاجتماعي وغيرها) لإطلاق مبادرات تشارك فيها منظمات المستوى الأول في وضع معايير الجودة في تقديم الخدمات والرقابة عليها، بما يعكس احتياجات ورغبات وتوقعات الفئات التي تمثلها هذه المنظمات (يمكن القيام بهذا في الخدمات المقدمة من القطاعين العام والخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية) وذلك في مجالات يمكن وضع معايير لتقديمها والرقابة عليها مثل التخطيط الحضري، ورعاية الأطفال، وخدمات الرعاية الصحية، والتعليم.
- استغلال وجود البرامج التخصصية بشكل خاص للعمل على تعزيز بناء وتطوير الائتلافات المحلية الهادفة إلى حل المشكلات على المستوى المحلي، شريطة إشراك منظمات المستوى الأول في هذه الائتلافات بوصفها طرفاً يتمتع بقدرة كاملة إلى جانب المنظمات غير الحكومية والسلطات العامة (خاصة في المجالات الأنشطة التي تعتمد فيها فعالية الحلول المطروحة على مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة مثل الأنشطة المتعلقة بإدارة المصادر البيئية والأماكن العامة).
- العمل - ضمن إطار البرامج التخصصية وبرنامج التعاون الجغرافي - على تعزيز وتحسين المعرفة بمنظمات المستوى الأول من منظمات المجتمع المدني واعتراف السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية بوجود وأدوار منظمات المستوى الأول، مثلاً من خلال القيام بإجراء الدراسات البحثية (كالدراسات المسحية القطاعية أو المحلية) بالإضافة إلى عقد الحلقات الدراسية وإصدار المنشورات والمواد الإعلامية (مثل إنتاج الأفلام الوثائقية وغير ذلك).

⁶⁸ كما ذكرنا في الأجزاء السابقة من هذا التقرير قيام بعض المنظمات غير الحكومية الصغيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (مثل جمعية داليا) تجربة الإدارة المحلية للأموال أو تجربة خطط تمويل تعتمد على المصادر المحلية.

⁶⁹ بعض الأمثلة على المشاريع التي يمكن دراستها في هذا الصدد المشاريع المشتركة بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني التي تم تمويلها في السنوات القليلة السابقة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الفني في عدد من البلديات الفلسطينية، والتي عمل صندوق تطوير وإقراض البلديات لاحقاً على تطوير مفهومها وتوسيع نطاقها وتعديلها بحيث يتم حالياً تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة بدعم من بعض الجهات المانحة الأوروبية ومن البنك الدولي. كذلك يقوم صندوق البلديات بالعمل مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضاً، والتي يتم إشراكها بوصفها جهات مقدمة للخدمات (سواء من حيث تقديم الخدمات للجمهور أو تقديم الخدمات الاستشارية لصندوق البلديات أو الهيئات المحلية) أو بوصفها من المستفيدين من التمويل المتوفر لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات.

⁷⁰ من الأمثلة على ذلك المرحلة الرابعة من مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الممول من البنك الدولي والتعاون الفرنسي والمنفذ حالياً من قبل مركز تطوير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

الدعم الخاص بالمنظمات المستوى الثاني

تحتاج منظمات المستوى الثاني (خاصة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية) إلى الدعم والمساندة في اتجاهين. أولاً: تعميق روح المبادرة لدى المنظمات غير الحكومية في مجال السياسات العامة، وثانياً: دعم وتشجيع التوجه نحو الاعتراف بمنظمات المستوى الأول بوصفها "طرفاً في مجال السياسات العامة" وذلك من خلال العمل على ما يلي:

- تعزيز وتوسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجموعات التنسيق القطاعي وإعطائها أدواراً أكبر للقيام بها.
- وضع الأولويات ضمن الدعوات إلى تقديم المشاريع (calls for proposals) الصادرة عن البرامج التخصصية بغرض اختيار المشاريع التي تتضمن أنشطة متعلقة بتطوير عمل منظمات المجتمع المدني في مجال السياسات العامة، وكذلك المشاريع التي تعتبر جزءاً من برامج طويلة الأمد.
- تشجيع استخدام آلية المنح الفرعية (subgrants) وبرامج المساندة التي يمكن من خلالها للمنظمات غير الحكومية القيام بدور المعلم / المدرب للمنظمات القاعدية لتولي عملية التنفيذ المباشر عوضاً عن تدخل المنظمات غير الحكومية المباشر في التنفيذ.
- تبني إجراءات "من مرحلتين" في عملية اختيار المشاريع إضافة إلى تقديم الدعم والتمويل لمنظمات المجتمع المدني للقيام بتطوير وتخطيط المشاريع بالمشاركة، وذلك للتأكد من استجابة مقترحات التي تم اختيارها في المرحلة الأولى للاحتياجات الفعلية في المجتمع (في العادة لا تقوم منظمات المجتمع المدني بتخطيط المشاريع من خلال عملية تشاور حقيقية فعالة مع الشركاء، لكنها تعتمد في تطوير المشاريع الجديدة على الدراسات السابقة وخبراتها في العمل المباشر مع المجتمعات المحلية المستفيدة. كذلك تتجنب المنظمات تبني أسلوب التخطيط بالمشاركة بسبب عدم توفر الموارد الكافية للقيام بهذه العملية).
- استحداث معايير خاصة للتحقق من المشاركة الفعلية للمنظمات القاعدية في تخطيط المشاريع.
- استحداث معايير خاصة للتحقق من حقيقة وجود "شراكة طويلة الأمد" أو "شراكة متساوية بين الأقران" (مثل توزيع الموارد بين الشركاء، المشاركة في نظم الحوكمة الموضوعية للبرامج، وغيرها).
- إشراك المنظمات غير الحكومية المحلية في الأنشطة المذكورة أعلاه بهدف دعم منظمات المستوى الأول ومساعدتها على بناء شراكات مع الجهات التي تتوفر لديها الموارد المادية (مثل المنظمات غير الحكومية المتخصصة في الأبحاث أو بناء القدرات) ومع المنظمات غير الحكومية المحلية التي يمكنها إدارة الأنشطة وتقديم المساعدة الفنية للمنظمات القاعدية إضافة إلى التدريب الفردي طويل الأمد لطواقمها.
- دعم بناء وتطوير تحالفات و/أو شراكات وفضاءات تشاورية دائمة مع المجتمع المدني والتي تسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية أو "المنظمات غير الحكومية المتخصصة" بالعمل المشترك بينهما أو مع المنظمات القاعدية والسلطات المحلية، مع التركيز على حل المشكلات والرقابة على السياسات (يمكن دعم هذا النوع من الأنشطة ضمن إطار برنامج دعم الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة).
- تعزيز برامج بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية على المدى المتوسط والطويل وإعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الواقعة ضمن برامج طويلة الأمد (وهو ما يتطلب تحديد معايير الاختيار والبحث عن برامج بناء القدرات طويلة الأمد) ومن خلال تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة للعمل على توفير التمويل الكافي للأجزاء المختلفة من برامج بناء القدرات طويلة الأمد فقط.
- العمل على تحديد وتنفيذ المبادرات التي تعمل على الإستجابة للأولويات المذكورة في الفصل الخامس من هذا التقرير.

الدعم الخاص بالمنظمات من المستويين الثالث والرابع

يبدو وجود حاجة لدى منظمات المجتمع المدني من المستوى الثالث والرابع (أي المنابر القطاعية والائتلافات والشبكات المحلية والإقليمية أو الاتحادات وغيرها) إلى توفير الدعم والمساندة لها بغرض تطوير العضوية فيها والتوصل إلى مستوى أعلى من مشاركة المنظمات الأعضاء وتعزيز قدراتها على القيام بأنشطة مستمرة ودائمة وممارسة تأثير أكبر على صنع السياسات على المستويين المحلي والوطني.

ضمن هذا الإطار تبرز قضية هامة تتعلق بتجنب إنشاء أو تشكيل شبكات جديدة في المجتمع المدني (سواء كانت مصطنعة أو مرتبطة بتوفر الدعم والتمويل)، لأنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تهديد الوجود "الهش" للشبكات القائمة أو التسبب في نشوء نزاعات بين الشبكات المستحدثة والشبكات الأقدم والأقوى. بدلاً من ذلك، يمكن تقديم الدعم للشبكات القائمة ودعوتها إلى إفساح المجال للمنظمات الأعضاء في الشبكات للقيام بدور أنشط، إضافة إلى دعم عمليات "الهيكلة" الجارية في هذه الشبكات وتطويرها عن طريق:

- الدعوة إلى زيادة درجة مشاركة المنظمات في عضوية وأنشطة الشبكات وإعطاء دور أكبر لشبكات المنظمات غير الحكومية في مجموعات وأنشطة التنسيق القطاعي. على سبيل المثال يمكن حث ممثلي المنابر والشبكات القطاعية على القيام بدور فعال في إدارة "مجموعات التنسيق القطاعية" القائمة بين الأطراف الشريكة في تنمية هذه القطاعات (يمكن توسيع هذه الأدوار لتشمل تولى الشبكات لمسؤوليات سكرتاريا مجموعات التنسيق القطاعية ووضع أجنادات الاجتماع لجلساتها) إضافة إلى توفير الدعم المالي للشبكات لتمكينها من القيام بمثل هذه الأدوار.
- دعم اللقاءات التحضيرية بين منظمات المجتمع المدني المشاركة في مجموعات التنسيق القطاعية بهدف التوصل إلى صوت موحد ومشاركة فعالة مبادرة (كما يمكن الطلب من الشبكات والمنابر التحضير لهذه اللقاءات والاجتماعات).
- العمل على الإشراف والنشاط للمنابر والشبكات القطاعية أو الجغرافية في عملية تحضير وتنظيم الأنشطة التشاركية المنظمة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي بالفعل (مما يسمح بتنظيم وإجراء المشاورات على المستوى المحلي أيضا وبالتالي تيسير وتسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية).
- توفير المساعدة الفنية والموارد المادية لشبكات منظمات المجتمع المدني بهدف وضع وتنفيذ خطط التنمية المؤسسية أو بهدف تحسين الوظائف والخدمات التي تقوم بها "الشبكات" (مثل إدارة وإنتاج ونشر المعرفة والأنشطة المعلوماتية، التنسيق ووضع الأجنادات، تمثيل المنظمات الأعضاء لدى المحافل الوطنية والدولية، القيام بالدراسات المسحية بالتركيز على قطاعات أو مناطق جغرافية معينة، وغيرها من الأدوار) والتي يمكن القيام بها من خلال زيادة عدد الأنشطة (ضمن البرامج التخصصية) التي تستهدف دعم تطوير شبكات ومنابر⁷¹ منظمات المجتمع المدني).
- إيجاد فضاءات على المستويين المحلي والوطني تستطيع من خلالها منظمات المجتمع المدني القيام بتمثيل المنظمات الأعضاء، بحيث تشمل لجان متابعة وتقييم المشاريع والمبادرات التنموية (راجع النقطة المذكورة سابقاً) وتشكيل لجان للمشاركة في النقاشات ومتابعة مبادرات التعاون الإقليمية للاتحاد الأوروبي (مثل الأنشطة المنفذة ضمن إطار الآلية الفلسطينية-الأوروبية لإدارة المساعدات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها البنية التحتية).
- دعم قيام الشبكات والمنابر بدور إرشادي فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بدعم تطور المنظمات غير الحكومية. ضمن هذا الإطار يتوجب دعوة الشبكات والمنابر إلى القيم بدورها كهيئات "قيادية" وترك مهمة تنفيذ الأنشطة للهيئات المتخصصة الأخرى في المجتمع المدني الفلسطيني. كما يتوجب على هذه القيادة عدم تحديد المشاركة في الشبكات والمنابر واقتصارها على انتخاب الممثلين لدى المجالس الإدارية القائدة لهذه الأنشطة⁷².

6.7 أولويات التدخلات القطاعية

بناءً على نتائج الدراسة، بالإمكان تحديد بعض الأولويات المتعلقة بالتدخلات القطاعية التي يمكن العمل عليها من قبل البرامج المتخصصة الموجودة حالياً لدى الاتحاد الأوروبي (أي برنامج الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة، والمبادرة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية، وبرنامج الشراكة لأجل السلام، وبرنامج الاستثمار في الشعب/النوع الاجتماعي، والأنشطة الثقافية، والقدس الشرقية) وفقاً للأولويات المذكورة أدناه:

برنامج دعم الأطراف المؤثرة خارج نطاق مؤسسات الدولة

توجد فرصة فعلية لبرنامج دعم الأطراف خارج نطاق مؤسسات الدولة للعمل على توفير فضاء متميز للعمل على نشر وتعزيز الاعتراف المتبادل بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وبين الأطراف الأخرى (مثل السلطات العامة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص)، شريطة أن يأخذ هذا الاعتراف بعين الاعتبار الطبيعة المختلفة لمختلف الأطراف ووظائفها واستقلاليتها.

⁷¹ بالفعل قامت المفوضية الأوروبية بدعم الأنشطة التي تركز على تطوير الشبكات ومنابر منظمات المجتمع المدني ضمن العديد من البرامج المختلفة مثل برامج النوع الاجتماعي وصنع السلام.

⁷² تقدم طريقة مشاركة شبكات المنظمات غير الحكومية في مجلس إدارة مركز تطوير المنظمات غير الحكومية مثالا على عدم فاعلية بعض الطرق المتبعة في تشكيل وإدارة الشبكات، لأن الأعضاء المنتخبين المشاركين في أنشطة المركز ليس لهم أي دور تمثيلي فعلي بل يمثلون قدراتهم ومعارفهم الفردية (حتى أن اختيار معظمهم جاء على أساس معارفهم وقدراتهم الشخصية). لذا يمكن اتباع أسلوب إشراك المنظمات المجتمعية التي تمتلك بالفعل تمثيلاً مؤسسياً ومشاركة في الأنشطة التشاركية بدلاً من أسلوب الحفاظ على تمثيل (دائم) لبعض المنظمات في المجالس الإدارية للشبكات.

كما يمكن للبرنامج أن يعمل على تعزيز الاعتراف المتبادل وتعميقه من خلال إنتاج المعرفة (الدراسات والأبحاث) وتبادل المعلومات بين المنظمات ونشر وجهات النظر المشتركة بينها (من خلال المؤتمرات وورشات العمل وغيرها)، بالإضافة إلى بناء الشراكات بين المنظمات والهادفة إلى تطوير السياسات العامة وحل المشكلات على المستوى المحلي. من جهة أخرى يوفر هذا البرنامج فرصة هامة لدعم تطوير ونشر "ثقافة الخدمة العامة" بين موظفي القطاع العام والمؤسسات التابعة له من جهة وبين منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

لذلك وضمن هذا الإطار تبرز بعض الأولويات التي يمكن للبرنامج العمل عليها مثل:

- مبادرات مبنية على أساس المشاركة المجتمعية في وضع معايير الجودة في تقديم الخدمات العامة والرقابة عليها.
- مبادرات مبنية على أساس المشاركة المجتمعية في الرقابة على الخدمات والسياسات العامة.
- مبادرات مبنية على أساس مشاركة المواطنين في التعبير عن طلباتهم واحتياجاتهم من الخدمات والسياسات.

وأخيراً يوفر برنامج دعم الأطراف خارج نطاق مؤسسات الدولة فضاءً يتمتع بامتياز تعميم وتطوير الديمقراطية المحلية وصنع القرار بالمشاركة، مما يفسح المجال أمام البرنامج لدعم بعض الأنشطة والفعاليات والأولويات الهادفة إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في المشاركة في مجالس وهيئات التخطيط القائمة (يرجى مراجعة المعلومات المذكورة آنفاً).

المبادرة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية

من جانبها عملت المبادرة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية على توفير فضاء لدعم انخراط منظمات المجتمع المدني في السياسات العامة، خاصة في ما يتعلق بتنفيذ أنشطة المناصرة، إلى جانب احتياجات أخرى يمكن للمبادرة العمل عليها ضمن هذا الإطار والتي تتعلق بالأولويات التالية:

- دعم هيكلة وتعزيز منابر وشبكات التنسيق والتعاون القائمة بين منظمات المجتمع المدني.
- دعم أنشطة المناصرة للتوصل إلى تطبيق أكثر نجاعة للقانون الحالي المتعلق بالجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بغرض إيجاد فضاء للاعتراف العام بالمنظمات القاعدية والمنظمات الشعبية (غير المسجلة).
- دعم الأبحاث والرصد والرقابة (والتي تشكل بالفعل جزءاً هاماً من عمل المنظمات).
- تعزيز الأنشطة المتعلقة بالحقوق اليومية للمواطنة مثل: حرية الحركة والتنقل، والحصول على الخدمات الأساسية، ورفع جودة خدمات التعليم والصحة، والعلاقة بين المواطنين والبيروقراطية العامة، والعلاقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بحقوق المواطنة.

الشراكة لأجل السلام

ضمن إطار برنامج الشراكة لأجل السلام تم تنفيذ العديد من الأنشطة التي هدف بعضها إلى "صنع السلام انطلاقاً من القاعدة"، بينما هدف البعض الآخر إلى خلق حالة من التواصل بين المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، إلى جانب أنشطة أخرى هدفت إلى التشبيك بين المنظمات العاملة على تنفيذ أنشطة السلام على المستوى الإقليمي. غير أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وجهت انتقادات كثيرة للبرنامج لأنه، من وجهة نظرها، لم يأخذ بعين الاعتبار حقيقة استمرار وجود "الاحتلال". وهي حالة تعني وجود "صراع" بين الطرفين لا يمكن نفيه أو تجاهله أو التعامل معه بوصفه حالة طبيعية.

بناءً على التجارب السابقة في صنع السلام وعلى مجريات الجدول الدائر بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يمكن تحديد الأولويات التي يمكن للبرنامج العمل عليها مثل:

- دعم النقاش العام في المجتمع المدني الفلسطيني حول منظور ومفاهيم السلام (بما فيها بناء الدولة) وسياسات صنع السلام بهدف العمل على التوصل إلى موقف مشترك وصوت موحد بين منظمات المجتمع المدني وقيام هذه المنظمات بتحديد الأدوار التي ستقوم بها ضمن هذا السياق.
- دعم التعاون بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية وغيرها من الدول في المنطقة بهدف تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على التصدي للأخطار الناجمة عن "الانقسام السياسي" وعن "الاجتياح السياسي" لفضاء المجتمع المدني (بما فيها إغلاق منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل).
- دعم اللجان والمبادرات المحلية الرامية إلى زيادة اعتراف سلطات الاحتلال بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني وأدوارها واستقلاليتها.
- دعم مبادرات منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى توضيح آثار الصراع وتعزيز المبادرات الهادفة إلى إيجاد الحلول لهذه الصراعات أو التخفيف من آثارها (مثل الصراع على مصادر المياه والمواصلات).

الاستثمار في الشعب / النوع الاجتماعي

ينصبّ اهتمام برنامج "الاستثمار في الشعب" على موضوع النوع الاجتماعي في الأراضي المحتلة. إذ تشكل منظمات النساء شريحة هامة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بالرغم من ندرة التعاون بين منظمات النساء واقتصاره على مناسبات معينة (مثل الدعوة إلى الإصلاحات القانونية). فالتنسيق بين منظمات النساء بشكل قضية مفصلية في قدرتها على تطوير ونشر ثقافة عامة تعترف باختلافات النوع الاجتماعي وتعتقد بضرورة بناء العلاقات الجندرية على أساس "منهج التساوي في الفرص". من ناحية أخرى يُعتبر التنسيق بين منظمات النساء - من وجهة نظر هذه المنظمات - أساسياً لقدرة هذا القطاع على التأثير في السياسات العامة، باتجاه تبني وجهة نظر ذات محتوى "سياسي" أكبر، تتعدى الاعتراف بالحقوق الفردية للنوع الاجتماعي إلى الاعتراف بالحقوق الجماعية والعمل على حماية هذه الحقوق.

بناءً على ذلك يمكن تحديد أولويتين هامتين هما:

- دعم بناء الائتلافات والمنابر والهيئات الدائمة للتنسيق والتعاون بين منظمات النساء.
- دعم تبني منظمات النساء لتركيز عملها على السياسات العامة الهادفة إلى وضع حقوق المرأة ضمن إطار أوسع لمفهوم العمل السياسي والسياسات العامة.

الأنشطة الثقافية

بالنسبة لمنظمات المستوى الأول وعدد قليل نسبياً من المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعتبر الأنشطة الثقافية نشاطاً رئيسياً لها. لكن بالرغم من ارتباط هذا النوع من الأنشطة باستراتيجيات محدّدة تواجه المنظمات صعوبة كبرى أحياناً في التوصل إلى استراتيجية قادرة على حشد المجموعات والحفاظ على ترابطها. وفي الوقت ذاته تعتبر الأنشطة الثقافية عاملاً رئيسياً في إيجاد هوية معينة لفئات محددة والحفاظ عليها إلى جانب الدور المعروف للأنشطة الثقافية في إحداث التغيير الاجتماعي كما هو الحال في الأنشطة التي تستهدف فئة الشباب.

في هذا السياق يلاحظ عدم وجود الشبكات أو المنابر الخاصة بالمنظمات الثقافية، الأمر الذي يستدعي العمل على أولوية رئيسية وهي الحفاظ على استدامة هذه المنظمات من خلال بناء الائتلافات. بالإضافة إلى قضية أساسية تتعلق بتوفير الأنشطة والفرص الثقافية في المناطق النائية. فهناك حاجة ملحة إلى دعم تلك الأنواع من الأنشطة الثقافية التي تعتبر وظيفتها "جسر الهوية" الثقافية وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة. وبالنسبة للمجتمع المدني يعتبر هذا الدور أكثر أهمية من مجرد "إنتاج أنشطة ثقافية محلية" (حيث تنشط العديد من المنظمات القاعدية) مما يستلزم من الجهات المانحة إيجاد فرص للمجتمع المدني للمشاركة في مخرجات الإنتاج الثقافي، الأمر الذي يتطلب بدوره توفير الموارد اللازمة للمنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية الصغيرة من أجل تسهيل المشاركة الفعلية في المبادرات الثقافية (كالمهرجانات والمسابقات وغيرها). كما تظهر في هذا الصدد الحاجة إلى توفير فرص تعاقدية غير مباشرة (تعاقد من الباطن) للمنظمات القاعدية والصغيرة للقيام بالأنشطة الثقافية بوصفها أداة لتحقيق الأهداف الواردة ضمن هذا الإطار.

القدس الشرقية

كما ذكرنا في الأجزاء السابقة من هذا التقرير تعاني مدينة القدس من أوضاع خاصة متعددة يعتبر بعضها أكثر أهمية وتأثيراً مثل: فصل القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، التهميش المتزايد للمدينة، الحرمان والفقر المتزايد والأزمة الاجتماعية، والتي تؤدي مجتمعة إلى تزايد الطلب على الخدمات والأنشطة الإغاثية، وإلى غياب المعرفة "الحقيقية" بالمدينة وعمليات التحول الجارية فيها، وغياب وضع المواطنة عن السكان الفلسطينيين في القدس وعدم مشاركتهم في الحياة السياسية، إضافة إلى غياب تمثيل الفلسطينيين وعدم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بوصفها طرفاً أساسياً في العمليات السياسية والتنمية.

بيد أنه في خضم هذا العدد الكبير من القضايا تبرز بعض الأولويات الرئيسية المتمثلة في الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال، والذي قد يوفر الشرط الرئيسي لتمكين المنظمات من العمل على معالجة القضايا الأخرى، بالإضافة إلى إفساح المجال للتفاوض والحوار بين منظمات المواطنين الفلسطينيين وبين السلطات والسماح للمنظمات بالقيام بدور أكبر من مجرد تقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان). يمكن للمنظمات الدولية في كلا المجالين العمل بأكثر من طريقة على دعم المنظمات الفلسطينية وتمكينها من القيام بهذه الأدوار من خلال الوساطة بين الأطراف وإضفاء الشرعية على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية وتوفير الدعم السياسي والتمويل لأنشطتها ومشاريعها.

الملاحق

- "Right to enter" Campaign (<http://www.righttoenter.ps/index.php>)
- "Young Women at the Forefront of Democracy in Palestine", *CHF International*, 2010 (<http://www.Chfinternational.org>)
- A.M. Qattan Foundation, *Serving Culture and Education in Palestine and the Arab World. Annual Report 2009 – 2010*
- AECID, *Cooperation with CSOs in OPT: Social Services, Humanitarian Aid, Peace Building, Culture, Agriculture and Water* (unpublished, 2011)
- Ahmad T.H., *Conceptual and Practical Indicators of Good Governance at Local Palestinian Authorities*, An-Najah Scholars, 2008
- Aldameer* (www.aldameergaza.org)
- Al-Haq, *Al-Haq*, Ramallah, 2010
- Al-Quds University, Community Action Centre* (www.qou.edu)
- AMAN, "Enhancing Integrity, Transparency and Accountability in the Palestinian Society" Phase IV (May 2010- April 2013), Proposal, 2010
- AMAN, *Annual Corruption Report 2008*, Ramallah, 2009
- AMAN, *Corruption Report – Palestine. Combating Corruption in Public Institutions - 2009*, Ramallah, 2010
- ARIJ* (www.arij.org)
- Arik Institute, Toledo Peace, *Civil Society: A joint Israeli – Palestinian Strategy for Peace*, Madrid 2005
- Badioli F., Said N., Zemach M., *Evaluation of the EU Partnership for Peace Programme*, EU – SOGES, 2010
- BDS – Boycott Movement (<http://www.bdsmovement.net/>)
- Birzeit University, "The Role of Civil Society Organizations in Society Building and Empowerment of the Palestinian People", in UNDP, *Human Development Report 2008*
- BISAN, *Civicus - Civil Society Index Research Project. Country Report – Palestine*, Welfare Association Consortium – CIDA, Ramallah, 2006
- Blinder A., Meier C., Steets J., *Humanitarian Assistance: Truly Universal? A mapping study of non-western donors*, CPPi, 2010 (www.gppi.net)
- Caritas Jerusalem, Activity Report 2009*, Jerusalem, 2010
- Celiska-Ismail B., *Gaza Community Mental Health Program. Strategic Plan 2008-2010*, GCMHP, Gaza, 2007
- Challand B., *Palestinian Civil Society*, Routledge, 2009
- Challand B., "A NAHDA of charitable organizations? Health Service Provision and the Politics of Aid in Palestine", *International Journal of Middle East Studies*, 40:2008
- Code of Conduct Coalition, *The Palestinian NGOs Code of Conduct*, 2008
- Colliard C., Hamad B.A., *Evaluation of the Gaza Mental Health Program*, SDC, 2010
- Community Action Centre (CAC) at the Arab University of Jerusalem (<http://www.guni-mies.net/observatory/bp.php?id=202>)

Community Action Centre, *Annual Edition 2007*, Jerusalem 2007

Community Action Centre, *Annual Edition 2008*, Jerusalem 2008

Consulat Général de France, *Fonds Social de Développement, Guidelines 2011*

Consulat Général de France, *Liste des ONGs et des Projets*, (2010, unpublished document)

Costantini G. (SOGES – ECO), *Study on Civil Society Mapping in Asia – Operational and Methodological Note*, Brussels, October, 2010

Critiquing NGOs: Assessing the Last Decade, Middle East Report 214, 2000 (http://www.merip.org/mer/mer214/214_pitner.html)

Dalia Association. A Palestinian Community Foundation, Jerusalem, 2010

Danish Representative Office, *Cooperation initiatives with Palestinian CSOs* (2011, unpublished)

Danish Representative Office, *Danish Culture and Development Strategy for Palestine 2008-2010* (2008)

De Voir J., Tartir A., *Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999 – 2008*, MAS – NDC, Ramallah, 2009

DED, *Promotion of the Civil Society*, 2009 (www.giz.de)

DeVoor and Tartir, *Tracking External Donor Funding to Palestinian NGOs in the WB and Gaza*, MAS, 2009

DFID, *Occupied Palestinian Territory, Key Facts and Projects* (www.dfid.gov.uk/where-we-work/.../OPT)

EC (internal note) *Conclusions of the Consultation Workshop with CSOs in the OPT on the Non State Actors Programme* (22 & 24 February 2010)

EC (internal note), *Subgranting*

EC (Non paper), *Strengthening the Civil Society Dimension of the ENP. Expanding the Proposals contained in the Communication to the European Parliament and the Council on “Strengthening the ENP” — COM (2006) 726 FINAL OF 4 DECEMBER 2006*

EC, Communication “Governance in EU Consensus on Development” (2006)

EC, Communication on “Governance and Development” (2003), EU Consensus on Development (2005)

EC, Communication on NSA participation in Development (2002)

EC, Regulation (EC) No 1905/2006 of 18 December 2006 establishing the financing instrument for development cooperation (2006)

El-Kholy H. Tschirgi N., *Local Governance in Complex Environments. Project Assessment*, UNDP, Cairo, 2010

Finland Representative Office, *Activities supported in 2009-2010 with the Fund for Local Cooperation - LFC* (unpublished, 2011)

Fischer M., *Civil Society and Conflict Transformation*, Berghof, 2006

Floridi M., Sanz Corella B., Verdecchia S., *Capitalisation study on Capacity building support Programmes for Non State Actors under the 9th EDF*, 2009

FSD, *Tableau de bord* (2010, unpublished document)

Giacaman G., *In the throes of Oslo: Palestinian Society, Civil Society and the Future*, Muwatin (www.muwatin.org/george/after_oslo.html)

GTZ (<http://www.gtz.de/en/weltweit/maghreb-naher-osten/palaestinensische-gebiete/> ... htm)

- GTZ, Programme of Support for Civil Society at Local Level in the Palestinian Territories, 2009 -2012 (<http://www.gtz.de/en/weltweit/maghreb-naher-osten/palaestinensische-gebiete/20750.htm>)
- Hanafi S., Tabar L., *The emergence of a Palestinian Globalized Elite. Donors, International Organizations and Local NGOs*, Institute of Jerusalem Studies – Muwatin, 2005.
- Hasson Sh., *Supporting Jewish-Arab Relations – The Case of Jerusalem*, NearEastQuarterly, 2010
- Health Work Committees, Annual Report 2009*
- Helpdesk Research Report: Civil Society and Accountability in the OPT*, Governance and Social Development Resource Centre, 2010
- Helpdesk Research Report: NGOs in the Palestinian Territories*, Governance and Social Development Resource Centre, 2010
- Hilal J., *Civil Society in Palestine, a Literature Review* (no date)
- ICP (<http://icp.bethlehem.edu>)
- ILO, *Concept note. Support to Palestinian Cooperatives for Employment and Income Creation*, 2010
- Institute of Law, Birzeit University (<http://lawcenter.birzeit.edu/iol/en/index.php>)
- IrcJ (www.Ircj.org)
- Irish Aid, *Human Rights and Democratisation Scheme's Partners in Palestine*, 2011 (unpublished, 2011)
- Jadl. (Birzeit University), *NGOs: between buzzwords and social movements* (no date)
- Jerusalem Coalition (<http://www.civiccoalition-jerusalem.org/ccdprj.ps/new2/index.php>)
- Jerusalem Legal Aid and Human Rights Centres, *IJAC's Annual Report 2009*
- Jerusalem Unit of the Office of the President, *Strategic Multisector Development Plan for East Jerusalem*", Office of the President / European Union, Ramallah 2010
- Kasabreh G. , *Accountability and Reliability. Enhancing Democratic Governance of Palestinian NGOs. A Voluntary Code of Conduct*, NDC, 2010
- Kroessin R.M., "Islamic charities", in *Humanitarian Exchange Magazine*, 38: 2007 (www.odihpn.org)
- Lendman St., *Freedom of Association Restrictions and Discrimination in Israel and Occupied Palestine*, March 2010 (Thepeoplevoice.org)
- Lester Murad N., *The Imperative to Decrease Palestinian Civil Society's Dependence on International Aid. Concept Paper for Dalia Association, A Palestinian Community Foundation*, Jerusalem, 2007
- Ma'an Network (<http://www.maannet.org/>)
- Maherl., *Palestinian Civil Society in Search of an Identity*, Common Ground News Service, 2010
- MAS, *Mapping of Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza Strip*, Ramallah, 2007
- MAS, *Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999 – 2008. A study commissioned by NDC and implemented by MAS*, 2009
- Masader Portal* (www.masader.ps)

MIFTAH, *Annual Activities Report 2009*

Monaghan L., Careccia G., *The Annexation Wall and its Associated Regime*, Al-Haq, Ramallah, 2009

NDC (NGO Development Center), (<http://www.ndc.ps/main.php?id=110>)

NDC (NGO Development Center), Annual Report 2009

NDC (NGO Development Center), *Corporate Social responsibility and Palestinian Civil Society: Potential Cooperation*, 2009

NDC (NGO Development Center), *Human Rights and Good Governance Secretariat in the oPT* (no date)

NDC (NGO Development Center), Human Rights/Good Governance Program, Proposal, March 2010

NDC (NGO Development Center), *NDC Enhances the Financial Conditions of the Poor and Marginalized Palestinians, Al-Dahriye Society for Rural Development, Hebron (Job Creation beneficiary NGO)*, (no date)

NDC (NGO Development Center), *Proposed Strategy for the Development of the Palestinian NGO sector*, NDC, 2006

NDC (NGO Development Center), Sector Development Program - Thematic Networks Grant Recipients (unpublished)

NDC (NGO Development Center), Strategic Plan 2010 – 2014

NDC (NGO Development Center), *Supporting Palestinian Umbrella NGO Networks and Thematic Networks* (no date)

Netherlands Representative Office (NRO), *Funded NGOs Project*, 2010 (unpublished)

Nicolaou-Garcia S., *Civil Society in the West Bank. Between the Rock of Occupation & The stone of the Palestinian Authority*, Middle East Monitor, 2010

OMP, *Building bridges to olive oil market. Promoting Olive Oil Production and Market Access for Small-Scale Olive Producers*, ICP – University of Bethlehem, Bethlehem, 2010

Ophir A., Givoni M., Hanafi S., *The Power of Inclusive Exclusion. Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*, Zone Books, New York, 2009

PA, *Ending the Occupation, Establishing the State, Program of the Thirteenth Government*, August, 2009

PAL Vision, *Evaluation Study for the Exchange and reunion of Palestinian Israeli Youth aiming to urge the peace process through dialogue and accord*, Palestinian Vision, 2008

Palestinian Environmental NGO Network (<http://www.pengon.org/>)

Palestinian Israeli Peace NGO Forum (<http://www.peacengo.org/history.asp>)

Palestinian Legislative Council, *Law of Charitable Associations and Community Organizations*, Law No. 1, Year 2000 (<http://www.pogar.org/publications/other/laws/associations/charlaw-comorg-pal-00-e.pdf>)

Palestinian NGO Network – Gaza, PNGO Portal (<http://pngoportal.org/arab/>)

Palestinian Women organizing in Jerusalem, UNDP – PAPP / Kvinna till Kvinna, 2010

PARC – Gaza, *Maintaining and Developing the Cash Crops Sector in Gaza Strip* (2010 – 2012), Proposal, 2010

PARC – Gaza, *Responding to the Early Recovery Needs and Enhancing the Livelihoods for Damaged Farmers and Areas in the Gaza Strip* (2010 – 2012), Proposal, 2010

- Partners in Creative Solutions, *Support for Community Services Through Local NGOs in the OPT – External Evaluation Report*, Welfare Association – Austrian Representative Office/Austrian Development Agency, 2008
- PCCJ (www.pcc-jer.org)
- PFU, *Presentation of the Palestinian Farmers Union. Objectives, Strategy and Programs*, Ramallah, 2010
- PHG (www.phg.org)
- PNCR (<http://www.pncr.org/arabic/home.asp>)
- PNGO, *Guidebook of Member Organizations in the Palestinian Non-Governmental Organizations Network in the West Bank*, Ramallah, 2010
- Polat H., *Cooperatives in the Arab World*, ILO, 2010
- PYALARA (Awwad H. et. al.), *Random Traveling on the Internet: A study of the Interaction between the Palestinian Youth and Social Media*, Pyalara, Ramallah, 2011
- PYALARA, *Semi-Annual Narrative Report - August 2010*, Ramallah, 2010
- Rabah J., *Mapping of Organizations Working with Youth in the oPt*, Near East Consulting - UNDP/PAPP, Sharek, 2009
- Rajab Kh., *M&E capacity building initiatives of the local government units in Palestine: The experience of Municipal Development and Lending Fund(MDLF) in developing its M&E system*, 2009
- RESC (www.resc.org.ps)
- Riyada Consulting, *FSD – French Funding Mechanism for Palestinian Civil Society Support*, Consulat General de France à Jerusalem, 2010
- Riyada Consulting, *Review of Swedish Support to Civil Society*, 2009
- Ruwwad. *The Palestinian Youth Empowerment Programme* (<http://www.ruwwad.org/>)
- Said Mira, *Decent Work Agenda and CSO response*, DWRC, Ramallah 2010
- Salem W., *Palestinian Civil Society: Characteristics, past and present roles, and future challenges*, 2006
- SDC, *Cooperation Strategy (CS) 2006 – 2010 for the OPT*, Berne, 2007
- Search for Common Ground* (<http://www.sfcg.org/>)
- Sharek (www.sharek.org)
- Sharek Youth Forum, *Partners Program*, Sharek – SDC, 2010
- Sharek, *Youth in Action: Promise for the Future. Progress Update 2008 -2009 - 2010*, Ramallah, 2011
- Sheila Carapico, *NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organizations* (http://www.merip.org/mer/mer214/214_pitner.html)
- Sherwood H., “Young Palestinians call for protests on 15 March”, *Guardian.co.uk*, 24 February 2011
- SIDA, *Policy for Support to Civil Society in Developing Countries within Swedish Development Cooperation*, 2009
- SIDA, *Strategy for Development Cooperation with the West Bank and Gaza (January 2007 – June 2008)*
- SIDA, *Strategy for Development Cooperation with the West Bank and Gaza (July 2008 – December 2011)*

Sidoti Ch., Quazzaz H., *Review of the Human Rights and Good Governance Secretariat supporting NGO working in the OPT, Final Report*, NDC, 2009

Srour A., *Palestinian Civil Society: A time for Action*, The Atkins Paper Series, 2009

Stop the Wall Campaign (<http://www.stophthewall.org/>)

Tabar N., *The Jerusalem Trap*, Al-Haq, Ramallah, 2010

The EU "Investing in People Programme" (2010)

The Palestinian Center for Peace & Democracy, Annual report 2009, Ramallah, 2010

The Palestinian General Union of Charitable Societies, Ramallah, 2010

The World Bank, *Implementation Completion and Results Report, Palestinian NGO Project II, April 2007 (Report No. ICR 0000189)*, The World Bank – Sustainable Development Department – MENA Region, Washington DC, 2007

The World Bank, *Improving the Quality and Sustainability of NGO Social Service Delivery*, The World Bank, Washington D.C., 2010

The World Bank, *Project Appraisal Document, Palestinian NGO-IV Project, May 2010 (Report No. 54133-GZ)*, The World Bank – Sustainable Development Department – MENA Region, Washington DC, 2010

TIRI – AMAN, *Integrity in Reconstruction. Palestine Executive Summary*, TIRI, 2007

Tocci N., *The European Union, Civil Society and Conflict Transformation*, MICROCON, Brighton, 2008

UN, *Directory of Non-Governmental Organizations in the West Bank*, Office of the United Nations Special Coordinator, 2006

UNDP, *Focus. Palestinian Civil Society* (www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/focus/04v2.pdf)

UNDP, *POGAR - Palestine* <http://www.pogar.org/countries/theme.aspx?t=2&cid=14>

UNRWA, *Relief and Social Services. Community Based Organizations*, Amman, 2009

USAID, *The NGO Mapping Project: A New Approach to Advancing Palestinian Civil Society*, Center for the Study of the Presidency of United States, Washington D.C., 2008

Van de Pol J., Hammad M., *Evaluation of the activities financed by the Netherlands Representative Office (NRO) to the Palestinian Authorities in the Agricultural Sector*, 2009 (unpublished)

Welfare Association (<http://welfare-association.org/>)

Welfare Association, Annual Report 2009

Wildlife Palestine (www.wildlife-pal.org)

Women's Center for Legal Aid and Counseling, *Forced Evictions. Assessing the Impact on Palestinian Women in East Jerusalem*, Ramallah, 2010

Young Artist Forum (presentation of the organisation and projects, no date)

Zamareh B., Kamesh I.A., *Palestinian Youth and Political Parties. Fear and Disappointment*, Sharek, Ramallah, 2010

الملحق رقم 2 - منظمات المستوى الثاني المشاركة في اللقاءات

A.M. Qattan Foundation	Ramallah
Al Haq	Ramallah
Al Haq	Ramallah
Al Majd Women Association	Gaza
<i>Al-Najda Association</i> for the Development of Palestinian Women	Gaza
Alternative information centre	Jerusalem
Aman –Transparency Palestine	Ramallah
Arab Center For Agricultural Development	Gaza
ARD EL AFTAL /Palestine	Hebron
AWCSW, <i>Association of Women Committees For Social Work</i>	Ramallah
AWCSW, <i>Association of Women Committees For Social Work</i>	Ramallah
Bisan Center for Research and Development	Ramallah
CAC, Community Action Center – Al-Quds University	Jerusalem
Caritas Jerusalem	Jerusalem
Coalition for Jerusalem	Jerusalem
CWLRC - Center For Women's Legal Research & consulting	Gaza
Dalia Association	Jerusalem
DCI, Defense for Children International-Palestine	Ramallah
DWRC, Democracy and Workers' Rights Center	Ramallah
Faisal Hussein Institute	Jerusalem
Gaza Community Mental Health Programme	Gaza
General Union Of Disabled Palestinians	Gaza
HADAF, Center For Human Rights	Gaza
HWC – Health Work Committees	Ramallah
HWC – Health Work Committees	Ramallah
IPCC, International Peace and Cooperation centre	Jerusalem
Jabalia Rehabilitation Society	Gaza
JCSER, Jerusalem center for social and economic rights	Jerusalem
Juzoor Foundation for Health and Social Development	Ramallah
Labor Resources Center	Gaza
MA'AN Development Center	Ramallah
MA'AN Development Center	Ramallah
MAS, Palestine Economic Policy Research Institute	Ramallah
Miftah, Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy	Ramallah
MUSAWA, Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession	Ramallah
Muwatin, <u>The Palestinian Institute for the Study of Democracy</u>	Ramallah
National Council for Development	Hebron
National Society for Democracy and Law	Gaza
NDC, NGO Development Center	Ramallah
NDC, NGO Development Center	Ramallah
PACF, Palestine Avenir for Childhood Foundation	Gaza

SDPRC - Palestinian Commission for Refugees Rights Protection	Gaza
Palestinian counselling centre	Jerusalem
Palestinian Food Industry Association	Gaza
Palestinian General Union Of Charitable Societies	Ramallah
Palestinian Hydrological Group	Ramallah
Palvision – Palestinian Vision	Jerusalem
Panorama Center	Ramallah
PARC, Palestinian Agricultural Relief Committees	Ramallah
PARC, Palestinian Agricultural Relief Committees	Ramallah
PARC, Palestinian Agricultural Relief Committees	Ramallah
PCDCR, The Palestinian Center for Democracy & Conflict Resolution	Gaza
PCPD, Palestinian Center for Peace and Democracy	Ramallah
PENGON, Palestinian Environmental NGO Network	Ramallah
PFU, Palestinian farmers union	Ramallah
PFU, Palestinian farmers union	Ramallah
PHD - Palestinian Commission for Human Development	Gaza
PNGO, Palestinian NGOs Network	Ramallah
PNGO, Palestinian NGOs Network – Gaza Strip	Gaza
PYALARA, Palestinian Youth Association for Leadership And Rights Activation	Ramallah
Right To Live Society	Gaza
Rowwad Foundation for Development Work	Gaza
Rural women development institute	Ramallah
Safe Agriculture Producing Cooperative SAPS	Gaza
Save the youth future	Gaza
Sawa Center	Jerusalem
Shams – Human Rights and Democracy Media Center	Ramallah
Sharek Youth Forum	Ramallah
Sharek Youth Forum – Gaza	Gaza
Teacher Creativity Center	Ramallah
University of Bethlehem - Institute community Partnership – ICP	Bethlehem
LDC - Wall damages registration committee	Ramallah
War child Holland	Jerusalem
War child Holland	Jerusalem
WCLAC - Women's Centre for Legal Aid and Counseling	Ramallah
WCLAC - Women's Centre for Legal Aid and Counselling	Ramallah
Welfare Association	Ramallah
Woman's Affairs Center – Gaza	Gaza
Young Artists Forum	Ramallah

الملحق رقم 3 - منظمات المستوى الثاني المشاركة في المجموعات البؤرية

Alkarmel Youth Sports Club	Hebron- Yatta, Al karmel
Southern Society for Rehabilitation	Hebron- Yatta
Cooperative Association for Olive Pressing	Hebron- Yatta- Al karmel
Yatta Charitable Society	Hebron- Yatta
Alistklal Sports Club	Hebron-Yatta, Raqaa
Islamic Association for Orphans Care	Hebron- Yatta
Community Based Rehabilitation – CBR	Hebron- Yatta
Hebron Rehabilitation Committee	Hebron
Family Development Foundation	Hebron- Mashtal
Women's Work Society	Hebron- Mashtal
Cooperative Association for Protecting and Developing Local Seeds	Hebron- Halhoul
Women's Programmes Center	Nablus-Balata camp
Hewar for Children Center	Nablus
Borqa Women Club-Rural Women Development	Nablus-Borqa
Mothers School Association	Nablus-Sabastia
Nablus Zakat Committee	Nablus-Sabastia
Tubas Charitable Society	Tubas
Green Agricultural Association	Tubas - Kardalah
Ein Albeeda Cooperative for handicrafts	Tubas - Ein Albeeda
Tamoun Cooperative for handicrafts	Tubas-Tamoun
Cooperative Rural Association for Saving and Credit	Tubas
Cooperative Association for Agricultural production	Tubas-Tamoun
Holy Tree Agricultural Cooperative Association	Tubas
Alaqaba Cooperative Association for Housing the Displaced	Tubas-Alaqabeh
Rural Women's charitable Association	Tubas-Alaqabeh
Jericho and Alaghwar cooperative for beekeeping	Jericho- Aqabet Jaber camp
Alqamar Charitable Society	Jericho
Jericho Women's Charitable Society	Jericho
Aloja Cooperative Association for Rural Development	Jericho - Aloja
Fisheries association	Jericho-Mish Alkhatef
Palestinian Women Relief	Jericho
Al Awda Center for Childhood and Youth	Tulkarem
Cultural Center for Child Development	Tulkarem
Al-Harah Theater	Beit Jala
Manhal Cultural Center for Women and Children	Nablus- Rafidia
Jerusalem Social Solidarity Association	Jerusalem-
Yaffa Cultural Center	Nablus-Balata camp
Sebastia Charitable Association (BARA'EM)	Nablus-Sabastia
Children Happiness Center	Hebron
Hekaya Theatre Foundation	Ramallah-Um asharayet
The Freedom Theater	Jenin- Refugee Camp
Innovation and Talent for Children and Youth	Ramallah – Sateh marhaba
Jabal Annar Club	Nablus
Jerusalemite Youth Culture Forum	Jerusalem- Selwan
Jifna Club	Ramallah-Jifna
Kofr Allabad Sports & Cultural Club	Tulkerem-Kofr Allabad
Kufr Ra'i Charitable Association for Development and Culture	Jenin-Kufr Rai
Popular Development Centre (Land Defense Committee)	Ramallah
Nur Shams Association for Handicapped Rehabilitation	Tulkarem-Nur Sams
Women Program Center	Tulkarem-Nur Sams
Palestinian Child Arts Center	Hebron

Jerusalem Culture and Civilization “ SIWAR”	Jerusalem- Silwan
Jenin Association for family interdependence and solidarity	Jenin
Youth Development Society	Nablus-Sebastia
Rural Women Development Society	Nablus-Sebastia
Youth and Childhood Ajyal Center	Jenin-Berqin
Women's Charitable Society Alola	Salfeet-Qarawa
Center for Palestinian Women Development in AL-Aghwar	Jericho –Jiftlik
Dar Al-Fonon Wa Al-Torath Center	Nablus
Women's Cultural Society for Palestinian Popular Heritage	Jenin
Mother Guidance & Child Care Society	Nablus
Sourif Association for Higher Education	Hebron-Surif
Women and Family Affairs Center	Nablus
Alaqaba Agricultural Cooperative Association	Tubas-Alaqaba
Cultural Forum Society	Qlqilia
Local Committee for Rehabilitation	Nablus - New Askar camp
Borqa Women Society for Social Development	Nablus-Borqa
Borqa Cultural and Social Sports Club	Nablus-Borqa
Bardala Cooperative Association for Herbs	Tubas-Bardala
AFAQ for Development	Eastern Gaza, Gaza
Safe AgriculturE Producers Society	Biet Hanoun, North Gaza
Women's Programme Center	Tal El Sultan-Rafah
BENA' for Empowerment and Development	Jabalia Village , North Gaza
Al Rahma Society for Charitable	Jabalia Camp, North Gaza
Al Ata'a Al Khairya	Beit Hanound, North Gaza
Beit Lahia Development association	Beit Lahia, Gaza
Labor Resources Center	Gaza City, Gaza
Society for the care of disabled families	Rafah, Gaza
Deir El-Balah Rehabilitation Society	D/Balah, Gaza
Buriej Society Care and Rehabilitation	Buriej Camp, Middle Area, Gaza
Agriculture Cooperatives for Strawberries, Vegetables and flowers Producers Association	Beit Lahia, North Gaza
Psycho Social Support Association	Remal, Gaza
Palestine Association for serving society	Beach Camp, Gaza
Northern Association for Social Development	North Gaza - Jabaliya camp
Al Karamah Commission for Culture and Art	Rafah, Gaza
Hiker el Jamie` youth organization	D/Balah, Gaza
Al Satter Al Gharbi for Developing Community and Farmers	Kh/Younis, Gaza
Culture and Arts Gaza Association	Gaza City Gaza
Children's Friends Society	Jabalia City, Gaza
Human First Charity Association	Jabalia Camp, Gaza
Al Ahleya Association for the Development of Palm and Dates	D/Balah, Gaza
Association of Culture, Arts and Popular heritage	Beach Camp, Gaza City
El Wafa charitable society	Al shejaeya, Gaza
Remedial Education Center	Jabalia Camp, Gaza Strip
Palestinian National Association for Youth	Gaza
Benevolent Community Center Association	Beit Lahia, North Gaza

